الصحيفة
ASSAHIFA.COM

غشت 2023

الإيداع القانوني :
2023PE0011 /17/022
ردمد : 2820 - 7599
مدير النشر : حمزة المتيوي
العدد 6 • **الثمن 7 دراهم**

عملية الكركارات.. حين أثبت الملك أنه مستعد لتحريك الجيش نحو الصحراء في أي لحظة 28

#assahifa
www.assahifa.com

التحديات الكبرى

التي واجهت الملك محمد السادس خلال 24 سنة من جلوسه على العرش

الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية
والمسح العقاري والخرائطية

Agence Nationale de la Conservation Foncière,
du Cadastre et de la Cartographie

ANCFCC

عيد العرش المجيد

بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرون لعيد العرش المجيد يتقدم المدير العام للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة أطر ومستخدمي الوكالة بأحر التهاني وأسمى آيات الولاء والإخلاص لمولانا أمير المؤمنين المنصور بالله

صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره

وأن يحفظه في ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن

وصاحبة السمو الملكي الأميرة لالة خديجة

وأن يشد أزره في صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد

وأن يحفظ سائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

ويجددون بهذه المناسبة الغالية ولاءهم الخالص وتشبثهم الدائم بأهذاب العرش العلوي المجيد

افتتاحية

24 سنة.. من حُكم مَلِك

خالد البرحلي

«إن مهمتي كملك تجعل مني الخديم الأول للمغاربة. ولا يوجد هناك سبب لكي يتوقف ذلك». كان هذا جزءا من جواب الملك محمد السادس في حوار أجراه مع مجلة «باري ماتش» الفرنسية سنتين بعد اعتلائه كرسي عرش المملكة المغربية سنة 1999.

ومنذ هذا الحوار الذي أجراه العاهل المغربي سنة 2001، جرت مياه كثيرة تحت جسر حُكم الملك الثالث والعشرين للمغرب من سلالة العلويين الفيلاليين، حيث واجه مُحمد السادس بن الحسن الثاني بنْ مُحمد بنْ يوسف العَلوي الكثير من التحديات ودشن العديد من الإنجازات وتجاوز مَطبات مُعقدة في تدبير حُكم دولة، مُحطيها صعب، وشعبها مُثقل بإرث تاريخي وبتنوع ثقافي، مُنصهر في مكوناته، العربية – الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغني بروافده الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية، كما عكس ذلك دستور المملكة لسنة 2011.

وخلال 24 سنة من حكمه للمملكة المغربية، كان على الملك محمد السادس الذي اعتلى العرش وهو في سن الـ 36 من عمره، أن يتخذ القرارات الصعبة في مسار تدبيره للدولة، وهو ما عبّر عنه في أحد حواراته لمجلة Paris Match الفرنسية بقوله: «دعوني أؤكد لكم أنني أبذل يوميا كل ما في وسعي من أجل وطني». وهكذا، كان على العاهل المغربي أن يجعل من مواجهة التحديات أسلوب حياة، فقرّر توجيه جهود سنواته الأولى في الحكم نحو محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية وفتح المشاريع الكبرى ورسم معالم مستقبل بلد منهك اقتصاديا، ومُحاط بجوار إقليمي صعب في شمال حدوده، ومُثقل بالعُقد التاريخية في شرقها.

ومن أجل انتشال البلاد من خطر «السكتة القلبية»، أكد الملك محمد السادس أنه لن يحكم البلاد من العاصمة الرباط، بل «سيجعل فترة حكمه على صهوة جواده»، حينما أكد في ذات الحوار بالقول: «أتذكر عندما كنت صغيرا أن والديّ لم يقضيا بالرباط خلال إحدى السنوات سوى 18 يوما من أصل 365 يوما. لقد كان والدي (الحسن الثاني) رحمه الله يقول دائما إن عرش العلويين على صهوات جيادهم، وأنا لا أنوي التخلي عن هذا التقليد». وعلى هذا النهج، زار الملك العديد من مناطق المملكة المهمشة، واطلع على «المغرب غير النافع» الذي كان المواطنون فيه «خارج التاريخ»، وعرف عن قرب ما سيواجه حكمه من تحديات اجتماعية وما يَتطلبه من مجهود لتقليص الفوارق الذي اتسعت بين المجتمع الواحد، وأصبحت قنبلة زمنية يمكن أن تنفجر في أي لحظة.

ومن أجل تغيير هذا الواقع، فتح الملك أوراشا كبرى، ودشن مشاريع ضخمة، وأطلق خططا للتنمية البشرية من خلال «مؤسسة محمد الخامس للتضامن»، وأسس لنماذج اقتصادية جديدة من خلال المناطق الصناعية الحرة وجلب الاستثمارات في صناعة السيارات، والطائرات، وتقوية البنية التحتية، وتشبيك النموذج التنموي للمملكة مع متطلبات السوق الدولي، وتنويع في البرامج الجالبة لرؤوس الأموال، ما جعل الناتج الداخلي الخام الوطني يتضاعف بين سنتي 2000 و2019 ليتجاوز 1000 مليار درهم.

دوليا، رتب الملك محمد السادس، بهدوء، لتغيرات جوهرية في السياسة الخارجية للبلاد، انطلقت مع تداعيات أزمة جزيرة «ليلى» سنة 2002 التي كادت تُدخل المغرب في مواجهة عسكرية مع إسبانيا، حيث عمل الملك بعد هذه الأزمة على تقوية الديبلوماسية الأمنية مع الدول، وترسيخ الندية في الدفاع على المصالح الوطنية، ودعم تسليح القوات المسلحة الملكية، وتغليب لغة المصالح والوضوح في اختيار الحلفاء، ودعم الاستثمارات الخارجية، كديبلوماسية اقتصادية، وكلها عوامل من بين أخرى جعلت المملكة اليوم، تحقق الكثير من التطور في محيطها الإقليمي والدولي، وتدعم أوراقها للدفاع عن مصالحها القومية.

ومع كل ذلك، مازالت البلاد تحتاج لجهود مضاعفة مع تطور التحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعقد الوضع الدولي والإقليمي. فأرقام الفقر مخيفة، والهشاشة تأكل طبقات فقيرة تفوق 15٪ من الساكنة، و5٪ من السكان يستجوذون على 40٪ من الناتج الداخلي الخام للمملكة، ومازالت الفوراق بين الجهات مرعبة، حيث ثلاث جهات فقط من بين 12 جهة تنتج ثلثي الثروات الإجمالية المنتجة في البلاد. كما أن مؤشرات الفساد الفاحش في البلاد مقلقة حسب منظمة الشفافية الدولية، بعد أن احتلت المملكة المركز 94 بـ 38 نقطة من أصل 100، وهي عوامل من بين أخرى تنهش مستقبل أجيال بكاملها لصالح طبقة تتغذى على «ريع الدولة».

غير أن الملف الذي يفترس مستقبل المملكة، يبقى هو ملف التعليم، الذي أولاه الملك محمد السادس الكثير من العناية منذ أول خطاب للعرش سنة 1999 حينما اعتبر أن ملف التربية والتكوين يعد «ثاني أسبقية وطنية بعد الوحدة الترابية»، ومنذ ذاك الحين خصص العاهل المغربي ملايير الدراهم، والعديد من البرامج لتطوير التعليم في البلاد وإيجاد الوصفة القادرة على تطوير الفرد المغربي، لمواجهة التحديات التنموية للأجيال، وبناء دولة حديثة من خلال تعليم نافع، لأن كلفة الجهل باهضة.

ومع وجود الإرادة السياسية، بقي ملف التعليم متعثرا، ونقطة سوداء في تأهيل الرأسمال البشري، بعد الفشل العميق في إصلاح المدرسة المغربية طيلة عقود من تجريب البرامج الفاشلة، وهو ما أفرز أرقاما مرعبة، حيث أن عدد المنقطعين عن الدراسة بالمغرب، انتقل من 331 ألف و558 منقطعا في الموسم 2020–2019، إلى 334 ألف و664 برسم الموسم الدراسي 2022/2021، وهذا رقم مخيف ومؤلم لبناء مستقبل دولة حديثة.

كان الملك محمد السادس يراهن على نهضة تنموية واقتصادية واجتماعية للبلاد من خلال التعليم، وهو ما عكسته رسالته بتاريخ 12 شتنبر سنة 2000 بمناسبة انطلاق الموسم الدراسي الجديد حينما أكد بالقول: «فلنعمل جميعا بروح المواطنة الصادقة، وبكل ما أوتينا من يقظة وحزم ومثابرة وطول نفس طيلة هذه العشرية في أفق تشييد مدرسة عصرية يسهم فيها الجميع من أجل مغرب الجميع، لأنه على أساس البناء المحكم والمتكامل لدعائم مدرستنا الجديدة وعلى أساس نجاعة أدائها لوظائفها وجدوة عطائها والتقويم المستمر لمردوديتها ونتائجها يتوقف نجاح المغرب المستمر في تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية المستديمة».

لكن مع كل هذه الرغبة الملكية، هناك من «افترس هذا الحلم»، في بناء دولة قوية من خلال الاستثمار في مواطن متعلم، واع وقادر على الانتاج والابتكار والابداع، وهي الرغبة التي مازال العاهل المغربي يطُاردها لتتحقق، من خلال رفع ميزانية التعليم لسنة 2023 بـ 6,5 مليار درهم مقارنة بسنة 2022 لتبلغ غلافا ماليا يقدر بـ 68,95 مليار درهم، لأن الاستثمار في الوعي أفضل من كلفة الجهل بالنسبة لمستقبل الدولة، وهو ما عبر عنه الملك ذات يوم بالقول: «لقد قلت دائما بأنه ليس لدي طموحات شخصية، لكن لدي طموحات عظام بالنسبة للمغرب».

- **المدير العام**
  خالد البرحلي
- **الشريك المؤسس**
  محمد حكمون
- **مدير النشر**
  حمزة المتيوي
- **مديرة التسويق والعلاقات العامة**
  أمال المتوكل
- **رئيس القسم الدولي**
  محمد سعيد أرباط
  خولة لحبيفري
- **رئيس القسم التقني**
  إسماعيل كرودي
- **المسؤولة عن مكتب أوروبا**
  أمال الصبهاني
- **للتواصل مع الإدارة**
  contact@assahifa.com
- **للإعلان في الصحيفة**
  Ads@assahifa.com
  +212 (0) 6 61 45 39 86
- **المقر الرئيسي للمجموعة**
  شارع النخيل، حي الرياض، الرباط
- **الطبع: ماروك سوار**
- **توزيع: سوشبريس**

التحديـات الكبـرى التـي واجـــهت الملك محمـد الســادس خلال 24 سنة من جـــلوسه علـى العـرش

سنـــة 1999

أعد الملف : حمزة المتيوي وخولة اجعيفري

خلال 24 سنة من جلوس الملك محمد السادس على كرسي العرش خلفا لوالده الحسن الثاني، واجه العاهل المغربي الذي تولى الحكم وهو في عمر الـ 35 سنة الكثير من التحديات التي كان عليه أن يواجهها في تدبير حكمه للمملكة المغربية.

وَجَد الملك الثالث والعشرون للمغرب من سلالة العلويين الفيلاليين، عند توليه عرش المملكة سنة 1999 أن البلاد غارقة في الفقر وبنيتها التحتية هشة، ونظامها السياسي يحتاج إلى تطوير، ومجتمع يغلب عليه الفوارق الطبقية الكبيرة، مع مديونية تكاد تعصف بالبلاد وتدخلها مرحلة الإفلاس المالي، وواقع إقليمي صعب بين جار إسباني يهمه أن يكون جاره الجنوبي ضعيفا، وبين جار شرقي، يتحين الفرصة ليقسم المملكة بين شمالها وجنوبها من خلال دعم مطلق لحركة انفصالية بالمال والسلاح وماكينة ديبلوماسية تشتغل بأموال النفط والغاز.

كلها عوامل من بين أخرى دفعت الملك محمد السادس، في بداية حكمه، أن يحدد اختياراته الاستراتيجية التي سيدير من خلالها البلاد، حيث أقدم على إصلاحات كبرى أحدثت تحولات عميقة وهيكلية شملت مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والدينية والحقوقية.. كان الهدف منها بناء مغرب جديد يُميّز عهده، ويقوي من خلال إصلاحاته للدولة الروابط التي تجمع بين الشعب والملكية التي كانت دائما، وعبر التاريخ، الضامن الأكبر لاستقرار المغرب طوال القرون الماضية. في هذا الملف الخاص والاستثنائي بمناسبة عيد العرش، نرصد أهم التحديات التي واجهها الملك محمد السادس طيلة 24 سنة مضت من حكمه، وكان عليه أن يجد لها الحلول لتجاوزها بدون خسائر كبرى. من الفقر الذي كانت ينخر البلاد أواخر التسعينات إلى أزمة جزيرة «ليلى» مع إسبانيا التي كادت أن تتحول إلى حرب بين مَمْلَكتين، مرورا بـ «سوف الفهم» بين القصر واليوسفي حول المنهجية الديمقراطية، ثم أحداث 16 ماي الإرهابية، ثم «حراك 20 فبراير»، و«حراك الريف»، وطرد جبهة البوليساريو الانفصالية من معبر الكركارات، ثم جائحة كورونا، والأزمة الغير مسبوقة مع الجزائر التي تعتبر الأعقد منذ حرب الرمال سنة 1963.

الفقر والهشاشة الاجتماعية والبلاد مُقبلة على «سكتة قلبية» هذه أولى التحديات التي كان على الملك محمد السادس أن يواجهها عند جلوسه على العرش

وجد الملك محمد السادس في انتظاره هديّة حُكم ملغومة عند تسلمه العرش، فإلى جانب الوضعية الاجتماعية المتردّية المتسمة بارتفاع الفقر والهشاشة والأمية، سجل الاقتصاد الوطني انكماشا بلغ معدّله سنة 1999 نسبة 0,7 في المائة

لم تكن السنوات الأولى لجلوس الملك محمد السادس على عرش أسلافه مفروشة بالورود ولا هي معبّدة وميسّرة للمضي قُدما في مسار التنمية، فقد تحقّقت أمنية والده الملك الراحل الحسن الثاني عندما تضرّع علنا خلال استضافته سنة 1993 في برنامج «7/7» الذي تُقدّمه الإعلامية الفرنسية آن سنكلير وبُث مباشرة على قناة TF1، بأن يكون عهد إبنه وولي عهده في المُلك سهلا أبدا، بحجة أنه إذا كان كذلك، فهذا يعني أنه لا حاجة إلى الملكية، وعاد ليكرر ذات العبارة مرتين «أتمنى ألا يكون عهده سهلا...».

وبالفعل، لم يكن بداية عهد الملك محمد السادس في الحُكم سهلا بالمُطلق، ولعلّ أولى تباشير صعوبته انطلقت بعد سنتين من هذا التصريح الملكي، وبالضبط في عام 1995 عندما أعلن الملك الحسن الثاني من تحت قبّة البرلمان أن المغرب على وشك السكتة القلبية، في تشخيص غير مسبوق لوضعية البلاد المتأزمة اجتماعيا واقتصاديا وقتها من طرف الجالس على العرش الذي لطالما تفادى «المجازفة» بمناقشة تدبيره للحكم، ما قاده إلى دعوة أحزاب المعارضة لفتح قنوات للحوار وتحقيق التوافق بين الأحزاب الوطنية والمؤسسة الملكية، وهُو ما تُرجم على أرض الواقع بتشكيل حكومة التناوب في فبراير سنة 1998 بقيادة زعيم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عبد الرحمن اليوسفي، أي قبل عام فقط على وفاته، وجلوس ولي العهد ذي الـ 35 ربيعا على عرش سلفه المُثقل بالتحديات الصعبة، على رأسها إنقاذ شعبه من براثن الفقر والهشاشة.

وبحسب المعطيات الرقمية التي حصلت عليها «الصحيفة» من المندوبية السامية للتخطيط والتي تهم الفترة الانتقالية ما بين العهدين، فإن نسبة الفقر خلال السنة التي تولى فيها الملك محمد السادس الحكم سنة 1999 بلغت أكثر من 16,3 في المائة موزّعة ما بين 9,5 في المائة في المجال الحضري، و24,1 في المائة على مستوى المجال القروي، وهو ما يوضح جليا حجم الهوة بين المجالين في عهد اتسم عموما باتساع الفوارق الاجتماعية.

وسجّلت المعطيات الرسمية التي وفّرتها المندوبية السامية للتخطيط، أيضا للسنة ذاتها، ارتفاعا ملحوظا في مستوى الهشاشة في البلاد حيث بلغت 23,9 في المائة على المستوى الوطني، وسجّل فيها المجال الحضري 20,2 في المائة، والمجال القروي 28,1 في المائة.

وبهذا يكون الملك محمد السادس، قد وجد في انتظاره هديّة حُكم ملغومة عند تسلمه العرش، فإلى جانب الوضعية الاجتماعية المتردّية المتسمة بارتفاع الفقر والهشاشة والأمية، سجل الاقتصاد الوطني انكماشا بلغ معدّله سنة 1999 نسبة 0,7 في المائة، فيما سجل عام 2000 نمواً متدنياً بلغ حسب تقرير البنك المركزي المغربي نحو 0,3 في المائة فقط، وذلك نتيجة الجفاف وارتفاع أسعار الطاقة وانخفاض سعر صرف الأورو، وبالتالي وصل إجمالي الناتج المحلي إلى نحو 365 مليار درهم.

الملك محمد السادس يفتح الملفات العالقة

ولمواجهة هذا التحدي الاقتصادي الذي كان يفرز هشاشة اجتماعية، أقدم الملك محمد السادس كأول إجراء لحلحلة هذه الملفات العالقة، على التخلص من تركة الماضي وعلى رأسها مهندس سنوات الجمر والأزمات وزيرالدولة في الداخلية إدريس البصري، الحدث الذي التقطته مكونات الشعب على أنه صافرة بداية عهد جديد ذي رؤية غير معهودة ومسار غير مألوف بث الطمأنينة في نفوسهم تُجاه الملك الشاب، الذي اختار له شعبه لقب «ملك الفقراء» كمربون ثقة في المجتمع الديمقراطي الحداثي الذي وعدهم به.

وفي سنة 2002، دعا رئيس البنك الدولي وقتها، جيمس وولفنسون المغرب إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتقليص حدة الفقر المتنامي وزيادة معدل النمو الاقتصادي لمكافحة البطالة، مشيرا إلى أن الاقتصاد المغربي بدأ يستقر بعدما سارت البلاد وبتعليمات ملكية، على طريق الخصخصة، وبات من الضروري منح المغرب فرصة ليحقق النمو الاقتصادي للسكان الذين يتزايد عددهم وليضمن إنصاف الفقراء.

تصريحات مدير البنك الدولي الذي كان في زيارة للمغرب وقتها، حرّك مياه التغيير سريعا، ليُطلق الملك محمد السادس في 18 ماي 2005، مبادرة غير مسبوقة حملت اسم «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية»، هدفها «التصدي للعجز الاجتماعي، الذي تعرفه الأحياء الحضرية الفقيرة، والجماعات القروية الأشد خصاصة، وذلك بتوسيع استفادتها من المرافق والخدمات والتجهيزات الاجتماعية الأساسية، من صحة وتعليم، ومحاربة للأمية، وتوفير للماء وللكهرباء، وللسكن اللائق، ولشبكات التطهير، والطرق، وبناء المساجد، ودور الشباب والثقافة، والملاعب الرياضية.

كما عمل الملك محمد السادس على تشجيع الأنشطة المدرة للدخل القار والتي توفر فرص الشغل، مع اعتماد توجه حازم يتوخى ابتكار حلول ناجعة للقطاع غير المنظم، والعمل على الاستجابة للحاجيات الضرورية، للأشخاص في وضعية صعبة، أو لذوي الاحتياجات الخاصة، وهو ما جاء في نص الخطاب الملكي الخاص بحفل إطلاق المبادرة، التي مكّنت الجهود المبذولة فيها خلال الـ 18 سنة من عمرها، في المرحلتين الأولى من 2005 إلى 2010، والثانية من 2011 إلى 2018، من «جعل المغرب يحتل المرتبة الثالثة عالميا ضمن تصنيف البنك الدولي لأحسن برامج المبادرات الاجتماعية الهادفة» بحسب ما كشفه عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية، شهر دجنبر الماضي. ولم تقف المبادرات الملكية الرامية إلى تحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين، عند المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بل توالت البرامج ذات الصبغة الاجتماعية في إطار معركة مكافحة الفقر والإقصاء والتهميش والهشاشة، على غرار البرامج المنجزة في المساجد وإحداث دور الطالبات بالوسطين الحضري والقروي والحملة السنوية «مليون محفظة» المندرجة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي مكّنت من خفض معدل الأمية في صفوف الساكنة التي يفوق عمرها عشر سنوات بتراجع من 43 في المائة في سنة 2004 وفق الإحصاء العام للسكان والسكنى، إلى حوالي 32 في المائة، أي ما يُعادل 8 ملايين و600 ألف أمي وأمية، ضمن الإحصائيات التي تعود لسنة 2014، تاريخ إجراء الإحصاء العام الموالي للسكان والسكنى، والتي لم يتم تحيينها حتى كتابة هذه الأسطر.

في كلام غير مسبوق، قال الملك محمد السادس في خطابه بمناسبة الذكرى العشرين لتربعه على عرش أسلافه «يعلم الله أنني أتألم شخصيا، ما دامت فئة من المغاربة، ولو أصبحت واحدا في المائة، تعيش في ظروف صعبة من الفقر أو الحاجة»

الملك يطلق نظام المساعدة الطبية «راميد» الذي استهدف 8.5 مليون مغربي من الفئات الهشة

وأطلق عاهل البلاد الملك في 2012 أيضا، نظام المساعدة الطبية «راميد»، الذي أُنشىء ليستفيد منه نحو 8,5 مليون نسمة من الفئات الاجتماعية المعوزة، باعتباره أحد الأوراش الهامة التي فُتِحت في عهد الملك محمد السادس ليُمَكن من دمقرطة الولوج للعلاجات الطبية وتوفير ظروف العيش الكريم للمواطنين، كما أعطى الملك محمد السادس تعليماته بإطلاق البرنامج العام لتزويد الوسط القروي بالماء، ثم البرنامج الوطني لبناء الطرق، وبرنامج تيسير وغيرها من البرامج الرامية لتحسين ظروف العيش الكريم، ومحاربة الفقر والهشاشة بالنسبة لأزيد من تسعة ملايين مغربي طيلة الـ 24 سنة الماضية.

وعلى الرغم من الأزمات الاجتماعية التي تزامنت مع إطلاق هذه البرامج، على غرار أحداث 16 ماي 2003، وفاجعة أنفكو، وواقعة مجمع المنال، ومحرقة روزامور، وأحداث 20 فبراير 2011، والأزمة الاقتصادية العالمية، مع استمرار موجة الجفاف، وتراجع القدرة الشرائية وارتفاع كلفة المعيشة، وغياب العدالة في توزيع الثروات، فضلا عن جائحة كورونا التي فاقمت الوضع الاجتماعي، إلا أن المغرب نجح في تقليص حجم الفقر والهشاشة بدرجة كبيرة وملحوظة في البلد وفي فترة زمنية معقولة، بفضل البرامج المذكورة التي أطلقها الملك محمد السادس في عهد الإصلاحات الحديثة. وأظهرت المُعطيات الرقمية التي وفّرتها المندوبية السامية للتخطيط لـ «الصحيفة»، أن معدل الفقر انتقل من 15,3 في المائة في 2001 إلى 8,9 في المائة في 2007 و4,8 في المائة في 2014، وتجلّى التحسّن في مستويات المعيشة أيضاً في التغيُّرات في أنماط الاستهلاك، مع تراجع حصة التغذية من إجمالي الاستهلاك، وتنوُّعه باتجاه غذاء ذي قيمة أعلى.

ويرى الخبير الاقتصادي والأستاذ بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالرباط، إدريس الفينا، أن السنوات التي لحقت تسلم الملك محمد السادس للعرش، أبانت عن دينامية كبيرة في تدبير المرحلة، سيّما وأن مستويات الفقر كانت مرتفعة جدا وبلغت 16 في المائة، بيد أن البرامج الملكية والتعليمات التي وجّه بها الحكومات المتعاقبة بيّنت جليا نجاعتها. وأشار الفينا

في تصريحه لـ «الصحيفة»، إلى أن من بين التحديات الكُبرى التي جابهها العهد الجديد بقيادة الملك محمد السادس في المجال الاجتماعي، هو «الفقر الاقتصادي»، الذي كان يتكبّده المغرب في العقود السابقة، مشدّدا على أن الرؤية الملكية كانت ذكية في نهجها أسلوب العمل على تطوير الاقتصاد وإمكانيات التشغيل. ولفت الخبير بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، إلى أنه بفضل التطور الاقتصادي أيضا، تمكّن المغرب من القضاء على نسبة من الفقر وذلك بالموازاة مع برامج محاربة السكن غير اللائق التي قلصت الفقر الحضري وبفضله عددٌ كبير من الأسر لم تعد تقطن هذا النوع من السكن العشوائي، مضيفا «الدولة صرفت ملايير الدراهم لإخراج عشرات من الأسر من دور الصفيح، وحاليا إمكانيات العيش مقبولة».

ولعبت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أقرها الملك محمد السادس بحسب الخبير الاقتصادي الدور الأكبر في القضاء على الهشاشة في الوسط الحضري والقروي وتوفير إمكانيات التشغيل للفئات الهشة، فضلا عن نجاعة برامج أخرى على غرار الدعم المباشر للفقراء والتغطية الاجتماعية راميد وجل البرامج التي تصبو إلى الحد من آفة الفقر.

وتتماهى قراءة الخبير الاقتصادي مع المعطيات الرقمية الرسمية للمندوبية، التي أظهرت كيف أن المغرب عرف وقتها نموا مراعيا لمصالح الفقراء، لكن الفوارق بين الوسط الحضري والوسط القروي في معدلات الفقر بقيت كبيرة، ففي الفترة من عام 2007 إلى عام 2014، كان نمو استهلاك الأسر إيجابياً وفوق المتوسط، وكان نمو الاستهلاك في المناطق الحضرية أعلى منه في المناطق القروية، وهكذا، تراجع معدل الفقر حضريا بوتيرة أسرع من المعدل الوطني، ففي عام 2001 كان معدل الفقر في الوسط الحضري نصف المستوى الوطني، وفي 2014 تراجع إلى الثلث.

وعلى المستوى الوطني، يشير تطوُّر مستوى المعيشة بين عامي 2001 و2014 إلى حدوث تقارب بين الجهات الإدارية الاثنتي عشرة في المغرب، لكن معدل الانخفاض في الفوارق بين المناطق لم يكن واحداً، ويشير مُعامل التقارب إلى أن مستوى معيشة المناطق الأقل ثراءً نما بوتيرة أسرع من نظيره في المناطق الأكثر ثراءً.

وهذا التحسّن لم يدم طويلا، على الرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة بحيث عاود الارتفاع بعد ذلك، من 3 في المائة سنة 2021 إلى 4.9 في المائة سنة 2022 على الصعيد الوطني بسبب تداعيات الجائحة وسط تخوّفات من اتساع دائرة الفقر في ظل ترقب تراجع النمو الاقتصادي في العام الحالي إلى 3,1 في المائة، بعدما كانت الحكومة تتوقع بلوغه 4 في المائة.

من جانبه، قلّل الفينا في تصريحه لـ «الصحيفة»، من شأن ارتفاع معدل الفقر وأعداد الفقراء في المغرب بعد 2014، معتبرا أن المعطيات الرسمية الأخيرة قبل «كوفيد19» التي سجّلت بلوغ الفقر في المغرب 4,6 في المائة «عادية، وهي مقبولة جدا دوليا»، وفي وقت تؤكد فيه المندوبية السامية للتخطيط، أن توالي الأزمات في العامين الأخيرين أفضي إلى فقدان عامين ونصف من النمو وثلاثة أعوام من الجهود التي بذلت من أجل محاربة الفقر وحوالي عقدين من محاربة الفوارق، رفض الفينا الحديث عن أي تراجع على مستوى نتائج البرامج الملكية الخاصة بمحاربة الفقر، موردا أن الأرقام والمعطيات الرسمية «غير محيّنة».

وشدّد المتحدث، على أن القول بوجود تراجع واتساع رقعة الفقراء أو عودتها إلى نسبة 2014 «مغلوط»، إذ لا توجد أرقام دقيقة ورسمية بهذا الخصوص، على الرغم من أن «كوفيد 19» خلق نوعا من الهشاشة «ولكن تم إنقاذ الوضع، في انتظار الإحصاء العام المرتقب في 2024، والذي سيُحدّد النسبة المؤكدة سيما وأن الدعم الذي قدّمته الدولة خلال الأزمة الصحية للمواطنين، استفاد منه أيضا أشخاص لا يستحقون وادعوا الفقر، وبالتالي احصائيا لا يمكن الاعتماد عليه».

لعبت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أقرها الملك محمد السادس، الدور الأكبر في القضاء على الهشاشة في الوسط الحضري والقروي وتوفير إمكانيات التشغيل للفئات الهشة

وفي كلام غير مسبوق، قال الملك محمد السادس في خطابه بمناسبة الذكرى العشرين لتربعه على عرش أسلافه «يعلم الله أنني أتألم شخصيا، ما دامت فئة من المغاربة، ولو أصبحت واحدا في المائة، تعيش في ظروف صعبة من الفقر أو الحاجة»، مشيرا إلى أنه لن يهدأ له بال، حتى تتم معالجة كل المعيقات، وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التنموية والاجتماعية، وإيلاء أهمية خاصة لبرامج التنمية البشرية، وللنهوض بالسياسات الاجتماعية من أجل التجاوب مع الانشغالات الملحة للمغاربة.

جدّد الملك محمد السادس، من خلال هذا الخطاب «الأبوي»، التزامه بمُحاربة آفة الفقر والهشاشة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي للمغاربة

وجدّد الملك محمد السادس، من خلال هذا الخطاب «الأبوي»، التزامه بمُحاربة آفة الفقر والهشاشة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي للمغاربة، الأمر الذي دفعه، إلى إعلان تنزيل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية وتوقيع الاتفاقيات الأولى المتعلقة بهذا الورش الملكي المجتمعي الكبير، الذي أطلقه الملك، بفضل التعبئة الجماعية حول هذا المشروع متعدد الأبعاد وانخراط جميع الإدارات والجهات الفاعلة المعنية، بهدف تحقيق تعميم فعال للحماية الاجتماعية على جميع المواطنين في أسرع وقت ممكن من خلال تعبئة تمويلات هامة، وإحداث إطار تشريعي مناسب وإطلاق مشروع إصلاحي لهيكلة النظام الصحي الوطني مؤخرا، ما يعد نقطة تحول حاسمة على مسار تحقيق التنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعية والمكانية.

بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين لتربع صاحب
الجلالة الملك محمد السادس على عرش أسلافه المنعمين

يتقدم السيد حسن عبقري، المدير العام للسلطة المينائية «طنجة المتوسط» أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة العاملين وأطر ميناء طنجة المتوسط بأحر التهاني والتبريك والدعاء لجلالته بالنصر والتمكين.

حفظ الله مولانا الإمام بما حفظ به الذكر الحكيم وأقر عينه بولي عهده المحبوب صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن وبشقيقه السعيد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وبكافة أفراد الأسرة الملكية الشريفة

إنه سميع مجيب

TANGER MED
PORT AUTHORITY

«الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية».. المواجهة الأصعب بين القصر والتيار الإسلامي المحافظ

سنة 1999

منذ اعتلائه عرش المملكة المغربية سنة 1999 عن عمر لا يقارب الـ36 عاما، بدا الملك الشاب محمد السادس، مُصمّما على ضخ روح جديدة في مجموعة من القضايا المصيرية والتحدّيات المؤرقة في البلاد، بما فيها تلك التي اعتبرت عنوانا للجدل وتجنّب الملوك السابقون الخوض أو الحسم فيها، على غرار خطوة إصلاح قانون أحوال الأسرة في المغرب الذي اعتبر «ثورة حقيقية» انتفضت في وجه الانقسامات الحادة التي شهدها المجتمع وقتها، وكان الملك الجديد الفيصل فيها، دون أن تتوقف عند حدود رفع الحيف عن النساء وإنما ذهبت حد ترسيخ مفاهيم الديمقراطية من خلال مؤسسة الأسرة.

ولطالما ارتبط اسم الملك محمد السادس، بإنجاز تمكين المرأة المغربية من حقوقها ورفع ما كان يطالها من حيف قانوني وتشريعي ومجتمعي، الذي لم يكن طريقه معبّدا كما قد يُصوّر للجيل الجديد الذي لم يعش زمن الانقسامات والجدل المحتدم بين قطبي المشهد الإيديولوجي والسياسي في البلد، وكيف كان هذا الموضوع بالذات نقطة سوداء فارقة بصمت تاريخ المغرب الحديث وتحدّ جابهه الملك الشاب بحنكة وصفت بـ «الثورية».

المدونة.. اللغم الذي وضعه الحسن الثاني وامتحن فيه محمد السادس

يتذكر محمد سعيد السعدي أول وزير للتنمية الاجتماعية والتضامن في المغرب ضمن حكومة التناوب التوافقي، كيف رفع اللثام عن مشروع «الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية» والذي كان نتيجة عمل جماعي شاركت في بلورته القطاعات الوزارية المعنية الى جانب فعاليات المجتمع المدني والخبراء، واستغرق تحضيره قرابة سنة كاملة، مشيرا إلى أنه «تنزيل للالتزامات المنصوص عليها في التصريح الحكومي الذي تمت المصادقة عليه في اجتماع وزاري ترأسه الملك الراحل الحسن الثاني»، وهو ما يعني أنه وقبيل أشهر معدودة من رحيله إلى دار البقاء، وضع أمام ابنه ولي العهد آنذاك، أول امتحان لا يمكن وصفه بالهين أبدا، سيّما وأن هذا المشروع اعتمد ولأول مرة «مقاربة حقوقية لأوضاع المرأة المغربية وتركيز على إحقاق المساواة بين الجنسين من خلال اعتماد المفهوم الكوني لحقوق الإنسان والتصدي للهيمنة الذكورية والتراتبية التي تطبع العلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة» على حد تعبير مهندس الخطة التي تضمّنت فصلا خاصا للتمكين القانوني والسياسي للمرأة، وذلك تنزيلا لتعهد حكومة التناوب بالإصلاح التدريجي للتشريعات التي تتضمن حيفا تجاه المرأة خاصة مدونة الأحوال الشخصية.

المعركة الخفية بين القصر والإسلاميين

«الخطة» التي تم تقديمها رسميا في عهد الملك الراحل الحسن الثاني، وبحضور زليخة الناصري بصفتها مكلفة بمهمة بالديوان الملكي يوم 19 مارس 1999، وبحسب السعدي في تصريح خاص لـ«الصحيفة»، فاجأ محتواها التيار المحافظ الذي كان يعتبر بأن كل مساس بمدونة الأحوال الشخصية، هو بمثابة خروج عن الشريعة الإسلامية وفيه «تهديد لتوازن واستقرار الأسرة المغربية»، ما ألهب الشارع عقب دخول الإسلاميين معركة شرسة لإجهاض الخطّة الوطنية لإدماج المرأة في التنميّة.

بيد أن النوايا – حسب وزير التنمية الاجتماعية والتضامن حينها – كانت، وقتها، قد تجاوزت مشروع الخطة إلى توجيه نقد لاذع من طرف الإسلاميين إلى القصر الملكي، الذي دخل مرحلة انتقالية مع وفاة الملك الراحل الحسن الثاني وتسلّم الملك الشاب العرش، وظاهريا كان سبب خروج الإسلاميين إلى الشارع هو إسقاط الخطة، لكن في عمق الأمور وتحت قشرة «القوامة» كان القصر الملكي في مواجهة علنية ملغومة مع التيار الإسلامي. وبحسب السعدي «لم يكن الهدف من الاحتجاج والخروج إلى الشارع من طرف جماعة العدل والإحسان مرتبطا بمناهضة «الخطة»، بل كان يسعى إلى إبراز قوتها وتوجيه رسالة إلى القصر في هذا الشأن، كما صرحت بذلك، حينها، القيادية نادية ياسين في إطار ندوة نظمتها أسبوعية «لو جورنال» في يوليوز سنة 2001.

> **كان سبب خروج الإسلاميين إلى الشارع هو إسقاط الخطة، لكن في عمق الأمور وتحت قشرة «القوامة» كان القصر الملكي في مواجهة علنية ملغومة مع التيار الإسلامي**

وبحسب السعدي في تصريحه لـ«الصحيفة» فمن الطبيعي أن يكون هناك صراع وتجاذب حول الموضوع، لأن الأمر يتعلق بقضية توجد في قلب المشروع المجتمعي، حيث اصطدمت الخطة المقترحة بتصورين متناقضين، الأول يعتبر المساواة بين الجنسين قضية مجتمعية ترهن مصير المغرب ومكانته بين الأمم،

وأمام هذا الوضع، استمرت حكومة التناوب التوافقي في خوض نزالها في عهد الملك الشاب، مؤكدة على ضرورة إحداث لجنة علمية من أهل الاختصاص في مجال الفقه والطب وعلم الاجتماع، لدراسة المقترحات التي تضمنتها الخطة في هذا المجال وإغنائها وتعديلها، وعلى إثر ذلك منح الملك محمد السادس الضوء الأخضر للقيادي الاتحادي الراحل عبد الرحمان اليوسفي من أجل تكوين هذه اللجنة، وأعلن عن أسماء أعضائها وعضواتها في يونيو سنة 2000، «غير أن ضغط التيار الإسلاموي حال دون اجتماعها، وتم تعويضها في سنة 2001 في البداية إدريس باللجنة الملكية التي ترأسها الضحاك».

والثاني محافظ لا يؤمن بما سبق، بل يدافع على «نظرية» تكامل الأدوار بين المرأة والرجل مع التركيز على الدور «التقليدي» للمرأة داخل البيت حسب زعم هذا التيار في «تناقض تام مع التزامات المغرب على الصعيد الدولي وكونية حقوق الإنسان بغض النظر عن الاختلافات في الجنس، اللون والعرق والطبقة الاجتماعية»، حسب تصريحات السعدي.

التحكيم الملكي يجنب المجتمع الفتنة

ولا يزال المغاربة ممن عاشوا تلك المرحلة، يتذكّرون التدخّل الملكي الحاسم عامي 2003 و2004 لإنهاء الجدل وحالة الاصطدام غير المسبوقة التي تحوّلت إلى مظاهرات في الشوارع هدّدت استقرار البلد، وبدهاء، يؤكد السعدي، أمسك العاهل المغربي العصا من الوسط، من أجل تحقيق الإجماع الوطني دون الانتصار لطرف

> لا يزال المغاربة ممن عاشوا تلك المرحلة، يتذكّرون التدخّل **الملكي الحاسم عامي 2003 و2004 لإنهاء الجدل وحالة الاصطدام غير المسبوقة** التي تحوّلت إلى مظاهرات في الشوارع هدّدت استقرار البلد

على حساب الثاني على الرغم من توجه الجماعة المتاخي مع القصر، بحيث خرج الملك محمد السادس بخطاب قال فيه بشكل صريح في 10 أكتوبر 2003، إنه «فضلا عما اتخذناه للنهوض بأوضاع المرأة وإنصافها، فإننا لم نتردد في تجنيب المجتمع مغبة الفتنة حول هذه القضية».

ولا يُخفي مهندس خطة إدماج المرأة، ثقته في توجهات القصر الملكي تحت قيادة الملك الشاب الذي أعلن فور تسلّمه العرش عن انفتاح غير مسبوق في المملكة رغم التوجهات المعاكسة، مستحضرا بذلك أول خطاب لعيد العرش للملك محمد السادس في 30 يوليوز 1999 والذي شدّد على ضرورة إنصاف المرأة المغربية ورفع القيود التي تعيق تحررها ومساهمتها في الحياة المجتمعية.

وأكد السعدي في حديثه لـ «الصحيفة»، أن تفاعل الملك محمد السادس مع ملف «الخطة»، يأتي بصفته أميرا للمؤمنين وباعتبار أن إصلاح المدونة يتطلب فقها جديدا للمرأة يتجاوب مع متطلبات العصر وبروز المرأة المغربية في الحياة العامة، من خلال تعيين لجنة ملكية خاصة حول الموضوع «غير أن أشغال هذه اللجنة عرفت تعثرا واضحا بفعل مقاومة العلماء المحافظين للمقترحات التي جاءت بها «الخطة»، خاصة ما تعلق بالقوامة والطلاق وتعدد الزوجات.

الملك: لن أُحل ما حرّم الله ولن أُحرّم ما أحل الله

تدخّلات الملك محمد السادس رغم تطور الصراع الحاد بين الإسلاميين والحداثيين إلى مستويات غير مسبوقة، لم ينحصر في الإطار التحكيمي وقتها، بحسب المسؤول الحكومي السابق، الذي أكد أنه «وأمام هذا التعنت، لجأ الملك محمد السادس إلى تعيين محمد بوستة لخلافة الضحاك على رأس اللجنة المذكورة، ورغم هذه المبادرة استمر «البلوكاج»، ما دفع الملك للتدخل شخصيا بوصفه أميرا للمؤمنين لتجاوز مقاومة التيار المحافظ».

وتوج تدخُّل الملك محمد السادس، بصدور أول مدوّنة للأسرة بنَفَس حديث سنة 2004 انتصرت لحقوق المرأة والجهودات الإصْلاحية ضد النص القديم ومُريديه، وكانت اللبنة الأولى لبناء صرح دولة القانون، بمُباركة مجمل مكونات الشعب الذين عبّروا عن رضاهم التام على التوجهات الحداثية للملك الشاب، الذي شدّد في خطابه سنتها بمناسبة عيد العرش على أن الإصلاحات التي شهدتها المدونة «مكاسب للمغاربة أجمعين»، ولا يمكنه بصفته أميرا للمؤمنين «أن يحل ما حرم الله أو يحرم ما أحله». ولم تقف بصمة الملك الشاب في رسم خارطة توجهات المغرب الحديث، عند هذا الحاد، بل فوجئ المغاربة وقتها بإقدام الملك سنة 2003 على فسح مجال العلوم بكل مشاربه، أمام النساء بما فيه الفقه والعلوم الشرعية الذي كان محصورا على الرجال، حين سمح لرجاء الناجي مكاوي، أول امرأة مغربية تحصل على دكتوراه الدولة في القانون، بأن تكون أول امرأة تُلقي درسا من الدروس الحسنية أمامه وأمام نخبة من رجال العلم والسياسة، ويكون بذلك قد أطلق عهدا جديدا من تأنيث الفعاليات الدينية الإسلامية داخل المغرب وخارجه.

وفي عام 2005، عادت البصمة الملكية الحداثية من جديد، في خطاب ملكي ألقاه عاهل البلاد أعلن فيه عن إقرار حق النساء المغربيات المتزوجات من أجانب منح الجنسية المغربية لأبنائهن،

> أقر دستور 2011، **بجعل المرأة المغربية شريكا أساسيا في تحمل المسؤولية الأسرية** نفسها التي يتحملها الرجل، وتتمتع بصفة المواطنة الكاملة، ومكافحة جميع أشكال التمييز، كما شدد الملك محمد السادس، على ضرورة **أن تنال المرأة المغربية جميع حُقوقها على قدم المساواة مع الرجل**

بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين لعيد العرش المجيد

يتقدم المدير العام للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

وكافة أطر ومستخدمي الوكالة

بأحر التهاني وبأسمى آيات الولاء والإخلاص

لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيّده

متمنين دوام الصحة والسعادة والعمر المديد لجلالته

ولولي عهده سمو الأمير المولى الحسن

ولصاحب السمو الملكي الأمير الجليل المولى الرشيد ولكافة الأسرة العلوية الشريفة

anapec
ملتزمون بمواكبتكم

وعلى إثره تم تعديل القانون في عام 2007، ليُصبح للمرأة المغربية المتزوجة من أجنبي حق منح جنسيتها لأبنائها، إذ ينص قانون الجنسية في الفصل 6 منه أنه «يعتبر مغربيا الولد المولود من أب مغربي أو أم مغربية». وتجاوبا مع مطالب الحركة النسائية، دعا الملك محمد السادس إلى رفع تمثيلية النساء في البرلمان، لتكون بذلك سنة 2002 تاريخا مفصليا في هذا المجال إذ تم اعتماد نظام الكوطا، الذي خصص ثلاثين مقعدا للنساء عن طريق اللائحة الوطنية، وأسفرت الاستحقاقات التشريعية حينها عن نجاح 35 امرأة برلمانية، وإن كانت نسبةً دون انتظارات الحركة النسائية، بحيث برزت الحاجة إلى بلورة آلية للتمييز الإيجابي، لتجاوز التمثيلية «الضعيفة» للنساء في البرلمان، وفتح رهان السعي إلى المساواة والمناصفة، وهو المسار الذي تميّز بالتزام الأحزاب السياسية بتخصيص 10 في المائة من مقاعد مجلس النواب للنساء سنة 2007، تلته بعد ذلك إجراءات تشريعية وقانونية، لتجاوز «إخفاق» النساء في انتزاع مقاعد برلمانية من خلال اللوائح المحلية.

> التطورات التي يشهدها المجتمع عرّت جملة من النواقص في مدوّنة الأسرة بإقرار من عاهل البلاد الذي دعا مرة أخرى، وبمناسبة الذكرى الـ14 لصدور مدونة الأسرة، إلى إعادة النظر فيها عبر تقييمها وتقويم اختلالاتها

ثورة ناعمة متواصلة

وأقر دستور 2011، بجعل المرأة المغربية شريكا أساسيا في تحمل المسؤولية الأسرية نفسها التي يتحملها الرجل، وتتمتع بصفة المواطنة الكاملة، ومكافحة جميع أشكال التمييز، كما شدد الملك محمد السادس، على ضرورة أن تنال المرأة المغربية جميع حُقوقها على قدم المساواة مع الرجل، وذلك عبر دعمه تمدرس الفتيات وتمكين المرأة من الوصول إلى مناصب صنع القرار.

وعرف المغرب، خلال السنوات المتتالية ثورة ناعمة هادئة تصبو إلى تعزيز دور المرأة داخل الأسرة المغربية مع منحها حقوقا جديدة وتقييد تعدد الزوجات وتسهيل الطلاق عند حد التحكيم فقط، بل تم التجاوب مع التطورات التي يشهدها المجتمع، ففي عام 2012، أثار انتحار قاصر إثر تزويجها من مغتصبها، غضبا حادا في الشارع أدى إلى احتجاجات بالجملة في عدد من المدن ضد المادة 475 من القانون الجنائي، التي تسمح للمغتصب بالزواج من ضحيته القاصر، وكنتيجة لذلك، تم تعديل الفصل المثير للجدل وتحديدا الفقرة الثانية منه، حين صادق عليه البرلمان بالإجماع في فبراير 2014. كما أنه، ولأول مرة في تاريخ المغرب، يعيّن ملك البلاد امرأة في منصب الولاية، ويتعلق الأمر بتعيين زينب العدوي في منصب والية على جهة الغرب الشراردة بني حسن في 2014، إلى جانب مجموعة من التعيينات التي همّت عددا من الولاة والعمال من بينهم ثلاث سيدات وعدد من الأطر الشابة، حيث تمت مراعاة عنصر التشبيب والتمثيلة النسائية. وبقرار من العاهل المغربي، تم السماح للمرأة المغربية سنة 2017 بولوج مهنة «العدول»، التي كانت حكرا على الرجال، ما يؤكدعلى الدأب المستدام للملك في إنصاف النساء وضمان مساواتهم مع الرجال، كما أنه ومن الدلالات الواضحة على اهتمام الملك بحماية حقوق النساء أيضا، إصدار وزارة الداخلية لدورية تمكن النساء السلاليات من الاستفادة من نصيبهن في أراضي الجموع على منوال الرجال.

الفجوة بين الملك والحكومة

وعلى الرغم من هذه الطفرة النوعية والثورة الحقوقية الناعمة، التي قادها الملك محمد السادس منذ جلوسه على كرسي العرش، في مجال حقوق المرأة وترسيخ مكاسبها في عمق سيرورة المجتمع والتشريع، إلا أن التطورات التي يشهدها المجتمع عرّت جملة من النواقص في مدوّنة الأسرة بإقرار من عاهل البلاد الذي دعا مرة أخرى، وبمناسبة الذكرى الـ14 لصدور مدونة الأسرة، إلى إعادة النظر فيها عبر تقييمها وتقويم اختلالاتها، وذلك في رسالة وجهها إلى المشاركين في المؤتمر الإسلامي الخامس للوزراء المكلفين بالطفولة، الذي احتضنته العاصمة الرباط في فبراير 2018. وبهذا الخصوص، تقول نعيمة اليحياوي رئيسة جمعية المرأة والتضامن النسوي، إن الملك محمد السادس، لطالما جسّد الإرادة السياسية في مسألة تغيير القوانين والتشريعات البالية، إيمانا منه بالدور الحيوي والحساس التي تلعبه المرأة في المجتمع ودورها الفعال في تحريك عجلة التنمية والسير ببلادنا صوب تفعيل أسس الديمقراطية الحقة. وترى اليحياوي، في حديثها لـ«الصحيفة»، أن الملك محمد السادس ومنذ توليه العرش رفع سقف المبادرات الموجهة للنساء وعمل على تعزيز حقوقهن وإقرارها تحت أي ظرف باعتبارها أولوية لا محيد عنها، بيد أن «يدا واحدة لا تُصفق» تقول المتحدثة، مشيرة إلى أن الواقع المُعاش يفضح جليا حجم الهوة الكبيرة بين المبادرات الملكية الساعية لتمكين المرأة والتي تتماهى مع مطالب النسيج الحقوقي من جهة، وبين ما يُنجز على أرض واقع، من طرف الحكومة واللاتجاوب البرلماني مع القوانين والتشريعات في هذا الإطار.

> الملك محمد السادس ومنذ توليه العرش رفع سقف المبادرات الموجهة للنساء وعمل على تعزيز حقوقهن وإقرارها تحت أي ظرف باعتبارها أولوية لا محيد عنها

الحكومة تتجاهل مطلب الملك

الدعوة التي وجّهها الملك محمد السادس في 2018، والرامية لإصلاح المدونة، لم تلق أذنا صاغية من طرف الحكومة، ليعود مرة أخرى في 2022 بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لجلوسه على العرش، ليُخاطب مباشرة مدبري الشأن العام، مشدّدا على أن «بناء مغرب التقدم والكرامة، الذي نريده، لن يتم إلا بمشاركة جميع المغاربة، رجالا ونساء، في عملية التنمية، لذا، نشدد مرة أخرى، على ضرورة المشاركة الكاملة للمرأة المغربية في كل المجالات»، مضيفا «وقد حرصنا منذ اعتلائنا العرش، على النهوض بوضعية المرأة، وفسح آفاق الارتقاء أمامها، وإعطائها المكانة التي تستحقها، الأمر هنا، لا يتعلق بمنح المرأة امتيازات مجانية، وإنما بإعطائها حقوقها القانونية والشرعية، وفي مغرب اليوم لا يمكن أن تحرم المرأة من حقوقها، وهنا، ندعو لتفعيل المؤسسات الدستورية، المعنية بحقوق الأسرة والمرأة، وتحيين الآليات والتشريعات الوطنية، للنهوض بوضعيتها وإذا كانت مدونة الأسرة قد شكلت قفزة إلى الأمام، فإنها أصبحت غير كافية، لأن التجربة أبانت أن هناك عدة عوائق، تقف أمام استكمال هذه المسيرة، وتحول دون تحقيق أهدافها، ومن بينها عدم تطبيقها الصحيح». وفور بث الخطاب الملكي شديد اللهجة، وبتعليمات من القصر، باشرت وزارة العدل في إجراء تقييم شامل وموضوعي لمدونة الأسرة، ورصد مكامن الضعف والخلل فيها، ومقاربة مقتضياتها مع التطورات السياسية والحقوقية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المغرب في السنوات الأخيرة، بيد أنه وإلى حدود كتابة هذه الأسطر وعلى الرغم من مُضي عام كامل لا تزال الإصلاحات في علم الغيب، وفق ما أكدته عدد من الجمعيات والمنظمات الحقوقية، التي انتقدت في حديثها لـ «الصحيفة» تأخر تفاعل الوزارة الوصية والمعنية بالتشريعات، وكذا «الإقصاء الممنهج للجمعيات في صياغة القوانين الجديدة إذا ما وجدت» على حد تعبير اليحياوي.

فهل تتحلى الحكومة الحالية بجرأة حكومة التناوب؟ في هذا الصدد، قال السعدي لـ «الصحيفة»، إن المرحلة الحالية التي تتزامن والإصلاحات التي طالب بها الملك محمد السادس، تشهد بدورها معارضة من التيار التقليدي الذي يتناقض تماما مع التزامات المغرب على الصعيد الدولي، موردا أن ما يعزز هذا الطرح هو «تجدد هذا التقاطب حاليا بمناسبة فتح ورش إصلاح قانون الأسرة والحملة الموجهة ضد وزير العدل الحالي عبد اللطيف وهبي، وشدّد الوزير السابق، على أن هذا الوضع الجديد، يؤكد ضرورة «التحلي بالجرأة والشجاعة السياسية للتصدي للإشكالات المجتمعية التي تعرقل المسار السياسي والتنموي للمغرب، ومن أهمها قضية المساواة بين الجنسين».

بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين لتربع صاحب الجلالة
الملك محمد السادس على عرش أسلافه المنعمين

يتقدم السيد جواد باحجي، المدير العام للمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية ONCA أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة العاملين وأطر المكتب بأحر التهاني والتبريك والدعاء لجلالته بالنصر والتمكين.

حفظ الله مولانا الإمام بما حفظ به الذكر الحكيم وأقر عينه بولي عهده المحبوب صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن وبشقيقه السعيد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وبكافة أفراد الأسرة الملكية الشريفة

إنه سميع مجيب

المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵜⴰⴼⵍⵃⵉⵜ
Office National du Conseil Agricole

بترول تالسينت.. كذبة أمريكية دفعت الملك لتغيير نظرته للاكتشافات الطاقية

لم يكن صيف سنة 2000، صيفا عاديا بالمغرب، ففي غمرة استعداد الملك محمد السادس لتخليد الذكرى الأولى لجلوسه على العرش خلفا لوالده، ستصله أخبار متلاحقة عن اكتشاف من شأنه أن يُغير وجه المملكة، وأن ينتشل اقتصادها من «السكتة القلبية» التي حذر منها والده قبل 5 سنوات من وفاته ما فرض رهن مصيرها بتوجيهات البنك الدولي التي كانت آثارها الاجتماعية السلبية واضحة، لقد كان العاهل الجديد على موعد مع بارقة أمل اعتقد أنها أكبر حتى مما كان يتوقعه.

ففي تلك الصائفة، توصل القصر الملكي بمعطيات بدت للوهلة الأولى علمية ومدروسة ولا تقبل النقاش، خاصة وأن وراءها «متخصصون» ومستثمرون أمريكيون، مفادها أن المملكة تتوفر على كميات كبيرة من النفط في عمق أراضي منطقة تالسينت شرق البلاد، الأمر الذي كان عاملا مساعدا على إعطاء المصداقية لهذا النبأ، بحكم أن المنطقة قريبة من الأراضي الجزائرية الغنية بالنفط والغاز، وبالفعل، صدَّق الملك الشاب ذلك وقرر أن يُعلنه بنفسه للشعب في موعد احتفالي ذي دلالات وطنية وبخطاب رسمي.

خَرج الملك بنفسه ليخبر المواطنين بمعلومات اعتقد أنها لا تقبل التشكيك، ثم وجد نفسه في حرج غير معهود لدى المؤسسة الملكية، خصوصا وأن صورة والده الحسن الثاني، الملك الصارم قوي الشخصية الذي لا يُناقش كلامه، بل «المقدس» بنص الدستور، لا زالت راسخة في أذهان الناس بقوة حينها، لذلك دفع «وهم تالسينت» العاهل الجديد للتخلي بسرعة عن «عفويته» والتعامل مع الأمور، خصوصا منها التي تتعلق بالطاقة والثروات الطبيعية، بكثير من التروي، معتمدا على الوقائع لا التنبؤات.

الملك محمد السادس «يزف» الخبر

بتاريخ 20 غشت 2000، أعلن القصر الملكي عن بث خطاب العاهل المغربي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب على شاشات التلفزة وأمواج الإذاعة، وتوجه الملك محمد السادس إلى شعبه مخاطبا إياه «شعبي العزيز، إلى جانب الاهتمام الذي نوليه لتنمية الموارد البشرية وإعداد شبابنا لولوج مجتمع المعرفة والتواصل فإننا ما فتئنا منذ تحملنا أمانة قيادتك نتخذ المبادرات ونقود العمليات ونشحذ العزائم في سبيل تحقيق إقلاع اقتصادي وتنمية اجتماعية، غايتنا المثلى تشغيل الشباب والنهوض بالعالم القروي والفئات الاجتماعية والمناطق المعوزة ووسيلتنا العملية هي حفز الاستثمار العام والخاص وتفعيل التضامن الاجتماعي والاستثمار الأرشد لمواردنا الطبيعية الغنية والمتنوعة، وتعبئة كل الطاقات لخوض ما دعوناه في خطاب العرش الأخير بالجهاد الأكبر الاقتصادي والاجتماعي»، وأضاف «ومصداقا لما وعد الله سبحانه وتعالى به عباده المخلصين في قوله الكريم «إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا» فقد شاءت إرادته تعالى أن يمد جهادنا الاقتصادي والاجتماعي بطاقة أساسية لخوضه».

صدقها الجميع إلا أبرهام السرفاتي وأدت لإقالة وزير الطاقة والمعادن

لقد كان هذا التمهيد كافيا لشد انتباه المغاربة أكثر فأكثر لكلام ملكهم الجديد، الذي كان يستعد لإعلان خبر غير مألوف سيكون بمثابة «فتح اقتصادي»، حيث أورد في خطابه «وإنه ليسعدنا في غمرة الاحتفال بالمناسبتين المجيدتين (ذكرى ثورة الملك والشعب وعيد الشباب) أن نزف إليك، شعبي العزيز، بشرى اكتشاف النفط والغاز من النوع الجيد بناحية تالسينت بالأقاليم الشرقية العزيزة علينا بكميات وافرة»، وتابع «وإننا إذ نتضرع إلى الباري عز وجل أن يلهمنا شكر نعمته التي تنضل بها علينا، لنُهيب بكل فرد منك أن يقتدي بكتاب الله وسنة رسوله الكريم ومبادرة خديمك المتواضع ملكك أمير المؤمنين في أداء صلاة شكر على هذه النعمة الربانية استجابة لقول الحق سبحانه، لئن شكرتم لأزيدنكم».

لقد كان الملك واثقا من هذا الاكتشاف، لدرجة أنه تحدث بعاطفة كبيرة عما كان يخالج صدره حينها، حيث قال «وكم كنا نتمنى لو أن والدنا المقدس كان هو المبشر لك بهذا الاكتشاف لما كان له، رحمه الله، من سهر على مصالحك العليا، ومن سعي إلى كل ما يفرحك ويسعدك، وما كان له من نظرة بعيدة ومن حرص على أن يدخل المغرب الألفية الثالثة وهو مؤهل لمواكبة التحولات العالمية الجديدة والمساهمة الفاعلة فيها».

أحلام مبنية على سراب

مع إعلان هذا «الفتح الطاقي»، كان يُعتقد أنه قد توفر لدى الملك محمد السادس حينها ما يكفي من معطيات رآها ومحيطه كافية للتخطيط للمستقبل الاقتصادي للمغرب، انطلاقا من واقعه الجديد، كبلد يُنتج النفط والغاز، ويوفر أموالا طائلة كانت عبارة عن فاتورة طاقية تُدفع بالعملة الصعبة، وجاء في الخطاب «إننا، ونحن نزف إليك هذه البشرى حامدين الله على عنايته بهذا البلد الأمين، لنحرص على أن نؤكد أن اكتشافنا للنفط بقدر ما يعني تحول المغرب من بلد مستورد لجميع حاجياته منه إلى بلد تزخر أرضه المعطاء بهذه المادة الحيوية، فإنه لا يعني بتاتا تحول المغرب الى بلد بترولي ذي اقتصاد ريعي مورده الأساسي والأوحد هو ثروته النفطية».

> **مع إعلان هذا «الفتح الطاقي»، كان يُعتقد أنه قد توفر لدى الملك محمد السادس حينها ما يكفي من معطيات رآها ومحيطه كافية للتخطيط للمستقبل الاقتصادي للمغرب، انطلاقا من واقعه الجديد، كبلد يُنتج النفط والغاز، ويوفر أموالا طائلة كانت عبارة عن فاتورة طاقية تُدفع بالعملة الصعبة**

ووجه الملك مبكرا تحذيرات من تحول المغاربة إلى كائنات استهلاكية غير مُنتجة، وكأنه كان يخشى مبكرا تكرار السيناريو الذي عانت منه دول الخليج بعد الاكتشافات النفطية، وأورد في نص الخطاب «وكما دعونا المقاولة المواطنة الاجتماعية في خطاب العرش إلى نبذ اقتصاد الريع وسلوك سبيل الاستثمار الخلاق المنتج، فإننا نلح على أننا لن ننهج أبدا في استثمار ما حبانا الله من هذه المنة سبيلا تخلق به الدولة اقتصادا ريعيا أو مجتمعا استهلاكيا».

وقال الملك الشاب بلهجة الناظر إلى الأمور من منظور مستقبلي «إن منظورنا لتدبير الثروة النفطية يرتكز على اعتبار البترول والغاز وقودا لتفعيل الإقلاع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وتسريع وتيرتهما، وأنه وسيلة وطاقة جديدة مَنَّ بها الله علينا كي نضاعف من الجهد ومن العمل لتحقيقه، وليست، ولن تكون أبدا، غايةً في حد ذاتها أو ثروة تدعونا للتواكل والخمول والاستهلاك وتعطيل طاقاتنا ومؤهلاتنا البشرية والطبيعية».

وأضاف «كما أن هذا المنظور ينبني على رصد ما قد يتوفر لنا من الاعتمادات المخصصة لاستيراده لاعطاء دفعة قوية للاستثمار في تأهيل مواردنا البشرية باعتبارها طاقتنا الأساسية، وبالنظر لكون رأس المال البشري يشكل ثروة الاقتصاد الجديد وعماد تدبير وتحويل باقي الثروات الطبيعية».

وهم أمريكي تحول إلى فخ

بسرعة، بدأت المعطيات تتحدث عن أن الكميات المكتشفة قد تصل إلى مليارَي برميل وستُغطي حاجيات المملكة من النفط لـ 35 عاما، تبعها ارتفاع قيمة الاستثمارات الخاصة في قطاع الطاقة لتنتقل من 1,6 مليارات درهم إلى 10 مليارات، كل ذلك استنادا إلى معطيات الأمريكي ميكاييل كوستين وشريكه جون بول ديجوريا، اللذان أطلقا معا شركة «لون ستار إينرجي» للتنقيب عن الموارد الطاقية في المغرب، ما سهل عليهما الحصول على شراكات مهمة مع المؤسسات المغربية بما فيها «مغرب بتروليوم»، وشخصيات نافذة مثل عبد الله العلوي، ابن عمومة الملك، ومحمد بن سليمان، صهر الأمير هشام العلوي، اللذين شاركا شخصيات أخرى مقربة من عوالم الدبلوماسية والجيش لتأسيس «ميدي هولدينغ» الطاقية، التي دخلت مساهِمة في الشركة الأمريكية.

وكان يوسف الطاهري، وزير الطاقة والمعادن في حكومة التناوب، يتكلم بقين كبير أمام شاشة التلفزيون، وهو يتحدث عن أن المغرب سيُوفر أموال 50 مليون برميل من النفط كان يشتريها من السوق الدولية سنويا، مبرزا أن «لون ستار إينرجي» ما زالت ستستثمر 150 مليون دولار على الأقل في التنقيب عن النفط بالمملكة، وأن اكتشافات تالسينت لن تكون إلا البداية، لأن «سكيدمور»، الشركة الأمريكية الأم للمؤسسة المذكورة، حصلت على 5 امتيازات في مواقع برية وأخرى بحرية، على مساحة إجمالية تبلغ 37 ألف كيلومتر مربع قادرة على توفير احتياطيات قد تصل إلى 12 مليار برميل، ثم أعلنت شركة «لاسامير» أنها ستستثمر 4 ملايير درهم لتوسيع بنياتها التحتية وقدراتها الإنتاجية استعدادا لاستقبال كميات النفط القادمة.

وأمام كل ذلك لم يكن الشك يساور إلا القلة القليلة من المغاربة، منهم المناضل اليساري أبراهام السرفاتي، والذي نزع عنه عباءة السياسة وتحدث بلسان المهندس المتخصص في المعادن، ليجزم بأن ما تردد ليس سوى وهم سُوِّق للمغاربة وعلى رأسهم الملك، وأن الدراسات والأبحاث الجيولوجية أثبتت قبل ذلك بسنوات أن منطقة تالسينت خالية من احتياطات النفط، وبالفعل سرعان ما سيكتشف القصر الحقيقة، وسيتأكد من أن الأمر كان خدعة نجح من خلالها أصحاب «لون ستار» في رفع أسهمهم في البورصة إلى السماء.

وفي شتنبر من سنة 2000، أصدر الملك قرارا بإعفاء الطاهري من منصبه كوزير للطاقة والمعادن، ثم بدأت الملاحقات القضائية لكوستين وديجوريا من طرف شركائه «المخدوعين» الذين تبخرت أحلامهم الاستثمارية ومعها أموالهم، وفي 2005 سيتأسس المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، الذي أصبح الجهة المشرفة على منح التراخيص لأعمال التنقيب ومتابعة معطيات الاستكشافات، ناهيك، رفقة القطاع الحكومي الوصي، سياسة شديدة الصرامة تعتمد أساسا على الحذر الشديد عند تقديم أي معلومة تخص الاكتشافات النفطية أو الغازية، حتى لا تتكرر «الخدعة» التي انطلت على جل المغاربة، وأولهم الملك.

> **لكن لكذبة تالسينت ما بعدها**، فالملك الذي كان ينتظر أن تجود عليه الأرض بخيراتها الباطنية لينقذ اقتصاد بلاده من المأزق الذي يعيشه، ستتحول نظرته للأمور تدريجيا، **وسيتجه لـ «ثروات» أخرى يمكن للمغاربة صنعها بأيديهم**

> **كان الملك واثقا من هذا الاكتشاف، لدرجة أنه تحدث بعاطفة كبيرة عما كان يخالج صدره حينها**، حيث قال «وكم كنا نتمنى لو أن والدنا المقدس كان هو المبشر لك بهذا الاكتشاف لما كان له، رحمه الله، من سهر على مصالحك العليا، ومن سعي إلى كل ما يفرحك ويسعدك، وما كان له من نظرة بعيدة ومن حرص على أن يدخل المغرب الألفية الثالثة وهو مؤهل لمواكبة التحولات العالمية الجديدة والمساهمة الفاعلة فيها»

بعد وهم تالسينت.. الملك يتجه للثروة التي يمكن للمغاربة صناعتها بأيديهم

لكن لكذبة تالسينت ما بعدها، فالملك الذي كان ينتظر أن تجود عليه الأرض بخيراتها الباطنية لينقذ اقتصاد بلاده من المأزق الذي يعيشه، ستتحول نظرته للأمور تدريجيا، وسيتجه لـ«ثروات» أخرى يمكن للمغاربة صنعها بأيديهم، حيث تحول المغرب إلى منصة للتجارة الدولية والخدمات واللوجيستيك، عبر المشاريع الميناءية والبنى التحتية الحديثة.

وبعد أن حد من طموحه النفطي، وجه الملك محمد السادس أنظاره أيضا إلى الصناعة، وبالإضافة إلى الصناعات الغذائية وصناعات النسيج، سينصب الاهتمام الملكي على مجالات أخرى، مثل صناعات السيارات التي انتقلت لمستوى عال بافتتاح مصنع «رونو طنجة» سنة 2012، ثم تدشين المحطة الصناعية المندمجة الخاصة بمهن صناعة الطيران والفضاء «ميدبارك» بالنواصر سنة 2013.

وكان لكذبة تالسينت جانب إيجابي، حيث دفعت الملك محمد السادس إلى التركيز بشكل أكثر على ثروات بلاده الملموسة، مثل الفوسفاط، عبر المكتب الشريف الذي وسع استثماراته إلى دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية، ووصلت أرباح المجموعة لرقم قياسي سنة 2022 لتصل إلى 2,7 ملايير دولار، في حين اتخذ مسلكا آخر في مجال الطاقة، يزاوج بين استمرار التنقيب عن النفط والغاز والاستثمار في مشروع استراتيجي، هو خط المغرب نيجيريا للغاز الطبيعي، الذي يعد بحماية الأمن الطاقي لدول غرب إفريقيا والعديد من بلدان الاتحاد الأوروبي.

حين أعدت الرباط ومدريد جيشيهما للمواجهة العسكرية من أجل صخرة وسط البحر الأبيض المتوسط

سنة 2002

ليلى المغربية والذئب الإسباني.. ملكٌ شاب يواجه هواجس رئيس وزراء يميني متشبع بالأفكار التوسعية

قبل 3 سنوات ونيف من وصول الملك محمد السادس إلى عرش المملكة المغربية، كانت مملكة أخرى تعيش تحولا كبيرا على مستوى القيادة، إذ في ماي من سنة 1996 سيقود الحزب الشعبي اليميني المحافظ الحكومة الإسبانية لأول مرة، وسيُعين زعيمه خوسي ماريا أثنار، المتشبع بالإرث التوسعي لبلاده والمهووس بحلم وضعها على خريطة الدول ذات الثقل السياسي والعسكري، إلى منصب رئيس الوزراء.. كان الرجل يوجّه نظره دائما نحو الجنوب، ويرى نفسه جارا لبلد يُناصبه العداء التاريخي.

في مُقابل ذلك، وعلى الضفة الجنوبية، كان المغاربة سنة 2002 يتابعون باهتمام كبير التحول الذي رسم معالمه الملك محمد السادس في طبيعة العلاقة بين العرش والشعب، ففي مارس من تلك السنة سيتمكن المغاربة لأول مرة من مشاهدة حفل زفاف عاهل البلاد على الهواء مباشرة عبر شاشات التلفزيون العمومي، وسيتعرفون على الأميرة سلمى التي ستكون والدة ولي العهد، في سابقة كانت إلى وقت قريب تُصنف في خانة المستحيلات، وبينما كان أثر الاحتفالات لا يزال حاضرا في أذهان القصر والشعب، وتحديدا في يوليوز من سنة 2002، سيحدث ما سيُنغص على البلاد هذه الفرحة، حين ستجد المملكتان المغربية والإسبانية نفسيهما على شفير الحرب.

لقد كانت أزمة جزيرة «ليلى» أعقد ملف يوضع على مكتب الملك الشاب حتى تلك اللحظة، وسيجد نفسه مُطالبا بالتعامل مع وضع يفرض احترافية عالية في اللعب بالأوراق الدبلوماسية، وفي الوقت نفسه الاستعداد لاستخدام ورقة المواجهة العسكرية في أي لحظة، وهو أمر سيُغير الكثير في شخصية محمد السادس، الذي سيتأكد من أن جواره الشمالي ليس أقل خطورة من جواره الشرقي، وسيبدأ من هناك مسارا طويلا وتدريجيا حوَّل المغرب من بلد يُنظر إليه من طرف القوى العظمى كدولة ضعيفة تابعة، إلى دولة ذات ثقل إقليمي ودولي تتعامل مع الجميع بِندية.

نظرة استصغار للملك الشاب

كان يمكن لواقعة جزيرة ليلى ألا تتحول لأزمة، فالصخرة الصغيرة التي تبعد عن المغرب بـ250 مترا، ليست جغرافيا ضمن الجزر المتوسطية الصغيرة المتنازع عليها بين المغرب وإسبانيا، والتي تصر مدريد على أنها جزء من أراضيها بسبب وقوعها على الطريق البحري الرابط بين سبتة ومليلية، كما أن وصول 12 عنصرا من الدرك الملكي إليها يوم 11 يوليوز 2002 كان بناءً على هدف معلن، هو مراقبة تحركات الهجرة السرية وعمليات تهريب المخدرات.

بَيْدَ أن خوسي ماريا أثنار كان ينتظر هذه الفرصة على أحر من الجمر، والسبب، كما يشرح ذلك لـ«الصحيفة» الإعلامي المغربي المتخصص في العلاقات المغربية الإسبانية، نبيل الدريوش، هو ملف الصيد البحري العالق بين البلدين منذ عهد الملك الحسن الثاني، الذي قرر سنة 1995 ألا يجدد الاتفاقية التي انتهت في 30 نونبر 1999 أي بعد 4 أشهر من وفاته، خصوصا وأن العلاقة بين الملك الراحل وأثنار لم تكن بالسلاسة نفسها التي كانت عليها العلاقة مع سلفه الاشتراكي فيليبي غونثاليث. ولم تسر الأمور بشكل مثالي في أول لقاء بين الملك الجديد وأثنار، فهذا الأخير، يقول الدريوش، حل بالمغرب بعد أقل من شهر على وفاة الحسن الثاني بناء على طلب من الملك خوان كارلوس الأول لوزير الخارجية حينها محمد بن عيسى يوم جنازة العاهل الراحل، وكان أثنار أول رئيس حكومة أجنبية يزور المملكة في عهد محمد السادس يوم 17 غشت 1999، وجاء بعرض يطلب فيه تجديد اتفاقية الصيد البحري مقابل تمويل بلاده لمشروع الطريق الرابط بين طنجة والحسيمة.

ويحكي الدريوش، صاحب كتاب «الجوار الحذر، العلاقات المغربية الإسبانية من وفاة الحسن الثاني إلى تنحي خوان كارلوس»، أن عرض أثنار وطريقة حديثه لم تَرُق للملك الشاب الذي وجد فيها نوعا من التعالي وقلة الاحترام، فعاد رئيس الوزراء الإسباني بخفي حنين، وسيشكل ذلك نقطة البداية لخلافات ستتراكم ما بين أكتوبر 1999 وأكتوبر 2001 تاريخ سحب الملك محمد السادس للسفير المغربي عبد السلام بركة من مدريد للتشاور. ولم يجد أثنار في الملك محمد السادس، الشخصية الذي كان يتوقعها، فالعاهل الجديد لم يكن شابا ساذجا قليل الخبرة يسهل إقناعه، ولم يخضع للنظرة المتعالية لأثنار تجاه البلد الذي كان يراه العدو التاريخي لإسبانيا، لذلك لم يجد السياسي اليميني بُدا من افتعال الأزمات لدرجة أنه بعث تهديدات مباشرة للمغرب من خلال ترديده عبارة مفادها أن قرار عدم تجديد اتفاق الصيد البحري «سيكون له نتائج». ويقول الدريوش إن رفض مدريد دعم خطة جيمس بيكر في صيغتها الأولى والتي تمنح حكما ذاتيا موسعا للصحراء واصطفافها إلى جانب الجزائر والبوليساريو، كانت أيضا ورقة ضغط على المغرب، ووصل الأمر إلى تشجيع خفي لتنظيم استفتاء تقرير المصير عبر برلمان الأندلس، ما كان السبب المباشر لسحب السفير المغربي.

أثنار.. الراغب في الصدام

كان من الواضح أن أثنار يريد التصعيد على الرغم من أنه يعلم جيدا بأن جزيرة ليلى جزء من الأراضي المغربية، ويؤكد الدريوش ذلك من خلال وثائق إسبانية رسمية حصلت «الصحيفة» على نسخ منها، وبحكم الأمر الواقع كانت مساحة خالية لا تخضع لأي سيادة لا مغربية ولا إسبانية، لكن رفع العلم المغربي عليها من طرف الدركيين حرك الحكومة اليمينية بسرعة وشرع الإعلام الإسباني في الحديث عن «احتلال الجنود المغاربة لجزيرة توجد تحت السيادة الإسبانية». وما جرى بعد ذلك، كان اختبارا حقيقيا للملك محمد السادس، فتحرُّك إسبانيا عبر عملية ميدانية يوم 18 يوليوز 2002، أطلق عليها أثنار اسم «روميو سييرا» استُخدمت فيها المروحيات والسفن العسكرية، ثم اقتياد 6 عناصر من الدرك المغربي أمام عدسات الكاميرات بعد وضع أكياس على رؤوسهم، كان يعني أن الأمر يتعلق بسيادة البلد وكرامة مواطنيه، علما أن وزير الخارجية المغربي بن عيسى، كان قد أعطى لنظيرته الإسبانية آنا بالاثيو تعهدا بانسحاب الجنود المغاربة من الجزيرة قبل ظهر اليوم نفسه، لكن تصرف الملك محمد السادس وقتها كان هادئا، كما يشرح الدريوش، حيث أُخبر بالأمر في وقته، وعُقد اجتماع في السادسة صباحا بمقر وزارة الخارجية لتقييم الوضع حضره وزراء الداخلية والخارجية والمسؤول الأول عن الاستخبارات العسكرية، حيث رُفع، بعدها، تقرير تقييمي إلى الملك، وخط بنعيسى تحت توجيهات الملك الشاب البلاغ الشهير الذي أصدرته الخارجية والذي جاءت فيه عبارة شهيرة تقول «إن التدخل بعد إعلان

لقد كانت أزمة جزيرة «ليلى» أعقد ملف يوضع على مكتب الملك الشاب حتى تلك اللحظة، وسيجد نفسه مُطالبا بالتعامل مع وضع يفرض احترافية عالية في اللعب بالأوراق الدبلوماسية

منها، وبحكم الأمر الواقع كانت مساحة خالية لا تخضع لأي سيادة لا مغربية ولا إسبانية، لكن رفع العلم المغربي عليها من طرف الدركيين حرك الحكومة اليمينية بسرعة وشرع الإعلام الإسباني في الحديث عن «احتلال الجنود المغاربة لجزيرة توجد تحت السيادة الإسبانية». وما جرى بعد ذلك، كان اختبارا حقيقيا للملك محمد السادس، فتحرُّك إسبانيا عبر عملية ميدانية يوم 18 يوليوز 2002، أطلق عليها أثنار اسم «روميو سييرا» استُخدمت فيها المروحيات والسفن العسكرية، ثم اقتياد 6 عناصر من الدرك المغربي أمام عدسات الكاميرات بعد وضع أكياس على رؤوسهم، كان يعني أن الأمر يتعلق بسيادة البلد وكرامة مواطنيه، علما أن وزير الخارجية المغربي بن عيسى، كان قد أعطى لنظيرته الإسبانية آنا بالاثيو تعهدا بانسحاب الجنود المغاربة من الجزيرة قبل ظهر اليوم نفسه، لكن تصرف الملك محمد السادس وقتها كان هادئا، كما يشرح الدريوش، حيث أُخبر بالأمر في وقته، وعُقد اجتماع في السادسة صباحا بمقر وزارة الخارجية لتقييم الوضع حضره وزراء الداخلية والخارجية والمسؤول الأول عن الاستخبارات العسكرية، حيث رُفع، بعدها، تقرير تقييمي إلى الملك، وخط بنعيسى تحت توجيهات الملك الشاب البلاغ الشهير الذي أصدرته الخارجية والذي جاءت فيه عبارة شهيرة تقول «إن التدخل بعد إعلان حرب»، بيد أن خيار الصدام العسكري لم يكن مطروحا منذ البداية لدى الملك الذي راهن على مزيد من الوسائل الدبلوماسية للضغط على أثنار لسحب القوات الإسبانية من الجزيرة.

+ . ... .

تصرف الملك محمد السادس وقتها كان هادئا، حيث أُخبر بالأمر في وقته، وعُقد اجتماع في السادسة صباحا بمقر وزارة الخارجية لتقييم الوضع حضره وزراء الداخلية والخارجية والمسؤول الأول عن الاستخبارات العسكرية

وأثبتت هذه الواقعة، أن الملك محمد السادس كان ينظر للولايات المتحدة الأمريكية كحليف ذي مصداقية منذ السنوات الأولى لحكمه، وهو ما يؤكده حوار لوزير الخارجية الأمريكي الراحل، كولين باول، مع صحيفة «إل كونفيدينثيال» الإسبانية سنة 2019، حيث أورد أنه تحرك بعد أن اتصلت به بلاثيو للتدخل، واتصل هو شخصيا بالملك محمد السادس الذي رفض في البداية أن توقع المملكة على نص الاتفاق المقترح، لكن باول يقول «قلت له لقد تعرفتُ على والدكم وتعاملت معه، علينا التوقيع، عليكم الوثوق في الولايات المتحدة.. فصمت الملك لحظات طويلة في الهاتف، ثم قال بعدها، لا بأس، وهكذا قمنا بحل أزمة جزيرة ليلى»، وبالفعل غادر بعدها الإسبان الجزيرة.

شعور بـ«الإهانة» ودافعٌ للتنمية

انتهت الأمور بسلام في جزيرة ليلى، لكن المؤكد أن محمد السادس لم ينسَ ما فعله الإسبان يومها، واتضح ذلك بشكل مباشر سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا، وهو ما يؤكده الدريوش، الذي يقول «إن الملك متحدث جيد باللغة الإسبانية عكس والده الحسن الثاني الذي كان فرانكفونيا، ويعرف إسبانيا بشكل جيد وتربطه علاقات صداقة متينة مع العائلة الملكية الإسبانية، وكانت إسبانيا نموذجا بالنسبة إليه في التنمية، ولا شك أن شعوره بـ«الإهانة» الذي تحدث عنه في حوار مع صحيفة «إلبايس» سنة 2005 ظل حاضرا في نفسيته، ودفعه ولو بشكل غير مباشر إلى تنمية الأقاليم الشمالية للمملكة بشكل غير مسبوق». ويضيف المتحدث نفسه «أدت هذه التنمية إلى أنَّ السياح القادمين من إسبانيا عبر جبل طارق باتوا لا يلحظون أي فرق في البنية التحتية بين الشمال المغربي والجنوب الإسباني، بل هناك بنيات تفوق فيها المغرب على إسبانيا، فمغرب أزمة جزيرة ليلى مختلف تماما عن مغرب اليوم الذي تحول إلى بلد استراتيجي في المنطقة المغاربة وبوابة حقيقية نحو إفريقيا»، ويرى الدريوش أن الإسبان «يتابعون اليوم رد الملك على أثنار من خلال القفزة التي تشهدها منطقة الشمال المغربي عبر ميناء طنجة المتوسط الذي خنق ميناء الجزيرة الخضراء، وكذا تنمية محيط مدينتي سبتة ومليلية والقضاء على التهريب بهما».

لقد كان ملف جزيرة ليلى أيضا أحد دوافع عمل الملك محمد السادس على تقوية الجيش والرفع من مستوى الدبلوماسية المغربية، وتعليقا على ذلك يقول الدريوش «نجح العاهل المغربي في أن يجعل المملكة ندا لإسبانيا، التي لم تعد تنظر إلى المغرب نظرة استصغار، بل باتت اليوم تدرك حجم مصالحها بهذا البلد الذي اكتسب مكانة دولية وله دور إقليمي لا يمكن تجاوزه، وأعتقد أن قرارها الأخير بتغيير موقفها من قضية الصحراء استحضرت فيه هذه التحولات وباتت بدورها تتحدث عن المغرب كشريك لا كجار مزعج ومتخلف».

وكالة التنمية الفلاحية
AGENCE POUR LE DÉVELOPPEMENT AGRICOLE

بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين لتربع صاحب الجلالة الملك محمد السادس
على عرش أسلافه المنعمين

يتقدم المدير العام لوكالة التنمية الفلاحية أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة الأطر والعاملين بهذه المؤسسة، إلى السدة العالية بالله بأحر التهاني والتبريك والدعاء لجلالته بالنصر والتمكين.

حفظ الله مولانا الإمام بما حفظ به الذكر الحكيم

وأقر عينه بولي عهده المحبوب صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن،
وبشقيقه السعيد صاحب السمو الملكي مولاي رشيد،
وبكافة أفراد الأسرة الملكية الشريفة إنه سميع مجيب.

بين القصر واليوسفي.. قصّة أول حكومة تناوب
كيف واجه الملك محمد السادس «سوء الفهم» مع وزيره الأول حول «المنهجية الديمقراطية»؟

في التسعينات من القرن الماضي، كان المغرب على موعد مع أحداث جسيمة بدأت بالإضراب العام في 14 دجنبر 1990 والذي دعت إليه المركزيتان النقابيتان، الاتحاد العام للشغالين بالمغرب والكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نتيجة تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالبلاد، وانتهت بوفاة الملك الحسن الثاني في 23 يوليوز 1999 ليخلفه ابنه الأكبر من ولديه الذكرين، الأمير «سيدي محمد» كما كان ينادى عليه داخل البلاط الملكي، الذي سيُصبح الملك محمد السادس.

وقبل وفاته، كان الملك الحسن الثاني على دراية بأن الأمر يتعلق بعقد حاسم، أنهى فيه المغرب رسميا حرب الصحراء باتفاق مُوقع مع الأمم المتحدة سنة 1991، لكنه احتاج فيه أيضا لإنهاء حروب أخرى ذات طابع اقتصادي واجتماعي وسياسي، وهو ما بدا واضحا في خطابه يوم 13 شتنبر 1995 أمام البرلمان خلال افتتاح السنة التشريعية، في ما عُرف بخطاب «السكتة القلبية» الذي اعترف فيه عاهل البلاد بـ«الحقيقة المؤلمة» التي وصلت إليها المملكة، استنادا إلى تحليل شامل طلبه بشكل شخصي من مدير البنك الدولي.

الحسن الثاني يمهد الطريق

لم يكن الملك الحسن الثاني، يخشى من «السكتة القلبية» التي قد تصيب المملكة في اقتصادها وكل مؤسساتها فقط، بل بسكتة قلبية فعلية قد تُنهي حياته هو شخصيا، وهو العاهل الذي اعتاد الإمساك بكل خيوط اللعبة بين يديه وحده، منذ المحاولة الانقلابية الثانية ضده سنة 1972، أي بعد سنة واحدة فقط على المحاولة الانقلابية الأولى التي جرت سنة 1971، لذلك أدرك أن ساعة الاستعانة بخصوم الأمس السياسيين قد حانت، بعدما تأكد بأنهم سيكونون أفضل سَند لنجله الذي قد يُصبح في أي يوم الملك الجديد، ومن هنا بدأت فكرة التناوب التوافقي بالبروز.

لقد كان الحسن الثاني يفكر في أن يُعبّد الطريق، كلَّ الطريق، لخليفته على العرش، بما في ذلك تأمين حكومة «ثقة» من أشخاص خبروا العمل السياسي جيدا في زمن الأزمات والمطاردات، لكنه في الحقيقة كان يضع ابنه الحامل لأفكار جديدة وطموحات مختلفة، أمام أشخاص ينتمون لحقبة مضت، ليس مضمونا بالضرورة أن ينسجم معهم في طريقة عملهم، وهو الأمر الذي سيتضح بالملموس بعد ذلك، بعد أن أنهى الملك محمد السادس عهدَ حكومة التناوب بعد سنتين من وصوله إلى كرسي العرش.

قبل ذلك، وخلال الفترة ما بين 1992 و1996 بدأت الاتصالات بين الحسن الثاني من جهة وبين محمد بوستة من جهة أخرى، وهو وزير خارجيته خلال الفترة ما بين 1977 و1983، الرجل الذي خبر أيضا دواليب مختلف القطاعات الحكومية كوزير للعدل والخدمة العمومية والإصلاح الإداري في فترة الستينات، والأهم أنه كان حينها الأمين العام لحزب الاستقلال الذي كان يُعول عليه الملك لقيادة أول حكومة للتناوب.

لكن في هذه الفترة، أيضا، كان للحسن الثاني أيضا اتصالات مع أحد خصومه التاريخيين، ويتعلق الأمر بعبد الرحمن اليوسفي، الذي أصبح الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بعد وفاة عبد الرحيم بوعبيد سنة 1992، لكن الملك سيذهب مع الخيار الأول سنة 1994 وسيستدعي محمد بوستة لقيادة التجربة، لكن الرجل وضع «فيتو» على استمرار وزير الداخلية، إدريس البصري، وهو ما دفع الحسن الثاني إلى العدول عن تشكيل حكومة التناوب حينها.

وسيكون على المغرب الانتظار إلى حين تغيير الدستور سنة 1996 وتنظيم انتخابات جديدة سنة 1997، والتي ستُفرز تصدر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لنتائجها بـ57 مقعدا، لتنطلق محاولات تشكيل حكومة التناوب مجددا، وهذه المرة وقع الاختيار على عبد الرحمن اليوسفي لقيادتها، هذا الأخير الذي استُدعي للقصر الملكي وطلب منه الملك أن يقسم على القرآن الموجود فوق مكتبه «للعمل معا من أجل مصلحة البلاد»، كما قال في مذكراته «أحاديث في ما جرى» التي جمعها رفيقه مبارك بودرقة.

وهذه المرة ستُثمر المحاولة أول حكومة تقودها المعارضة في عهد الملك الحسن الثاني، سيتم الإعلان عنها بتاريخ 4 مارس 1998، وضمت أحزاب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والاستقلال، والتقدم والاشتراكية، المكونة للكتلة الديمقراطية، ثم التجمع الوطني للأحرار، والحركة الوطنية الشعبية، وإذا كانت أحزاب الكتلة قد حصلت فيها على وزارات مهمة مثل الاقتصاد والمالية والتجهيز والتربية الوطنية، فإنها أيضا أبقت الوزارات الأكثر أهمية في يد المقربين من الملك، وعلى رأسهم إدريس البصري الذي ظل وزيرا للدولة في الداخلية.

ملك شاب ووضع جديد

كان ميلاد حكومة التناوب آخر التحديات الكبرى في عهد الملك الحسن الثاني، لأن وضعه الصحي سيبدأ بعدها في التدهور بشكل ملحوظ، وسيُفارق الحياة بتاريخ 23 يوليوز 1999، ليخلفه على العرش ابنه الملك محمد السادس، الذي سيأتي بمتغيرات كثيرة وسريعة تشي بأن نظرته للأمور تختلف جذريا عن والده، وأنه يرى في الكثير من الأشخاص المحيطين به تركة ثقيلة وجب التخلص منها، ومعها التخلص من الماضي الذي لا ينظر الكثير من المغاربة للعديد من جوانبه بعين الرضا. ولم يكن الملك الجديد

> رغم عتاب اليوسفي، إلا أنه ما اتضح بعد ذلك أن الأمر لم يكن يتعلق بخصومة شخصية بين الملك ووزيره الأول الأسبق، وإنما لأن محمد السادس كان يرى حينها أن السياق يتطلب تكنوقراطيا خبر دواليب قطاعات التجارة والصناعة والمالية ثم الداخلية

من الانتهاكات في زمن «الجمر والرصاص»، ولم يكن يرى أن العمل على كل ذلك سيكون متاحا مع حكومة التناوب.

وظهر هذا التوجه سريعا، فقد عجل الملك الجديد بوضع بصمته على حكومة التناوب في نونبر من سنة 1999 حيث سيتوجه مباشرة إلى وزارة الداخلية ليعفي إدريس البصري من مهام ظل فيها لمدة عقدين كاملين، وجرى تعيين أحمد الميداوي وزيرا للداخلية قادما إلى هذا المنصب من الإدارة العامة للأمن الوطني، ثم سيُعين العاهل المغربي صديق دراسته فؤاد عالي الهمة ككاتب دولة في الداخلية، كما امتدت التغييرات لتشمل وزارة الخارجية، فبعد أن عُين محمد بن عيسى على رأسها خلفا لعبد اللطيف الفلالي قبل أقل من 3 أشهر من تاريخ وفاة الحسن الثاني، سيُعَين الطيب الفاسي الفهري معه كاتبا للدولة في الخارجية.

وبدا أن الملك الجديد ليس معجبا بالحرس القديم، خصوصا في ظل الحالة الاقتصادية السيئة للبلاد، ولم تكن هناك إرهاصات كثيرة تشي بأن عاهل البلاد والوزير الأول يتقاسمان الكثير من الرؤى، وظهر ذلك في العديد من المناسبات، ومنها خرجة إعلامية شهيرة عبر صحيفة «لوموند» الفرنسية سيتحدث فيها المستشار الملكي أندري أزولاي عن «الأداء الاقتصادي الضعيف» للحكومة، مشيرا إلى «افتقارها للكفاءة»، وهي تصريحات تراجع عنها لاحقا، لكن الرسالة كانت قد وصلت لليوسفي، الذي وضع الاتحادي فتح الله ولعلو، وزيرا للاقتصاد والمالية.

الفراق بين الملك واليوسفي

جاءت انتخابات 27 شتنبر 2002، وهي أول استحقاقات تشريعية في عهد الملك محمد السادس، والتي أعطت الاتحاديين الرتبة الأولى لكن بـ50 مقعدا، متراجعين بـ7 مقاعد مقارنة بنتائج انتخابات 1997، وفي 9 أكتوبر من العام نفسه حضر اليوسفي آخر اجتماع وزاري لحكومة التناوب، كان ذلك بالقصر الملكي في مراكش، مباشرة بعدها سيُخبر الملك أنه «وافق على إعفائه» تحت طلبه من مسؤولياته، وقرر تعيين إدريس جطو وزيرا، التكنوقراطي، وزيرا أولا جديدا. باقي تفاصيل اللحظة حكاها اليوسفي بنفسه في مذكراته قائلا: «شكرت جلالته على تلبية هذه الرغبة وعبرت له على أن الدستور يمنحه حق تعيين من يشاء كوزير أول، ولكن المنهجية الديمقراطية تقضي بتعيين الوزير الأول من الحزب الذي احتل المرتبة الأولى في عدد المقاعد البرلمانية كما أسفرت نها الانتخابات التشريعية الأخيرة، وهو حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية». كانت تلك نقطة النهاية لمسار اليوسفي على رأس الحكومة، حتى بعد أن قرر حزبه المشاركة في حكومة جطو، لكن قبل أن يتوارى نهائيا عن المشهد العام، كان له ظهور آخير على مسرح السياسة، أراده أن يكون مرجعيا وقويا، ففي غشت من سنة 2003 قدم قراءته لمسار الأحداث من بلجيكا، في الرسالة التي عُرفت بـ«محاضرة بروكسيل».

محاضرة بروكسيل.. عتاب للقصر

في هذه قال اليوسفي معلقا على انتخابات 2002 «ومما أصبغ على هذه الانتخابات كل الأهمية هو أنه كان منتظرا منها أن تُفلح في تسوية مشكل جوهري وأساسي بالنسبة لتاريخ المغرب المعاصر، ألا وهو: هل تجربة التناوب التوافقي التي عاشها المغرب منذ 1998 طيلة خمس سنوات، قرابة نصف هذه المدة انقضى في عهد الحسن الثاني والنصف الأكبر في عهد محمد السادس، هل هذه التجربة ستفضي إلى تجربة أخرى أسمى منها وأكثر تقدما، بمعنى أنها ستفضي إلى التناوب الديمقراطي، أم أنها ستخيب الآمال التي عقدت عليها في المغرب وفي الخارج على حد سواء؟».

وكان اليوسفي واضحا جدا في هذه الرسالة، فالرجل كان يرى أن «المنهجية الديمقراطية» كانت تقتضي أن يُعين الملك الوزير الأول من بين أعضاء الاتحاد الاشتراكي، استنادا إلى «روح الدستور والممارسة التي دشنها التناوب»، معتبرا أن النتائج تبرهن على أن الناخبين «صوتوا من أجل عودة الأغلبية الحكومية وقيادتها، وذلك بتزكية الحكومة السابقة». وأورد اليوسفي أنه «في الوقت الذي كنا ننتظر فيه الانتقال من التناوب التوافقي الى التناوب الديمقراطي، أعلن بلاغ صادر عن الديوان الملكي يوم 9 أكتوبر 2002 أن السيد إدريس جطو، وزير الداخلية في الحكومة السابقة، قد عُين من طرف جلالة الملك وزيرا أولا، والسيد جطو هو الذي أشرف على انتخابات 27 شتنبر 2002 التي تم الإجماع على التنويه بها في الداخل والخارج، والسيد جطو لم يتقدم لهذه الانتخابات كما أنه لا ينتمي لأي حزب من الأحزاب»، لقد كانت تلك رسالة عتاب للقصر ومحاولة أخيرة لدفع عجلة الديمقراطية إلى الأمام، ويبدو أن الملك سيتبنى مضامينها عند إعداد دستور 2011.

ليس أمرا شخصيا

ورغم عتاب اليوسفي، إلا أنه ما اتضح بعد ذلك أن الأمر لم يكن يتعلق بخصومة شخصية بين الملك ووزيره الأول الأسبق، وإنما لأن محمد السادس كان يرى حينها أن السياق يتطلب تكنوقراطيا خبر دواليب قطاعات التجارة والصناعة والمالية ثم الداخلية، بعيدا عن أي انتماء حزبي له أولوياته السياسية الخاصة، لذلك لم يلبث أن عاد لـ«المنهجية الديمقراطية» التي طالب بها اليوسفي سنة 2007، وهو يختار عباس الفاسي وزيرا أولا بعد انتخابات 2007 التشريعية التي تصدرها حزب الاستقلال. لقد كان ذلك حتى قبل دستور 2011، الذي سينص فصله السابع والأربعون على أن الملك يختار رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب وعلى أساس نتائجها، وعمليا، فإن الملك الجديد كان هو المبادر الأوحد تقريبا لكل التحركات الجديدة التي كانت تهدف إلى تغيير وجه المغرب، إن على المستوى الحقوقي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، فقد كان وراء البنى التحتية والمشاريع الاستثمارية الكبرى، وأطلق هيئة الإنصاف والمصالحة سنة 2004، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005.

وفي خطوات مليئة بالدلالات الرمزية، أعاد الملك الاعتبار لليوسفي في عدة مناسبات، خصوصا عندما دشن شارعا باسمه في مسقط رأسه بطنجة سنة 2016، ثم زاره بعدها بأسابيع في إحدى المصحات في الدار البيضاء وظهر في إحدى الصور وهو يقبل رأسه، أو عندما استقبله في قصر «مرشان» بطنجة سنة 2019 خلال احتفالات عيد العرش.

بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين لعيد العرش المجيد

يتقدم السيد عمر مورو، رئيس مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة، نيابة عن نفسه وأصالة عن كافة عضوات وأعضاء المجلس وأطره الإدارية، بأحر التهاني وأسمى آيات الولاء والإخلاص

لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده

حفظ الله مولانا الإمام بما حفظ به الذكر الحكيم وأقر عينه بولي عهده المحبوب صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن وبشقيقه السعيد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وبكافة أفراد الأسرة الملكية الشريفة

إنه سميع مجيب

المملكة المغربية Royaume du Maroc
جهة طنجة - تطوان - الحسيمة
RÉGION TANGER - TÉTOUAN - AL HOCEÏMA

أحداث 16 ماي 2003.. ليلة الرعب التي أغرقت الدار البيضاء في الدماء لتُغير لهجة الملك إلى الأبد

سنة 2003

خطاب ملكي أعلن بداية «الحرب على الإرهاب».. والمغرب دخل مرحلة «الأمن أولا»

بتاريخ 16 ماي من سنة 1956 أسس المغرب جهاز الأمن الوطني، الذي ألقيت على عاتقه مهمة «إرساء الأمن والحرص على تطبيق القانون وحماية الأشخاص والممتلكات». وككل سنة كان هذا الجهاز يستعد للاحتفال بذكرى تأسيسه، كما هو الحال سنة 2003، لكنه هذه المرة سيجد نفسه أمام أحد أسوأ التحديات التي ستواجهه منذ ميلاده، وذلك بعدما استفاق المغاربة على خبر تنفيذ سلسلة من الهجمات الانتحارية في مواقع حساسة.. كان النبأ صادما ولكنه كان مؤكدا: الإرهاب ضرب المملكة.

14 شابا في مقتبل العمل، أعمارهم تتراوح ما بين 20 و24 سنة، خرجوا من المناطق المهمشة وشبه المنسية لحي سيدي مومن، حيث اختلط الفقر المدقع بالأفكار المتطرفة، ليتحولوا إلى قنابل بشرية مقتنعة بأن ما هي مقبلة عليه «جهاد وشهادة ينتهيان بصاحبهما في الجنة»، لكن المنفذين بعد أن آتموا استهداف كل الأماكن التي وضعوها بدقة على خريطتهم تلك الليلة، كانوا يفتحون أبواب الجحيم على مصراعيها أمام المنتمين لما كان يُعرف بـ«التيار السلفي الجهادي»، واضعين نقطة النهاية لفترة «العهد الجديد»، زمن المصالحة والنهج الحقوقي الأكثر انفتاحا في تاريخ البلد، ولتبدأ مرحلة أخرى من زمن حكم الملك محمد السادس، حيث الأمن يسبق كل شيء.

كرونولوجيا الرعب والدم

بدأت كرونولوجيا «الرعب والدم» في الدار البيضاء من مطعم «كاسا إسبانيا»، وهو مكان «مثالي» بالنسبة للمهاجمين القادمين من «كاريان طوما» الصفيحي.. مكانٌ يرتاده الأجانب بشكل كبير وتُقدم فيه المشروبات الكحولية وتُمارس فيه لعبة الحظ الشهيرة «بينغو»، ثم إن ولوجه أسهل من غيره، وكذلك كان، حيث استهدف المهاجمون حارسه وطعنوه بسكين ثم اقتحموا المطعم وفجروا أنفسهم، وكانت تلك الضربة الأكبر بعدما سقط فيها 20 قتيلا.

بالتزامن مع ذلك، كان هناك مكان آخر موجود على الخريطة، بمواصفات قريبة من «كاسا إسبانيا»، وتحديدا لأنه يستقطب العديد من الأجانب، ويتعلق الأمر بفندق فرح أحد أشهر فنادق العاصمة الاقتصادية، لكن الهجوم الانتحاري استهدف مدخله فقط، وكانت حصيلة الضحايا أقل، لكن الرعب كان كبيرا، إلا أن الليلة لم تكن قد انتهت بعد، فقد كان هناك 14 شابا يتجولون في شوارع المدينة مطوقين بالأحزمة الناسفة.

وفي الوقت الذي كان رفاقهم قد أنهوا هجومهم على «كاسا إسبانيا» وفندق فرح، كان الانتحاريون الآخرون يستعدون لضرب أماكن أخرى نوعية، لها حساسيتها الأمنية الخاصة بسبب طبيعتها الدبلوماسية أو الدينية، وهكذا توجه بعضهم إلى مطعم «إيطاليا» قرب المركز الثقافي «دار أمريكا» التابع للقنصلية الأمريكية، وآخرون إلى القنصلية البلجيكية، في حين استهدف الباقون المركز الاجتماعي والمقبرة اليهودية.

في المحصلة كان 12 من أصل 14 مهاجما قد فجروا أنفسهم بالفعل، ما أدى إلى وفاة 33 شخصا من بينهم 35 مغربيا و4 إسبان وفرنسي وإيطالي، بالإضافة إلى أكثر من 100 جريح جلهم مغاربة، وكانت تلك بداية الحرب المغربية على الإرهاب، بكل ما يحمله الأمر من محطات بعضها حوّل المغرب إلى نموذج وشريك لدول كبرى في مجال مكافحة الإرهاب، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسبانيا وألمانيا، وبعضها أثار انتقادات ذات طابع حقوقي وتشريعي.

المنعطف في عهد محمد السادس

كانت هذه المحطة مفصليةً في عهد حكم الملك محمد السادس، الذي لم يكن قد بلغ آنذاك عامه الرابع على كرسي العرش، وهو ما ظهر من خلال خطابه بتاريخ 29 ماي 2003، حيث قال فيه: «شعبي العزيز، لقد عاهدتك أن أتحدث إليك بكل صراحة مهما كانت الظروف، وإذا كنت لم أخاطبك مباشرة إثر الاعتداءات الإرهابية التي ضربت الدار البيضاء لأقول بأننا كسبنا المعركة ضد الإرهاب في ليلة واحدة أو أيام معدودة، فذلك راجع لثقتي في حكمتك وتبصرك والتزامنا المشترك بالمسؤولية والشجاعة في مواجهة المواقف الصعبة واعتباري أن الوقتَ وقتُ عمل وحزم، فكان ما تابعتَه من إصداري لتعليمات فورية مكنت من السيطرة على الموقف وبعث الثقة في النفوس، منوها بما قام به المواطنون ومختلف السلطات العمومية التي ستظل ساهرة على استقرارك مجندة لخدمتك معبأة تحت تصرفك».

وللمرة الأولى، سمع المغاربة من الملك لهجة لم يألفوها، كانت لهجة حادة ومباشرة وصريحة، وتعلن عن واقع جديد بدأ يتشكل على المستوى الأمني. ففي الخطاب نفسه، أعلن الجالس على العرش العداء للتنظيمات الجهادية المتطرفة، وهو ما يمكن قراءته من خلال قوله «إن ما وقع من عدوان إرهابي يتعارض مع عقيدتنا السمحة، بل إن مدبريه ومرتكبيه هم من الأوغاد السفلة الذين حاشا لله أن ينتسبوا للمغرب أو للإسلام الحق لجهلهم بسماحته»، بل كان الملك أكثر وضوحا حين أورد «إن بعض الأوساط عملت على المعارضة المنهجية لتوجهات السلطات العمومية مسيئة استعمال حرية الرأي، فللجميع أقول إن التمتع بالحقوق والحريات يقتضي القيام بواجبات والتزامات المواطنة»، مؤكدا «أن بناء الديمقراطية وترسيخها لا يمكن أن يتم إلا في ظل الدولة القوية، بسيادة القانون».

> «إن ما وقع من عدوان إرهابي يتعارض مع عقيدتنا السمحة، بل إن مدبريه ومرتكبيه هم من الأوغاد السفلة الذين حاشا لله أن ينتسبوا للمغرب أو للإسلام الحق لجهلهم بسماحته»
>
> مقتطف من خطاب الملك محمد السادس، 29 ماي 2003

وبشكل لا يقبل الكثير من التأويل، أعلن العاهل المغربي عن نهاية حقبة وبداية أخرى، مطلقا العنان لنهج صارم لا يعطي الأولوية لأي شيء آخر غير الأمن ومحاربة التنظيمات الجهادية، وهو ما يتضح من خلال الخطاب الذي جاء فيه «لقد دقت ساعة الحقيقة معلنة نهاية زمن التساهل في مواجهة من يستغلون الديمقراطية للنيل من سلطة الدولة أو من يروجون أفكارا تشكل تربة خصبة لزرع أشواك الانغلاق والتزمت والفتنة أو يعرقلون قيام السلطات العمومية والقضائية بما يفرضه عليها القانون من وجوب الحزم في حماية حرمة وأمن الأشخاص والممتلكات».

ويشرح سعيد لحكل، الأستاذ الباحث المتخصص في التنظيمات المتطرفة وقضايا الإرهاب، هذا التحول قائلا «تعلمون أن الملك عند توليه العرش أعلن عن المفهوم الجديد للسلطة الذي دشنه بتقرير الخمسينية وطي صفحة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالتأسيس للمصالحة وجبر الضرر المادي والمعنوي، ثم إطلاق مشروع إصلاح مدونة الأحوال الشخصية التي خرجت للوجود سنة 2004، وفي خضم العمل على إرساء أسس العهد الجديد، حدثت تفجيرات 16 ماي 2003 الإرهابية، والتي كان الهدف منها إدخال المغرب في المجهول ونشر الفتن والدمار وسفك الدماء».

وكان الملك على وعي بأن الضربات التي تستهدف المغرب لن تكون لها تبعات على الحياة الاجتماعية للمواطنين، أو على السياحة التي تشكل إحدى أعمدة الاقتصاد المغربي، بل ستُربك كل الخطط التي عمل عليها منذ توليه العرش، وستُحول المغرب إلى «أرض الخوف» لو لم تواجه بالحسم اللازم، وفي هذا الباب يقول لكحل في تصريح لـ«الصحيفة» إن المهاجمين ص.كانوا يستهدفون أمن المغرب واستقراره وإشاعة الفوضى ووقف كل مشاريع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولحسن الحظ لم تنجح مخططات الإرهابيين وتمكنت الأجهزة الأمنية من إفشالها واعتقال المتورطين فيها»، مبرزا أن تلك التفجيرات «نبهت الدولة والأحزاب ومختلف مكونات الشعب المغربي إلى خطورة الفكر التكفيري على أمن الوطن واستقراره».

بداية الحرب على الإرهاب

عندما وقعت أحداث 16 ماي 2003، كان الملك يُعد العدة لورش حقوقي هو الأهم في تاريخ المملكة، فبعد التفجيرات بأشهر، وتحديدا في يناير 2003 ستخرج هيئة الإنصاف والمصالحة إلى حيز الوجود، من أجل طي صفحة انتهاكات الماضي الجسيمة، لكن هجمات الدار البيضاء ستدفعه إلى إبطاء مسلسل الانتقال الحقوقي بشكل كبير، لأن الأولويات تغيرت، وأصبحت هنالك «حرب» جديدة مفروضة على الأجهزة الأمنية.

فعلى المستوى التشريعي، خرج إلى العلن بسرعة القانون 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب، حيث صدر الظهير الشريف بتنفيذه في 28 ماي 2003، أي بعد 12 يوما فقط من الأحداث، وهو ما مهد لموجة اعتقالات شملت حوالي 3000 شخص، وهو رقم كبير آثار العديد من الانتقادات حينها، بل إن الملك محمد السادس أكد بنفسه وقوع تجاوزات في تلك الفترة، في حوار أجراه سنة 2005 مع جريدة «إلباييس» الإسبانية.

ويرى لكحل أن التفجيرات «فرضت على المغرب اعتماد قانون الإرهاب لمواجهة خطر الخلايا الإرهابية» مضيفا «طبعا لم يغير الملك من استراتيجيته الرامية إلى تأهيل المؤسسات الدستورية وتحديث بنيات الدولة بالمصادقة على كثير من الاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بحقوق النساء والأطفال وحقوق الإنسان عموما»، ويفسر الملاحظات الحقوقية المسجلة حينها بالقول «لم يكن الأمر سهلا على الدولة وهي تتفاجأ بالعمليات الانتحارية بعد أن ساد الاعتقاد أن المغرب استثناء ولن يشهد التفجيرات الإرهابية على النحو الذي شهدته عدد من البلدان العربية».

وبالتأكيد كان لهذه الحرب تبعات حقوقية كثيرة، فالسرعة التي انخرط فيها المغرب في مجال محاربة الإرهاب ميدانيا، والواقع الجديد الذي وجدت المملكة نفسها طرفا فيه، دفع محمد السادس إلى اتخاذ موقف سريع وحاسم دون الكثير من الحسابات، وحسب الباحث المتخصص في الإسلام السياسي، فإن «الصدمة التي أحدثتها التفجيرات جعلت الأجهزة الأمنية تسابق الزمن من أجل منع وقوع مزيد من العمليات التخريبية»، وأضاف «بسبب قلة الخبرة في التعامل مع التنظيمات المتطرفة ومخططاتها الإجرامية، سيتبنى المغرب قانون الإرهاب لتطويق الظاهرة رغم الانتقادات التي وُجهت لذلك القانون».

وتابع لكحل «أكيد ارتُكبت تجاوزات أثناء تفكيك الخلايا الإرهابية واستنطاق عناصرها، فما كان يهم الدولة هو الأمن والاستقرار، لكن الملاحظ هو أن الحالات التي تم اعتقالها على خلفية الإرهاب لم تشهد كلها خروقات، بل حالات معزولة هي التي تم تسجيلها وتصحيح مسارها بإصدار قرار العفو الملكي، وما تجب الإشارة إليه هو أن تنظيمات الإسلام السياسي كانت تستغل الأوضاع الأمنية لكسب المزيد من الأتباع، وعرقلة عمل الأجهزة الأمنية والقضائية، من هنا وجهت تلك التنظيمات إلى الدولة تهمة فبركة الملفات»، على حد توصيفه.

الأمن والدين.. بيد الدولة

وبعد تلك الأحداث سجل المغرب نقلة نوعية في مجال محاربة الإرهاب على مستوى الأجهزة الأمنية، معتمدا أسلوب الضربات الاستباقية، كما أصبح شريكا أساسيا للعديد من دول العالم، خاصة في الاتحاد الأوروبي، ويقول لكحل حول هذا الموضوع «الأجهزة الأمنية المغربية راكمت، منذ تفجيرات 16 ماي، خبرة واسعة في مجال رصد وتفكيك الخلايا الإرهابية حتى أصبحت مشهودا لها دوليا بالكفاءة، ولعل المعلومات التي قدّمتها الأجهزة المغربية لنظيراتها الأوروبية والدولية دليل على نجاح المقاربة الأمنية في محاصرة التطرف وتفكيك خلاياه».

ويُبرز الباحث المغربي أن الأجهزة الأمنية المغربية تمكنت من تفكيك عشرات الخلايا الإرهابية، بما يزيد عن 270 خلية، وجنبت عددا من الدول حمامات دم بفضل المعلومات الاستخباراتية التي وفرتها لنظيراتها الغربية، وتابع «بالفعل تمت إعادة هيكلة المؤسسة الأمنية بإنشاء المكتب المركزي للأبحاث القضائية الذي يعود إليه الفضل في نجاح الضربات الاستباقية».

> كان الملك على وعي بأن **الضربات التي تستهدف المغرب** لن تكون لها تبعات على الحياة الاجتماعية للمواطنين، أو على السياحة التي تشكل إحدى أعمدة الاقتصاد المغربي، **بل ستُربك كل الخطط التي عمل عليها منذ توليه العرش**، وستُحول المغرب إلى **«أرض الخوف»** لو لم تواجه بالحسم اللازم

وظهر ذلك أيضا على مستوى إعادة هيكلة الحقل الديني والعمل على محاصرة الخطاب المتشدد داخل المساجد والمؤسسات الأكاديمية وعبر الإعلام، وبدأت صفة الملك الدينية الدستورية كـ«أمير للمؤمنين»، وكرئيس للمجلس العلمي الأعلى، تبرز بشكل أكبر من خلال وسائل الإعلام، في إشارة إلى أن الدين والسلطة مرتبطان عضويا في المملكة، ولا يمكن لأي طرف أن يفصلهما، وحول هذا الموضوع يقول لكحل «كانت الأحداث الإرهابية فرصة سرّعت بإعادة هيكلة الحقل الديني وتحرير المساجد من سيطرة الإسلاميين والسلفيين التكفيريين، ذلك أن الخطاب الديني الذي كان سائدا قبل الأحداث الإرهابية ليوم 16 ماي 2003، كان خطابا تكفيريا وتحريضيا ضد الدولة ومؤسساتها».

ويضيف المتحدث نفسه «لا أبالغ إذا قلت إن خطاب التطرف والإرهاب الذي عم المغرب ومساجده وتغلغل في المجتمع هو نتيجة حتمية لما عُرف «بالصحوة الإسلامية» التي أشرف عليها وزير الأوقاف السابق الرحل عبد الكبير العلوي المدغري، فخلال تلك الفترة تم إغراق المغرب بملايين الأشرطة والكتب الدينية التكفيرية بالإضافة إلى تفريخ عشرات الجماعات والتنظيمات المتطرفة».

وأبرز لكحل أن أحداث الدار البيضاء «نبهت الدولة إلى خطورة تغلغل الخطاب التكفيري في النسيج الثقافي للمجتمع، فكان قرار الملك بإعادة هيكلة الحقل الديني وفق معايير مضبوطة»، وأوضح أنه، لأجل هذه الغاية، تم إحداث معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات، ثم الرابطة المحمدية للعلماء بعد حل «رابطة علماء المغرب»، خالصا إلى أن «الدولة أدركت أن مواجهة التطرف والإرهاب تقتضي مقاربة شمولية يكون الهدف منها تجفيف منابع التطرف الفكرية والاقتصادية والمالية».

حراك 20 فبراير 2011.. الامتحان الأصعب للملكية في عهد محمد السادس الذي انتهى بدستور جديد

سنة 2011

أواخر سنة 2010، اندلعت شرارةٌ لم يكن جل مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يعتقدون أنها ستتحول إلى نار ملتهبة أحرقت بعض الدول ووصلت حرارتها لأخرى، كان الأمر يتعلق بنار حقيقية أضرمها شاب تونسي يدعى محمد البوعزيزي في نفسه يوم 17 دجنبر، عجلت بالإطاحة بنظام زين العابدين بن علي بعدها بأيام، قبل أن تتحول احتجاجات «ثورة الياسمين» في تونس إلى محرك لمثيلاتها التي أزاحت من على كرسي السلطة أولئك الذين انفردوا لعقودٍ بحكم مصر وليبيا واليمن.

لم يكن هناك بلد في المنطقة العربية بعيدٌ عن تلك الاحتجاجات، حتى في دول بلغت سدرة المنتهى في استخدام الحديد والنار مثل سوريا، وحتى في دول غنية بأموال النفط مثل البحرين، بل وحتى في بلد ذي نظام ملكي يشبهنا في عدة أمور مثل الأردن، لذلك لم يكن وصول الربيع العربي إلى المغرب مستبعدا، وفي غضون أيام تجري بسرعة وتحمل معها تطورات جذرية، كان على الملك محمد السادس أن يفكر كيف سيتعامل مع الأمر، في اختبار قد يكون الأصعب لسنوات حكمه.

الربيع العربي يصل إلى المغرب

تدريجيا، وفي فترة كانت فيها مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية الإلكترونية قد بدأت تفرض نفسها بين الجيل الشاب كبديل للإعلام التقليدي، وخصوصا العمومي منه، بدأت الدعوات إلى حراك احتجاجي يوم 20 فبراير 2011 تنتشر وتُقنع الناس بأن الوقت مناسبٌ للنزول إلى الشارع، ليس «لإسقاط النظام» مثلما ردد التونسيون والمصريون والليبيون والسوريون واليمنيون، ولكن «لإسقاط الفساد والاستبداد»، والدعوة لإصلاحات شاملة لا تستثني الدستور ولا قواعد الحُكم في المملكة.

كان على الملك محمد السادس، الذي لم تكن تفصله سوى شهور عن الاحتفال بالذكرى الـ12 لتربعه على عرش المملكة، أن يُعيد ترتيب أوراقه كلها، لأنه كان بالفعل يستعد للتعامل مع فترة جديدة، إذ من الأمور التي ظلت تتردد بقوة قبل الحراك، تنبؤات بتعديلات دستورية سنة 2012، ومعها وصول حزب مُقرب من القصر لقيادة الحكومة وللحصول على أغلبية مريحة في البرلمان، وهذا الحزب، الذي أطلق عليه اسم «الأصالة والمعاصرة» كان يقوده صديق الملك الأقرب، فؤاد عالي الهمة.

ولأن الرسالة وصلت إلى الملك، نتيجة تفادي المحتجين رفع أي شعار مناوئ للقصر، ومفادها بأن الشعب يريد الإصلاحات العاجلة والشاملة لا «الثورة» التي قد تقود البلاد نحو المجهول، فإن تعامله مع الحراك، في المقابل، كان أكثر ليونة، إذ مرت احتجاجات يوم 20 فبراير بأقل الأضرار، وحتى أحداث التخريب والنهب التي شهدتها بعض المُدن، لم تدفع السلطات لمنع الاحتجاجات الموالية أو التعامل معها بدرجة العنف نفسه التي استُخدمت في دول أخرى وأدت إلى توجيه شعارات المحتجين إلى النظام والحاكم رأسا.

ظل الجميع يترقب ما سيصدر عن عاهل البلاد في خطاب جاء خارج المواعيد التقليدية للخُطب الملكية، لكنه تحدث منذ البداية عن «الشروع في المرحلة الموالية»، وأقر بأن البلاد تحتاج لتدخل سريع وجذري، موردا «كما أن إدراكنا العميق لجسامة التحديات، ولضرورة تحصين المكتسبات، وتقويم الاختلالات، لا يعادله إلا التزامنا الراسخ بإعطاء دفعة قوية لدينامية الإصلاح العميق، جوهرها منظومة دستورية ديمقراطية»، معلنا قراره إجراء «تغيير دستوري شامل».

لقد علم الملك أن التجاوب مع نداء الشارع كان ضروريا، لذلك، وضع من بين مرتكزات تغيير

ولم تخلُ الاحتجاجات في المغرب من تدخلات عنيفة، ومن حوادث لا زالت إلى الآن تحمل علامات استفهام، على غرار العثور على جثث 5 شبان مُحترقين بإحدى الوكالات البنكية في الحسيمة، ومقتل الشاب كمال العمري بعد تعرضه للضرب من طرف قوات الأمن في آسفي، لكن الربيع العربي في نسخته المغربية كان مختلفا عما شهدته باقي دول المنطقة، ليس فقط لأن مشاهد الرصاص الحي الموجه لصدور المحتجين لم تتكرر في شوارع المملكة، ولكن أيضا لأن القصر دخل على الخط مبكرا.

الملك يتحرك سريعا

لقد كان الملك محمد السادس يعي جيدا أن البلاد ليست على ما يرام على المستوى السياسي والاجتماعي، لدرجة تحذير العديد من الفعاليات السياسية من خطر السكتة القلبية مجددا، لكنه أيقن أيضا أن تعامله مع الأمر لن يكون بالطريقة التي كان يُخطط لها بسبب الاحتجاجات المفاجئة، ومع ذلك كان لا بد من استحضار الحكمة اللازمة لقيادة البلاد إلى بر الأمان، فكان الإعلان عن خطاب ملكي يوم 9 مارس 2011 نقطة تحول جذرية في مسار الأحداث.

> المغرب استطاع تفادي سيناريو «الفوضى» وفتح أبواب الحكومة للإسلاميين

الدستور «ترسيخَ دولة الحق والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية، وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان بكل أبعادها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية والثقافية والبيئية»، لكنه أيضا حسم في أن كل تغيير لن يكون إلا تحت إشراف القصر، فقد أعلن في الخطاب نفسه تعيين أستاذه عبد اللطيف المنوني رئيسا للجنة الخاصة بمراجعة الدستور، وهو الذي سيُصبح مستشارا للملك أياما قليلة بعد الاستفتاء على الوثيقة الدستورية الجديدة.

وكان حضور القصر واضحا أيضا من خلال تكليف المستشار الملكي الراحل مؤخرا، محمد المعتصم، بالمشاورات مع الهيئات السياسية والنقابية لإعداد الوثيقة الدستورية الجديدة، وهي المشاورات التي مرر خلالها الملك رسائل إلى العديد من الجهات، أبرزها حزب العدالة والتنمية الذي تصدر أمينه العام، عبد الإله بن كيران، الرافضين للنزول إلى الشارع على الرغم من أن قياديين بارزين في حزبه كان مع المشاركة في الاحتجاجات، مثل مصطفى الرميد وعبد العلي حامي الدين.

واقع سياسي جديد

سياسياً، حسم الملك أمره بالفعل في طي صفحة حزب «الأصالة والمعاصرة» حتى قبل أن يُتم صديقه عالي الهمة فتحها، ولمن يقرؤون بين السطور وجه الملك رسائله في خطاب 9 مارس بخصوص هذا الأمر، حين تحدث عن إحداث «برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة، يتبوأ فيه مجلس النواب مكانة الصدارة، مع توسيع مجال القانون، وتخويله اختصاصات جديدة كفيلة بنهوضه بمهامه التمثيلية والتشريعية والرقابية»، إلى جانب «حكومة منتخبة بانبثاقها عن الإرادة الشعبية، المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع، وتحظى بثقة أغلبية مجلس النواب».

واختار الملك أن يُحيي مرة أخرى آمال «العهد الجديد» التي خبت تدريجيا خصوصا بعد أحداث 2003 الدامية في الدار البيضاء، إذ إن الدستور الجديد الذي تم تبنيه بعد استفتاء فاتح يوليوز 2011، بنسبة فاقت 98 في المائة وبمشاركة حوالي 73 في المائة

> لم تخلُ الاحتجاجات في المغرب من تدخلات عنيفة، ومن حوادث لا زالت إلى الآن تحمل علامات استفهام، على غرار العثور على جثث 5 شبان مُحترقين بإحدى الوكالات البنكية في الحسيمة، ومقتل الشاب كمال العمري بعد تعرضه للضرب من طرف قوات الأمن في آسفي، لكن الربيع العربي في نسخته المغربية كان مختلفا عما شهدته باقي دول المنطقة، ليس فقط لأن مشاهد الرصاص الحي الموجه لصدور المحتجين لم تتكرر في شوارع المملكة، ولكن أيضا لأن القصر دخل على الخط مبكرا.

من الناخبين، نزع عن عاهل البلاد صفة القداسة، ورَسَّم اللغة الأمازيغية إلى جانب العربية، كما أبرز أن محمد السادس لم يكن قد نسي كلام وزيره الأول السابق عبد الرحمن اليوسفي، في «محاضرة بروكسيل» سنة 2003، فقد نص الدستور الجديد على أن الملك يُعين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب وعلى أساس نتائجها، ويعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها.

وبدا واضحا أن الملك يعي ضرورة التأكيد على نيته المضي قدما في إصلاحاته على أرض الواقع حتى لا يعتقد المحتجون أن الأمر يتعلق بـ«حُقنة مُهدئة» فقط، لذلك عجل بإعلان انتخابات تشريعية مبكرة سابقة لأوانها، بتاريخ 25 نونبر 2011، أفرزت فوزا كبيرا لحزب العدالة والتنمية الذي تصدر النتائج بحصوله على 107 مقاعد من أصل 395، وعين الملك ابن كيران رئيسا للحكومة، في إعلان صريح عن وضع حد لأي تحفظ على «الإسلاميين» من طرف القصر، بعدما كانوا مقتنعين أن «البام» لم يأتِ إلا لمواجهة صعودهم.

> وبدا واضحا أن الملك يعي ضرورة التأكيد على نيته المضي قدما في إصلاحاته على أرض الواقع حتى لا يعتقد المحتجون أن الأمر يتعلق بـ «حُقنة مُهدئة» فقط، لذلك عجل بإعلان **انتخابات تشريعية مبكرة سابقة لأوانها، بتاريخ 25 نونبر 2011**

نقطة النهاية للاحتجاجات

كان القصر يعول على الانتخابات ونتائجها ومسار تشكيل الحكومة لوضع نقطة النهاية لفليان الشارع، وعلى الرغم من دعوات المقاطعة الواسعة إلا أن مشاركة نحو 46 في المائة في الكتلة الناخبة خلفت شعورا عاما بالارتياح لكونها أكبر من تلك التي سُجلت في آخر انتخابات تشريعية سنة 2007 التي شارك فيها 37 في المائة فقط من المصوتين، كما أن الظروف التي مرت فيها جعلتها توصف بأنها «الأنزهُ» في تاريخ المغرب.

لكن القصر سيتلقى هدية أخرى بعدها بأيام، كانت من الثمار التي حصدها الملك باحترامه المنهجية الديمقراطية وتسمية الأمين العام لحزب العدالة والتنمية «الإسلامي» رئيسا للحكومة الجديدة، إذ في 19 دجنبر 2011 ستُعلن جماعة العدل والإحسان، الفصيل السياسي الأكبر المشارك في الاحتجاجات والخصم الأبرز للنظام، توقيف مشاركتها في حراك 20 فبراير، بعدما اعتبرت أن الحراك «حقق الكثير من النتائج منها كسر حاجز الخوف وسط عموم الشعب، واسترجاع الثقة والأمل، وامتلاك الشارع للمبادرة».

وكانت النهاية التدريجية للاحتجاجات في الشارع، تأكيدا على أن الملك محمد السادس استطاع اجتياز اختبار «الربيع العربي» الصعب بنجاح، ليقود بذلك التجربة الوحيدة في المنطقة التي استطاعت المزاوجة بين استمرار السلطة الحاكمة، وحقن دماء الشارع، مع إحداث تغييرات كبيرة وسلسة في المنظومة الدستورية والمؤسساتية، وهو ما لفت انتباه دول العالم إلى المملكة باعتبارها استثناءً في سياق لم يكن من السهل التحكم في نتائجه.

سنة 2016

«حراك الريف».. أعقد امتحان اجتماعي للملك محمد السادس.. وسوء فهمٍ كبير بين الدولة ومنطقة مجروحة

«اطحن مُو».. من كان ليصدّق أن هذه العبارة الآمرة التي أطلقها عبثا أحد عناصر الشرطة مساء الجمعة 28 أكتوبر 2016، وهو يُصادر شحنة من سمك «أبو سيف» غير المرخص ببيعه خلال تلك الفترة من السنة في ميناء الحسيمة، قد تتسبب في إزهاق روح شاب ثلاثيني يدعى محسن فكري، كان رحيله عن عالمنا الشرارة الأولى لاحتجاجات غاضبة انطلقت من قلب مدينة الحسيمة لتجوب شوارع المملكة بعدما ارتقى الحزن إلى مطالب اجتماعية واقتصادية أفرزت مظاهرات وشعارات شعبية مطالبة بـ«الحقوق الاجتماعية»، وعرّت على تقاعس كبير في التنمية المحلية للمنطقة، وفساد كبير في الصفقات، وتماطل غير مبرر في المشاريع التنموية لمنطقة لطالما عاشت التهميش الذي حاول الملك محمد السادس عند اعتلائه العرش أن يعالجه بخطط تنموية تبيّن أن المسؤولين الحكوميين وفي قطاعات الدولة لم تلتزم بتنفيذها.

خطوات ملكية لطرد أشباح الماضي

لا يختلف اثنان، على التحول المهم الذي طرأ على العلاقة المتوترة لعقود بين القصر الملكي ومنطقة الريف التي كانت مقصية لسنوات من برامج التنمية، بقرار سياسي، وهو التحول الذي جاء به الملك محمد السادس بعد أن تولى عرش المملكة سنة 1999، حيث عمل على مداواة الجروح الجماعية العميقة التي يمتد عمرها إلى السنوات الأولى لخروج المغرب من نير الاستعمار في خمسينات القرن الماضي.

بدأ الملك محمد السادس حكمه، بقرارات شكلت قطيعة مع الماضي، حيث قام عاهل البلاد الشاب بزيارة إلى الحسيمة ونواحيها شهورا قليلة عقب توليه الحكم، في إطار عملية المصالحة التي قادها مع التاريخ المنسي والجغرافيا المقصية للمنطقة، واعتُبرت آنذاك حدثا استثنائيا بكل المقاييس، قطع فيه الملك محمد السادس علنا مع الماضي الأليم الذي شكل جزءا من ذاكرة المنطقة مع مركز الدولة، وترك أثرا عميقا في نفوس السكان، الذين استقبلوا ملكهم الشاب بلافتة كبيرة كُتب عليها «ساكنة مدينة الحسيمة ونواحيها ترحب بجلالة الملك حفيد زعيم التحرير محمد الخامس».

«في قلوب الريفيين جميعهم ذكرى طيبة من هذا اللقاء الأول الذي ولّد صلة وصل ومشاعر مشتركة صادقة بيننا وبين ملكنا الجديد، وفي قلوبنا أيضا كعائلة عبد الكريم الخطابي حب وتقدير كبيرين للملك محمد السادس، الذي لم يوفّر جهدا جهيدا لتصويب أخطاء الماضي»، تقول عائشة الخطابي ابنة المجاهد الراحل عبد الكريم الخطابي وهي تتحدّث لـ «الصحيفة»، عن اللقاء الأول بين أبناء منطقة الريف والجالس على عرش المملكة المغربية، الذي سبقه اتصال هاتفي بأبناء المجاهد الراحل أعلمهم فيه عاهل البلاد الشاب عن رغبته في لقائهم بالحسيمة خلال زيارته الأولى التي عبّدت الطريق لزيارات متعددة، نتج عنها إطلاق عدد من المشاريع التنموية بمدن منطقة الريف وقُراها، قبل أن يتطور هذا البعد إلى لُحمة إنسانية عبّر عنها الملك تجاه أهل الريف بعد الزلزال الذي ضرب إقليم الحسيمة عام 2004، حيث نُصبت خيمة للإقامة الملكية في الشارع لإعلان تضامن الملك مع ضحايا الزلزال».

رباط عاطفي وثيق بين الملك والريف

ولا يُخفي أهل منطقة الريف بمن فيهم معتقلو الحراك الشعبي وعائلاتهم ممّن تواصلت معهم «الصحيفة»، التغيير الإيجابي الحاصل والملموس في علاقة «المركز» بالمنطقة منذ تولي الملك محمد السادس لسدة الحُكم، وبحسب المرتضى إعمراشا، الذي يُعد واحدا من أبرز وجوه «حراك الريف»، والذي حكمت عليه محكمة مكافحة الإرهاب في سلا بخمس سنوات سجنا نافذا على خلفية الحراك الشعبي، فإن «صلة منطقة الريف بالملك محمد السادس وثيقة جدا رغم كل الأحداث والهزات التي طبعت المرحلة السابقة».

وترجع أصل هذه الثقة، حسب المعتقل السابق، إلى شخص الملك محمد السادس، ولم تستطع تطورات أحداث المنطقة زحزحتها، بسبب مجموع الإصلاحات والمصالحات التي باشرها منذ توليه العرش والاهتمام الخاص جدا الذي أولاه لمنطقة الريف، خاصة إقليم الحسيمة، وبرز جليا بإقامته المتكررة بالمدينة التي كان الإعلام يُطلق عليها عاصمة الصيف الملكية، مشيرا إلى أنه من أبرز الأحداث الكبيرة التي «استشعرت فيها الساكنة مدى الصلة الوثيقة التي تربطهم بالملك محمد السادس هو زلزال الحسيمة، الذي عاشه العاهل المغربي مع الساكنة بكل تفاصيله، واستطاع أن يخفف عن أهل المنطقة ما أصابها».

وبأمر ملكي، انطلقت أوراش كبرى بإقليم الحسيمة استمرت لسنوات، وإلى حدود سنة 2010 الذي حدث فيه ما يسمى بالزلزال الأمني عندما تمت محاسبة جهات في الداخلية وجهات أمنية كانت ترتاع على الفساد والرشوة بالحسيمة، واعتقل ضباط وموظفون كبار منهم من انتحر بالسجن، هذا الزلزال، بحسب إعمراشا «كان نقلة نوعية في المنطقة حيث أصبح للمواطنين ما يؤكد لهم أن الجميع سواسية أمام القانون ولا حماية للفاسدين».

بداية الحكاية وأصل التوتر

بعد أقل من سنة على الاعتقالات التي شملت العديد من الشخصيات العمومية بتهم الفساد سنة 2010، انطلقت أحداث 20 فبراير سنة 2011 التي خلفت 5 وفيات بالحسيمة، يقول إعمراشا عن هذه الأحداث في حديثه لـ «الصحيفة» إن «حقيقة مقتلهم لا تزال تؤرق بال ساكنة الإقليم، وتم استغلال هذا الحدث لأجل زعزعة الثقة في أجهزة الدولة» مضيفا «استمرت الأحداث بالتتابع، حيث قُتل كريم لشقر سنة 2013 ووجهت اتهامات في ذات الصدد للأجهزة الأمنية، وبعد فترة شهدت بداية انتقال الحسيمة من مقر لولاية الجهة إلى عمالة تابعة لجهة طنجة تطوان الحسيمة، حيث بدأت الساكنة تستشعر فقدان مركزها أمام تنامي ظاهرة البطالة والأزمة الاقتصادية».

بدأ الملك محمد السادس حكمه، بقرارات شكلت قطيعة مع الماضي، حيث قام عاهل البلاد الشاب بزيارة إلى الحسيمة ونواحيها شهورا قليلة عقب توليه الحكم، فِي إطار عملية المصالحة التي قادها مع التاريخ المنسي والجغرافيا المقصية للمنطقة

كل هذه العوامل وأخرى، جعلت ساكنة مدينة الحسيمة والمناطق المجاورة لها يشعرون بالإحباط الجماعي الذي سبق «حراك الريف» وأسهم بشكل مباشر في تأزم الأوضاع واشتعالها أكثر على الرغم من محاولات الدولة العمل على احتوائه وفق مقاربات مرحلية، كانت أولها جهوية عندما كُلّفت ولاية طنجة – تطوان –الحسيمة، في شخص واليها آنذاك محمد اليعقوبي، بفتح حوار مع الأسماء التي كانت تقود الحراك والمظاهرات، وهي المحاولة التي لم ينتج عنها أيُّ تقدم في مطالب المحتجين وتلبيتها، لتنتقل الدولة إلى مرحلة التعاطي المركزي مع الحراك، والذي بدأ بالفعل مع تحريك المقاربة الأمنية من خلال التواجد المكثف لعناصر الأمن بمختلف تلويناتهم في محيط المدينة، وهو ما عمّق الأزمة أكثر وجعلها تتفلت في أحايين كثيرة عن مسار المطالب الاجتماعية.

القصر يخرج عن صمته

كان أول تفاعل للقصر الملكي مع «أحداث الريف»، في 30 أكتوبر 2016، أي بعد يومين على الواقعة الصادمة، وتناقل نشطاء شبكات التواصل الاجتماعي لصورة جثة محسن فكري، وهي عالقة داخل مطحنة الشاحنة تحت وسم «اطحن مُو»، حيث توترت دعوات مختلفة للتظاهر في مختلف أنحاء البلاد، ما جعل الملك محمد السادس يأمر وزير الداخلية محمد حصاد بزيارة عائلة الشاب القتيل، لتقديم تعازيه ومواساته، كما أبلغ الوزير عائلة المتوفى بالتعليمات الملكية لإجراء بحث دقيق ومعمق ومتابعة كل من ثبتت مسؤوليته في هذا الحادث مع التطبيق الصارم للقانون في حق الجميع. وعلى الرغم من استنفار الداخلية وقتها، وإعلان الوزير السابق محمد حصاد، رفضه تورط المسؤولين في انتهاكات لحقوق الإنسان وتصرفهم على عجل وبغضب، إلا أن الحكومة لم تتمكن من احتواء غضب الشارع، بل وفشلت في تدبيره في المرحلة الأولى التي كانت حرجة وفارقة في مسار الحراك، ما أحيا شعور الغضب وإرث «الحكرة» القديم في نفوس ساكنة منطقة الريف ممن خرجوا للتظاهر احتجاجا على ما لحق بالضحية محسن فكري، ومطالبين بمحاسبة المسؤولين خصوصا بعد صدور أحكام على المتهمين في تلك الحادثة تراوحت ما بين التبرئة وثمانية أشهر، أحكامٌ وصفها المحتجون بالمخففة، ما أسهم وبشكل مباشر في تأجيج غضب الشارع والسير بالاحتجاجات صوب منحى تصعيدي جديد مع تعالي المطالب الاقتصادية والاجتماعية، وانضمام مختلف الجماعات المجاورة للحسيمة إلى مكونات الحراك وتوسع رقعته في سابقة تعد الأولى من نوعها خلال العهد الجديد.

وأمام فشل النخب السياسية والحزبية، وكذا المدنية، في قدرتها على امتصاص غضب الشارع أو لعب دور الوساطة، برزت في الواجهة قيادات شابة لا عهد لها بالتنظيم والتأطير السياسي تبنّت خطابا احتجاجيا حادا نابعا من حالة فقدان الثقة في مبادرات الحكومة بشكل قطعي، موازاة مع الثقة في المؤسسة الملكية والرغبة في محاورة الملك وحده، سيّما وأن السؤال الذي لطالما طرحته الساكنة حينها في غياب حكومة بنكيران حسب المعتقل السابق على خلفية الحراك المرتضى إعمراشا هو «أين جلالة الملك الذي عهدنا تواجده في هكذا مواقف؟»، مشيرا إلى أن «حادث مقتل محسن فكري، كان النقطة التي أفاضت الكأس حيث اجتمعت في المنطقة كل مقومات ثورة احتجاجات كلما اعتقدنا أنها ستخف ازدادت اشتعالا، وكنا كنشطاء بارزين نستشعر أن الحراك أكبر منا، وأنه بحمولة وطنية».

جهات مشبوهة تدخل على خط الاحتجاجات

منذ يناير 2017 بدأت السلطات تنهج أسلوب المقاربة الأمنية، من خلال قمع الاحتجاجات وحملات الاعتقالات في صفوف بعض المحتجين كما حدث ليلة 4 يناير، وكذا في 6 فبراير 2017، ويؤكد إعمراشا لـ «الصحيفة» أنه «تم استغلال منطق السلطات القمعي لرفع حدة الخطاب وتوجيه الاتهامات للمؤسسة الملكية بإيعاز من جهات مشبوهة أفسدت التوجه الوطني للحراك، وبدأت توزع أعلام «جمهورية الريف» لأغراض سياسية، وانتشرت ثقافة التخوين حيث اتُّهمنا بأننا انفصاليون حتى من الأمانة العامة للحكومة، واتهم من يقف ضد الطرح المتشدد بأنه مخزني عميل»، في إشارة إلى اتجاه السلطات «اعتماد منطق تخوين الحراك واتهامه بالانفصال وتلقي أموال من الخارج لتسويغ التدخل الأمني، وهو الذي انطلق على خلفية التقرير الذي أعده وزير الداخلية، عبد الواحد لفتيت، بتاريخ 14 ماي 2017، أعقبته تصريحات لبعض ممثلي الأغلبية الحكومية اتهمت الحراك بتزكية النزعات الانفصالية والمس بالوحدة الوطنية»، يضيف المعتقل السابق.

وشدّد إعمراشا على أن الحراك «تجاوز كل هذا، وجاءت مسيرة 18 ماي بشعار «لسنا انفصاليين» التي قادها ناصر الزفزافي ولم تشفع لنا أمام جحافل القوات الأمنية التي حشدت من مختلف مناطق المغرب لإخماد الحراك، قبل أن تأتي حادثة مسجد محمد الخامس أمام منزل الزفزافي، والتي سرّعت التدخل الأمني».

وتزامنا مع استمرار لهيب احتجاجات الشارع الريفي، ألزم الملك محمد السادس الحكومة بالعمل على إخراج المشاريع التنموية إلى المنطقة في أقرب الآجال، مع منح الوزراء والمسؤولين المعنيين بمشروع «منارة المتوسط» من عطلهم الصيفية، وتكليف رئيس الحكومة بتشكيل لجنة تتبع المشاريع، في إشارة قوية عن رغبة الدولة في طي هذا الملف نهائيا والسير على نهج حلحلته.

العهد الجديد في قلب الامتحان

وخلال أسابيع من الاحتجاجات، تحولت الحسيمة إلى أعقد امتحان اجتماعي للعهد الجديد، ويرى إعمراشا أن الدولة «فشلت بكل مؤسساتها في فهم رسالة الحراك الشعبي بالريف وأهدافه النبيلة، وهكذا، لم يعد المغرب بعد حراك الريف كما كان قبله، بل أصبحنا نعيش واقعا مترديا حقوقيا واقتصاديا، لكن المغاربة على ثقة بأن الملك محمد السادس سيعيد الأمور إلى نصابها ويوقف زحف الفساد والاستبداد على المؤسسات الرسمية وغيرها» يقول المتحدث رافضا قطع الأمل في تدخّلات المؤسسة الملكية.

من جانبه، يرى نور الدين عيوش، رجل الأعمال والناشط المدني، الذي لعب دور الوسيط بين ناصر الزفزافي ورفاقه وأسرهم من جهة، والجهات المعنية بالملف في الدولة من جهة ثانية، أن جهات ما لم يسمّها لعبت دور «الغراب الأسود» لتعكير صفو العلاقات المتحسنة بين الملك وأبناء منطقة الريف في إطار العهد الجديد الذي أطلقه، مؤكدا أن الأحداث التي شهدتها المنطقة ككل وعلى الرغم من حدتها «لم تكن تستحق إقحام المؤسسة الملكية في ورطة اعتقال شباب أكبر آمالهم كانت تشييد مستشفى، وتنزيل حقوق اقتصادية واجتماعية مشروعة».

عيوش، وفي تصريحه لـ«الصحيفة»، قال إن الاحتجاجات التي شهدتها الحسيمة طيلة الفترة السابقة كانت «طبيعية»، ولم تشهد أي عنف خارج عن السيطرة أو يهدد أمن الدولة ليستحق التعامل معه وفق المقاربة الأمنية المتشددة التي اعتمدتها السلطات المغربية، وعمّقت من خلالها الجراح أكثر، موردا أن «التجاوزات البسيطة كإحراق السيارات وغيرها هي عموما عرضية وتحدث في دول أوروبية وأخرى ديمقراطية ولا يعتقل المواطنون بسببها أو يزج بهم في السجن إلا إذا حدث جرم كبير يضر بالمواطنين العاديين أو السلامة العامة.. وحتى مع دخول ناصر الزفزافي إلى السجن وخطابه ضد الإمام لا يمكن اعتباره تجاوزا يستدعي إدخاله السجن، بل أقصى ما كان يمكن أن يعاقب عليه هو ثلاث أشهر أو إنذار دونما اعتقال».

> بالتزامن مع قرار إعفاء الوزراء والمسؤولين، بدأت مظاهر التخفيف من الوجود الأمني في الحسيمة، كما جرى إخلاء ساحة محمد الخامس التي كانت مقرًّا لفعاليات الحراك من قوات الأمن، قبل الإفراج بعفو ملكي عن «مجموعة من المعتقلين الذين لم يرتكبوا جرائم أو أفعال جسيمة في الأحداث التي عرفتها منطقة الحسيمة

تفاعل الدولة وترحيب قادة الحراك

وتابع عيوش متحدّثا عن مبادرته المدنية الرامية لحلحلة الملف وإصلاح ذات البين بين الدولة وأبناء الريف قائلا «زرنا معتقلي الحراك، وما قالوه لنا وقتها بيّن لنا جليا أنهم لا يستحقون ولوج السجن، حتى أننا زرنا الحسيمة وتفقّدنا تنزيل بعض مطالبهم التي بدأت الدولة في تحقيقها، وعدنا للقائهم وإخبارهم أن هذه الطلبات التي أخرجتكم إلى الشارع جميعها تحققت بما فيها المستشفى، وسألناهم إن كان بوسعهم التراجع عن التصعيد، فقالوا لنا نعترف أنه كان تفاعل إيجابي من الدولة، وحوارا جيدا، وهكذا تراجعوا عن التصعيد».

وتمثّل تقدير معتقلي «حراك الريف» لتفاعل الدولة مع بعض مطالبهم الاجتماعية، يضيف عيوش، في تراجع حدة الاحتجاجات، وقتها، سيّما عقب مباركة «قادة الحراك» للقرار الملكي الصادر في 24 أكتوبر 2017، والقاضي بإعفاء أربعة وزراء بالإضافة إلى عدد من المسؤولين بعد تسلم عاهل البلاد لتقرير يتضمن نتائج وخلاصات المجلس الأعلى للحسابات حول تأخر تنفيذ مشاريع تنموية بمدينة الحسيمة كان قد أطلقها الملك شخصيا عام 2015.

وعبّر معتقلو حراك الريف، عن موقف إيجابي مثمّن للقرار الملكي، خلال أطوار محاكمتهم مساء يوم 24 أكتوبر 2017 داخل ردهات محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، عندما ارتفعت أصوات الحاضرين في القاعة السابعة بمن فيهم أسر وعائلات المعتقلين بالتكبير وترديد شعارات من قبيل «عاش الملك»، و«ظهر الحق وزهق الباطل»، فور إخبارهم بالقرار الملكي المستجد من طرف أحد المحامين، كما تفاعل قائد الحراك ناصر الزفزافي، وقتها مرددا بأعلى صوته خلال محاكمته «نعم الوطن ينتصر دائما بفضل الأبطال وينتصر بفضل الوطنيين».

إرادة سياسية وملكية لطي الملف

بالتزامن مع قرار إعفاء الوزراء والمسؤولين، بدأت مظاهر التخفيف من الوجود الأمني في الحسيمة، كما جرى إخلاء ساحة محمد الخامس التي كانت مقرًّا لفعاليات الحراك من قوات الأمن، قبل الإفراج بعفو ملكي عن «مجموعة من المعتقلين الذين لم يرتكبوا جرائم أو أفعال جسيمة في الأحداث التي عرفتها منطقة الحسيمة، وذلك اعتبارا لظروفهم العائلية والإنسانية، وتجسيدا لما يخص به الملك رعاياه الأوفياء وخاصة من أبناء هذه المنطقة من رعاياه من رأفة وعطف»، وفق ما جاء في نص بلاغ لوزارة العدل بتاريخ 29 يوليوز 2017، وكان مستهل بلاغات إفراج وعفو أخرى عن عدد من المعتقلين على خلفية الحراك طيلة السنوات الماضية وعلى شكل دفعات، غرضها بعث رسالة طَمْأَنَة للساكنة بوجود إرادة سياسية لطي الملف.

وتبقى مهمة طي هذا الملف نهائيا «مستحيلة»، وفق ما أكده لـ «الصحيفة» عدد من معتقلي حراك الريف المُفرج عنهم وأسر المعتقلين منهم بمن فيهم أحمد الزفزافي والد قائد الحراك، دون تحقق شرط الإفراج عن جميع الشباب بمن فيهم مجموعة الزفزافي ورفاقه الذين تتراوح أحكامهم ما بين عام واحد و20 سنة سجناً نافذة.الزفزافي الأب وفي حديثه لـ «الصحيفة» قال إن حدوث انفراجة وتجاوز «سوء الفهم الكبير» بين الدولة وأبناء الريف وطي هذا الملف الموجع نهائيا، هو قرار بين يدي الدولة نفسها، أما هؤلاء الشباب الذين قضوا أكثر من ست سنوات داخل الزنازين الموحشة وهم في زهرة العمر فقد أبانوا عن حسن نيتهم ورغبتهم في معانقة الحرية مرارا «ولم يرتكبوا إساءة أو خطأ في حق الوطن، لأن ما حرّكهم بالأساس هو حب هذا الوطن ومؤسساته بما فيها المؤسسة الملكية، ولم يرفعوا سوى مطالب اجتماعية واقتصادية مشروعة».

وفي هذا الباب، يشدّد نور الدين عيوش على أن الوضوح بات إلزاميا أيضا كشرط أساسي يرفع اللبس عن «أحداث الريف»، ويفضح حجم التلاعبات التي حاولت توريط المؤسسة الملكية في دائرة الاحتكاك المباشر مع الحراك، في سابقة تعد الأولى من نوعها، ويؤكد في تصريح خصّ به «الصحيفة»، أن مجمل سوء الفهم الكبير الحاصل بين الدولة وأبناء الريف، كان سببه بعض الأشخاص الذين دخلوا على الخط لتأزيم الوضع أكثر.

وحمّل عيوش مسؤولية تطورات الأوضاع لجهات وأشخاص لم سمهم، مشدّدا على أنه «لو عرف الملك تفاصيل وقائع أحداث الريف ولو أخبروه بالحقيقة كاملة، وكيف بدأ الأمر ما كنا لنرى اليوم شباب حراك الريف في السجن»، موردا «نحن بعثنا تقريرا لرئيس الحكومة ثم إلى الملك وقتها لنوضح الأمر ولكن مع الأسف كان الملك محمد السادس بصدد إجراء عملية جراحية، ما خنق قنوات التواصل». وحول إمكانية أن تتغير الظروف تزامنا مع الذكرى الثالثة والعشرين على تولي الملك محمد السادس عرش المملكة المغربية، قال عيوش «إن إشارات عديدة إيجابية عبّرت عنها المؤسسة الملكية في هذا الإطار، خاصة وأن عشرات من الشباب فعلا غادروا السجن بعفو ملكي فيما آخرين لم يطلبوا، وهذا حقهم الطبيعي، لكن نتمنى مغادرتهم السجن وأن يُطوى الملف نهائيا بقرار ملكي».

رفض أن يكون طرفا في الأزمة الخليجية وانتزع موقفا تاريخيا من إسبانيا بخصوص الصحراء والمعركة مع فرنسا مستمرة

النديّة واحترام الشؤون الداخلية وطول النفس.. مفاتيح تعامل المغرب مع الأزمات الخارجية في عهد محمد السادس

من بلد يُنظر إليه أنه ضعيف، وتابع، وليس ذا ثقل دبلوماسي مُهم، إلى مملكة تستطيع الدخول في «معارك كسر عظام» مع العديد من الدول الكبرى، وتنجح في نهاية المطاف في انتزاع مواقف حاسمة لصالحها، هكذا استطاع المغرب الخروج منتصرا في أزمات كان الكثيرون يرون أنه الطرف الأضعف فيها، في زمن أثبتت فيه الدبلوماسية التي يقودها الملك محمد السادس، أنها تتمتع بما يكفي من «النفس الطويل» وتملك مفاتيح اللعب في معترك قررت أن تخاطب أصدقاءها وخصومها فيه بلغة الندية.

الأزمة الخليجية.. وساطة لا تبعية

كانت الأزمة الخليجية التي اندلعت سنة 2017، بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين من جهة، وبين قطر من جهة أخرى، من أكثر الفترات إثارة للاهتمام ضمن مسار تعاطي المغرب، في عهد الملك محمد السادس، مع القضايا الخارجية، ذلك أن الأمر كان يتعلق بخصومة بين أنظمة «مونارشية» تربطها علاقات تاريخية بالعائلة الملكية المغربية، وأيضا لأنها كشفت عن وجه آخر غير معهود على الملك محمد السادس، الذي رفض أن تكون بلاده «تابعة» لطرف ضد آخر.

السعودية، التي كان ولي عهدها محمد بن سلمان يتسلم فيها عمليا مقاليد الحكم من والده الملك سلمان بن عبد العزيز، قادت وقتها تحالفا مع الإمارات والبحرين ضد قطر التي اتُهمت بأنها تُدبر مؤامرات ضد تلك الدول، وكان من بين مظاهر الخصام إغلاق الحدود البرية معها وإقفال المجال الجوي في وجه طائراتها، في خطوة وصفتها الدوحة بـ«الحصار»، وبسهولة انساقت دول عربية أخرى مع طرح الرياض ومن بينها مصر والأردن، لكن المغرب رفض أن يكون طرفا في الأزمة.

واختار العاهل المغربي مد يده بالوساطة بين الدول المتخاصمة، وفي 11 يونيو 2017 قال بلاغ لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي أنه منذ اندلاع الأزمة بين دول الخليج، قام الملك محمد السادس باتصالات موسعة ومستمرة مع مختلف الأطراف، مضيفا أنه «بالنظر للروابط الشخصية المتينة والأخوة الصادقة والتقدير المتبادل بين الملك محمد السادس وأشقائه ملوك وأمراء دول مجلس التعاون الخليجي، وأخذا بعين الاعتبار للشراكة الاستراتيجية المتميزة مع دول المجلس، فإن المملكة المغربية حرصت على عدم الانزلاق وراء التصريحات واتخاذ المواقف المتسرعة والتي لا تقوم سوى بتأجيج الاختلاف وتعميق الخلافات».

وكان الملك صريحا في اختيار «الحياد البناء» كما وصفته الخارجية، وهو أمر لم يلق تجاوبا من طرف الرياض وأبو ظبي والمنامة، التي تجاهلت عرض الوساطة المغربي بطريقة دفعت محمد السادس لإظهار ملامح أخرى لم تتوقعها تلك العواصم، حين بعث المغرب مساعدات غذائية إلى الدوحة بعدما أصر جيرانها على وقف تزويدها في شهر رمضان، بل إن العاهل المغربي كان أول رئيس دولة عربي يزور قطر في نونبر من سنة 2017 وسط استقبال كبير من أمير قطر تميم بن حمد، حيث وُصف حينها ملك المغرب في الإعلام القطري بـ«كاسر الحصار».

وكانت ردة الفعل الإماراتية والسعودية تحديدا، صدامية تجاه الموقف المغربي، بلغت حد استهداف مصالحه، على غرار التصويت لصالح الملف الأمريكي الكندي المكسيكي المشترك لاحتضان كأس العالم 2026 خلال التصويت الذي تم سنة 2018، وكذا، شروع بعض وسائل الإعلام الخليجية في التعاطي مع قضية الصحراء بمنطق مختلف يمس بالوحدة الترابية للمملكة، وهو ما جعل المغرب يدخل في خلاف حاد مع السعودية والإمارات تحديدا، حيث سحب سفيره من الرياض ثم من أبو ظبي دون إعلان رسمي، تلا ذلك حملات إلكترونية ضد المملكة من طرف «ذباب إلكتروني» إماراتي على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث تم استهداف رئيس الحكومة، حينها، سعد الدين العثماني، كما تم التحامل على الملك محمد السادس بحملات على موقع «تويتر».

كل ذلك لم يؤثر على اختيار المغرب الهدوء في مواجهة الأزمة، بعيدا عن شعبوية الهجوم الذي خاضته السعودية والإمارات تجاه المملكة، قبل أن تتجح الوساطة الكويتية في إنهاء الخلاف الخليجي مطلع 2021، ويعاد فتح قنوات التواصل من أجل طي صفحة أعقد أزمة خليجية – عربية منذ عقود، ونتيجة لذلك، أعادت هذه الدول ترتيب فوضاها الدبلوماسية مع المغرب، حيث أظهر هذه الأزمة وجاهة العاهل المغربي في التزام الحياد، ما سيُساهم في عودة العلاقات بين المملكة وكل بلدان الخليج إلى سابق عهدها.

كما أبانت الأزمة عن ديبلوماسية رزينة من العاهل المغربي الذي فضل الحياد الإيجابي في إيجاد حلول للأزمات العربية – العربية بعيدا عن الخلافات الصدامية، وأظهر أن المملكة المغربية مستعدة لربط علاقات صداقة متينة مع البلدان الخليجية، لكنها لا يمكن أن تكون تابعة لأي دولة مهما كان ثقلها في الأزمات التي تهدد دول أخرى.

هولندا.. كلٌ يهتم بقضاياه

لطالما كانت هولندا إحدى الدول الأوروبية المهمة بالنسبة للمغرب، ليس فقط لأن الأمر يتعلق بمملكتين تربط بينهما العديد من المصالح الاقتصادية، ولكن أيضا لأن هذا البلد يضم ما يقارب 420 ألف مغربي وفق الإحصائيات الرسمية الهولندية لسنة 2022، ما يمثل 2،4 في المائة من إجمالي السكان، نسبة كبيرة منهم قادمة من منطقة الريف، ما يفسر أن هولندا هي أيضا معقل العديد من اللاعبين بورقة الانفصال.

كما أبانت الأزمة عن **ديبلوماسية رزينة من العاهل المغربي الذي فضل الحياد الإيجابي** في إيجاد حلول للأزمات العربية - العربية بعيدا عن الخلافات الصدامية، وأظهر أن المملكة المغربية مستعدة لربط علاقات صداقة متينة مع البلدان الخليجية، لكنها لا يمكن أن تكون تابعة لأي دولة مهما كان ثقلها في الأزمات التي تهدد دول أخرى.

كانت ردة الفعل الإماراتية والسعودية تحديداً، صدامية تجاه الموقف المغربي، بلغت حد استهداف مصالحه، على غرار التصويت لصالح الملف الأمريكي الكندي المكسيكي المشترك لاحتضان كأس العالم 2026

لصالح الملف الأمريكي الكندي المكسيكي المشترك لاحتضان كأس العالم 2026 خلال التصويت الذي تم سنة 2018، وكذا، شروع بعض وسائل الإعلام الخليجية في التعاطي مع قضية الصحراء بمنطق مختلف يمس بالوحدة الترابية للمملكة، وهو ما جعل المغرب يدخل في خلاف حاد مع السعودية والإمارات تحديدا، حيث سحب سفيره من الرياض ثم من أبو ظبي دون إعلان رسمي، تلا ذلك حملات إلكترونية ضد المملكة من طرف «ذباب إلكتروني» إماراتي على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث تم استهداف رئيس الحكومة، حينها، سعد الدين العثماني، كما تم التحامل على الملك محمد السادس بحملات على موقع «تويتر».

كل ذلك لم يؤثر على اختيار المغرب الهدوء في مواجهة الأزمة، بعيدا عن شعبوية الهجوم الذي خاضته السعودية والإمارات تجاه المملكة، قبل أن تتجح الوساطة الكويتية في إنهاء الخلاف الخليجي مطلع 2021، ويعاد فتح قنوات التواصل من أجل طي صفحة أعقد أزمة خليجية – عربية منذ عقود، ونتيجة لذلك، أعادت هذه الدول ترتيب فوضاها الدبلوماسية مع المغرب، حيث أظهر هذه الأزمة وجاهة العاهل المغربي في التزام الحياد، ما سيُساهم في عودة العلاقات بين المملكة وكل بلدان الخليج إلى سابق عهدها.

كما أبانت الأزمة عن ديبلوماسية رزينة من العاهل المغربي الذي فضل الحياد الإيجابي في إيجاد حلول للأزمات العربية – العربية بعيدا عن الخلافات الصدامية، وأظهر أن المملكة المغربية مستعدة لربط علاقات صداقة متينة مع البلدان الخليجية، لكنها لا يمكن أن تكون تابعة لأي دولة مهما كان ثقلها في الأزمات التي تهدد دول أخرى.

هولندا.. كلٌ يهتم بقضاياه

لطالما كانت هولندا إحدى الدول الأوروبية المهمة بالنسبة للمغرب، ليس فقط لأن الأمر يتعلق بمملكتين تربط بينهما العديد من المصالح الاقتصادية، ولكن أيضا لأن هذا البلد يضم ما يقارب 420 ألف مغربي وفق الإحصائيات الرسمية الهولندية لسنة 2022، ما يمثل 2،4 في المائة من إجمالي السكان، نسبة كبيرة منهم قادمة من منطقة الريف، ما يفسر أن هولندا هي أيضا معقل العديد من اللاعبين بورقة الانفصال.

ولم تكن آمستردام من العواصم الأوروبية التي تمثل إزعاجا للرباط في السنوات الأولى من حكم الملك محمد السادس، بل كانت من بين الأماكن المفضل له لقضاء عطلته، وفي 2016 انتشرت بشكل كبير صور وفيديوهات للمئات من أفراد الجالية المغربية المتجمهرين أمام إقامة العاهل المغربي وسط العاصمة وهم ينتظرونه لمصافحته والتقاط الصور معه مرتديا لباسا رياضيا.

لكن البلدين سيدخلان مرحلت صدام امتدت لسنوات، كلمة السر فيها «سعيد شعو» البرلماني السابق من حزب العهد الديمقراطي عن دائرة الحسيمة خلال الفترة ما بين 2007 و2011، والذي ليس سوى قريب إلياس العماري، الأمين العام الأسبق لحزب الأصالة والمعاصرة ورئيس جهة طنجة تطوان الحسيمة خلال الفترة ما بين 2015 و2019، الرجل الذي كان مرشح لرئاسة الحكومة سنة 2016 بعدما كان يعتقد أنه قادر على إغلاق «قوس» حزب العدالة والتنمية.

وسيتحول شعو، فجأة، إلى «خصم» للنظام بعد تورطه في عمليات كبيرة لتهريب المخدرات نحو إسبانيا، وسبق لوزارة الخارجية المغربية أن أكدت أنه مطلوب للعدالة بموجب مذكرتي اعتقال صادرتين في 2010 و2015 بسبب اتهامه بـ«تكوين عصابة إجرامية والرشوة والاتجار الدولي في المخدرات»، لذلك ظلت السلطات المغربية تطالب بتسليمه بعد أن فرّ لهولندا، وهناك سيُعلن نفسه زعيما للمطالبين بتأسيس «جمهورية الريف».

وفي 2017 ستتغير لهجة المملكة تجاه آمستردام بسبب هذا الملف، لدرجة استدعاء السفير المغربي للتشاور، ما سيكون بمثابة إعلان صريح عن دخول البلدين مرحلة الصدام العلني، وفي دجنبر من سنة 2020 سيقول وزير الخارجية ناصر بوريطة إن هولندا «لا تزال البلد الوحيد في أوروبا الذي يقحم نفسه في أمور تعتبر شأنا داخليا للمغرب»، في إشارة إلى تعليق حكومتها على الأحكام القضائية الصادرة في حق معتقلي حراك الريف.

وكان التعامل المغربي مع هولندا نقطة البداية الواضحة في تحول لهجة الرباط تجاه بلدان الاتحاد الأوروبي، حيث ستختار نهج الندية القائمة على مبدإ صريح، هو عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية لكل بلد، وهي سياسة ستُؤدي إلى اتفاق بين البلدين على الابتعاد عن الشأن الداخلي لبعضهما البعض، بما يشمل ملف الريف، وذلك بناء على اتفاق وُقع منتصف سنة 2021، ثم ستأخذ العلاقات بُعدا إيجابيا جديدا حين أعلن وزير الخارجية الهولندي فوبكي هويكسترا، في ماي 2022 من مراكش، دعم بلاده لمقترح الحكم الذاتي المغربي في الصحراء.

إسبانيا.. صدام عنوانه الصحراء

على امتداد العقود التي تلت وفاة الجنرال فرانسيسكو فرانكو، والتي تزامنت مع استرجاع المغرب للصحراء، المستعمرة الإسبانية السابقة، أصبحت حالة المد والجزر في العلاقات بين الرباط ومدريد أمرا مُعتادا، وحتى عندما تتطور الأمور نحو الأسوأ كما حدث في أزمة جزيرة ليلى سنة 2002، يجد البلدان مسالك دبلوماسية لاستعادة العلاقات الطبيعية بينهما وتغليب المصالح الاستراتيجية التي يفرضها الجوار والحسابات الأمنية والاقتصادية.

لكن سنة 2021 ستكون منعطفا جديدا، سيجعل الإسبان يتأكدون بالملموس أن قواعد اللعبة في عهد الملك محمد السادس، بعد نحو عقدين من صدامه رئيس الوزراء اليميني مع خوسي ماريا أثار حول جزيرة ليلى، قد تغيرت، وأن المغرب أصبح أكثر صرامة في التعامل مع القضايا التي تهم وحدته الترابية، وأنه في سبيل ذلك مستعد لخوض معركة طويلة النفس مُتسمة بالعناد والندية مع بلد كان إلى وقت قريب يُنظر إليه على أنه متفوق جدا على جاره الجنوبي اقتصاديا وعسكريا، وكذا في لعب الأوراق الدبلوماسية.

ففي أبريل من سنة 2021 ستسمح إسبانيا لزعيم جبهة «البوليساريو» إبراهيم غالي بدخول أراضيها بشكل سري وبواسطة وثائق هوية جزائرية تحمل معلومات مُزيفة، حيثُ مُنح اسم محمد بن بطوش واعتُبر دبلوماسيا جزائريا، حتى يتفادى الملاحقة القضائية جراء شكايات وضعها ضده صحراويون حاملون للجنسية الإسبانية يتهمونه فيها بالتورط في الانتهاكات

الجسيمة لحقوق الإنسان بمُخيمات تندوف، كان ذلك في غمرة المفاوضات المغربية الإسبانية إثر تمديد الرباط ترسيم حدودها البحرية لتشمل السواحل المتوسطية لأقاليم الصحراء، المجاورة لأرخبيل الكناري.

وعجلت إسبانيا بتوضيح الأمر، على اعتبار أن غالي كان في وضع صحي حرج تطلب نقله للعلاج، مدعية أن الأمر «إنساني»، لكن الملك محمد السادس لم يكن مستعدا لسماع أي مبررات، وبسرعة استُدعيت سفيرة المغرب في مدريد، كريمة بن يعيش، إلى الرباط، ثم لعبت المملكة ورقة أخرى كانت بمثابة الصدمة لمدريد، حين رفعت يدها عن حراسة حدود سبتة، ما سمح للآلاف من المهاجرين غير النظاميين بدخول المدينة في غضون يومين، متسببين للإسبان في أكبر أزمة للهجرة غير النظامية في تاريخهم.

وعلم رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز أن العاهل المغربي الذي يتعامل معه اليوم، أكثر خبرة وحنكة وقدرة على الضغط على بلاده، مقارنة بالملك الشاب الذي تعامل مع أزمة 2002، لذلك عجل بإعفاء وزيرة الخارجية أرانتشا غونزاليس لايا في يوليوز من سنة 2021 باعتبارها العقل المدبر لدخول «بن بطوش» لكن ذلك لم يكن كافيا بالنسبة للعاهل المغربي، والذي عبر عن ذلك في خطابه بتاريخ 20 غشت من العام نفسه، حين أكد أن المغرب

+ ٠ ... ٠

إرهاصات الأزمة مع فرنسا بدأت قبل سنوات، وتحديدا سنة 2014، حين **حاول القضاء الفرنسي ضبط وإحضار المدير العام لمراقبة التراب الوطني، عبد اللطيف الحموشي،** في قضية حركها ضده الرياضي زكرياء مومني

«لا يقبل المس بمصالحه العليا، لكنه يحرص على إقامة علاقات فعالة ومتوازنة خاصة مع دول الجوار، وهو نفس المنطق الذي يحكم توجهنا اليوم في علاقتنا مع جارتنا إسبانيا».

وطيلة عام تقريبا، قاد الملك مسارا دبلوماسيا يجمع بين التفاوض والضغط على مدريد، وفي 18 مارس 2022 سيكون على البوليساريو والجزائر استقبال مفاجأة غير سارة، بل صادمة، حين بعث سانشيز برسالة إلى الملك محمد السادس رسالة يعلن فيها أنه يعتبر مقترح الحكم الذاتي في الصحراء هو الأساس الأكثر واقعية وجدية ومصداقية لحل قضية الصحراء، قبل أن يسافر إلى الرباط في الشهر الموالي للاجتماع بالملك محمد السادس، ليعيد التأكيد على هذا الموقف ويرسم البلدان خارطة طريق جديدة قائمة على المصلحة المتبادلة والنأي عن القضايا الداخلية لبعضهما.

ألمانيا.. تحدٍ لزعيمة أوروبا

يوم 6 ماي 2021، فاجأ المغرب العالم ببلاغ شديد اللهجة يستهدف رأسًا جمهورية ألمانيا الاتحادية، إحدى أقوى دول العالم والتي كانت توصف آنذاك، في عهد المستشارة أنجلا ميركل، بأنها زعيمة أوروبا، كان البلاغ يُعلن القطيعة الدبلوماسية مع برلين، عبر استدعاء السفيرة زهور العلوي للتشاور، مع اتهام مباشر للألمان بتبني «مواقف عدائية تنتهك المصالح العليا للمملكة».

لم يكن الأمر معتادا، فلا يذكر أحدٌ قبل هذا التاريخ أن بلدا إفريقيا أو عربيا خاطب ألمانيا بمثل هذه اللهجة، لدرجة أن بعض التحليلات تعاملت مع الأمر بسخرية، في حين توقعت أخرى تراجع الرباط بسرعة عن هذا.

فرنسا.. لسنا حديقتك الخلفية!

لم تكن إسبانيا، وقبلها ألمانيا، سوى البداية في مسار «الندية» الذي اختارته الدبلوماسية المغربية للتعامل مع جوارها الأوروبي، فالمملكة استخدمت المنطق نفسه مع بلد كان يتعامل معها، إلى وقت غير بعيد، باعتبارها حديقته الخلفية، ففرنسا لم تكن المستعمر السابق للمغرب فقط، ولكنها أيضا كانت أكثر دولة استفادت من امتيازات اقتصادية بين ظهرانيه، قبل أن تتأكد تدريجيا أن استبدالها بشركاء آخرين ليس بالأمر الصعب، والحديث هنا عن الأمريكيين والإسرائيليين عسكريا والإسبان تجاريا، وربما الصينيون مستقبلا في مجال البنى التحتية.

والحقيقة أن إرهاصات الأزمة مع فرنسا بدأت قبل سنوات، وتحديدا سنة 2014، حين حاول القضاء الفرنسي ضبط وإحضار المدير العام لمراقبة التراب الوطني، عبد اللطيف الحموشي، في قضية حركها ضده الرياضي زكرياء مومني، إذ توجهت الشرطة الفرنسية إلى مقر السفارة المغربية في باريس محملة بمذكرة قضائية، لترد الرباط بتجميد اتفاقية التعاون القضائي بين

البلدين قبل أن تطوي باريس المشكلة بتوشيح الحموشي، الذي أضاف الملك إلى مسؤولياته الإدارة العامة للأمن الوطني، في رسالة مفادها أنه متشبث برجال ثقته.

وبدأت ملامح الأزمة الجديدة في الظهور عقب إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء أواخر 2020، ثم مع توالي دعم دول الاتحاد الأوروبي الصريح لمقترح الحكم الذاتي، وكانت الرباط تنتظر من باريس خطوة مماثلة، لكن الرئيس إيمانويل ماكرون، الذي كان يرغب في الحفاظ على علاقات يراها «متوازنة» بين الرباط والجزائر التي تربطها مع باريس أيضا العديد من المصالح الاقتصادية، سيجد نفسه في مأزق مع البلدين.

ومرة أخرى سيكون الملك مطالبا بالتعامل مع دولة تعتقد أنها في مرتبة أعلى من المغرب، لدرجة إعطاء التعليمات وإصدار العقوبات، وذلك حين أعلنت حكومة ماكرون، في أواخر شتنبر 2021، تقليص التأشيرات المسلمة للمواطنين المغاربة والجزائريين بنسبة 50 في المائة، وبنسبة 30 في المائة بالنسبة للتونسيين، بسبب «عدم تعاونها» بخصوص ترحيل الأشخاص المغاربيين غير المرغوب فيهم من طرف السلطات الفرنسية.

ودخل المغرب مرحلة الأزمة مع فرنسا بشكل واضح منذ ذلك التاريخ، لكن ما زاد الطين بلة هو وقوف حزب «النهضة» الذي يقوده ماكرون، وراء إدانة البرلمان الأوروبي للرباط بخصوص

>>

لكن ما زاد الطين بلة هو وقوف حزب «النهضة» الذي **يقوده ماكرون**، وراء إدانة البرلمان الأوروبي للرباط بخصوص قضايا تتعلق **بحرية الصحافيين، والتحقيقات المرتبطة بادعاءات استخدام برنامج التجسس الإسرائيلي «بيغاسوس»**

قضايا تتعلق بحرية الصحافيين، والتحقيقات المرتبطة بادعاءات استخدام برنامج التجسس الإسرائيلي «بيغاسوس»، وهي أمور لم تُفلح زيارة وزيرة الخارجية الفرنسية، كاثرين كولونا، إلى الرباط، في دجنبر 2022، ولا حتى إصرار ماكرون على أنه بعيد عن قرارات البرلمان الأوروبي، في فبراير 2023، في إقناع الرباط بطي صفحتها.

ويبدو أن الآية انقلبت في الأشهر الماضية، فالقصر الملكي المغربي هو الذي أصبح يتعامل بـ«تعال» مع «الإليزي»، إذ رغم إعلان ماكرون شخصيا أنه سيزور المغرب في أكتوبر 2022، ثم إعلان خارجيته مرارا أن الزيارة ستكون في الربع الأول من سنة 2023، إلا أن الملك يتجاهل إلى الآن تحديد موعد لهذه الزيارة، بل وَجّه رسالة أخرى للرئيس الفرنسي، حين استقبل رئيس الحكومة عزيز أخنوش زعيم حزب الجمهوريين المرشح المستقبلي المحتمل للانتخابات الرئاسية، إريك سيوتي، في ماي الماضي، في خطوة تشي بأن الرباط صارت من الآن تستعد لمرحلة ما بعد ماكرون.

بمناسبة عيد العـــرش المجـــيد

الـــذي يصـــادف هـذه السنة الذكرى الـــرابعـــة والعشريـــن لتربع

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

على عرش أسلافه الـميامين،

يتشرف المدير العام لـمجموعة صندوق الإيداع والتدبير أن يتقدم،

باسمه وباسم مستخدمي المجموعة

بأحر التهاني وأخلص المتمنيات، راجيا من الله تعالى أن يعيد هذه الذكرى الغالية بموفور

الصحة والسعادة

على **جلالة الملك أطال الله في عمره**

وعلى ولي عهده الأمير مولاي الحسن والأمير الجليل مولاي رشيد

وعلى كافة أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

صندوق الإيداع والتدبير
CAISSE DE DÉPÔT ET DE GESTION

من أجل مغرب المستقبل

عملية الكركارات.. حين أثبت الملك أنه مستعد لتحريك الجيش نحو الصحراء في أي لحظة

سنة 2020

استفاق المغاربة يوم 13 نونبر 2020 على خبر غير معتاد، ففي الوقت الذي كانت فيه مشاهد عناصر الجيش التي انتشرت في العديد من المدن المغربية ضمن جهود تطويق جائحة «كوفيد 19»، غير مألوفة لجل المواطنين الذين لم ير كثيرٌ منهم يومًا المدرعات وهي تجوب الشوارع، كانت القوات المسلحة الملكية يومها تتدخل ميدانيا في الصحراء وتُنهي احتلال عناصر «البوليساريو» للطريق البري الوحيد الرابط بين المغرب وموريتانيا. لقد بدا وكأن المملكة تستعد لحرب توقفت منذ بداية التسعينات، وأظهرت أن نوايا العاهل المغربي بخصوص هذا الملف، لا تقف عند حدود العمل الدبلوماسي فقط.

كانت تلك نقطة فاصلة في زمن حكم الملك محمد السادس، ومُنعطفا حاسما في التعامل مع ملف الصحراء، الذي سيقول عنه العاهل المغربي بعدها إنه «المعيار الواضح والبسيط» الذي تقيس به المملكة «صدق الصداقات ونجاعة الشراكات». أما شرقا، فستُفسد العملية الميدانية في الكركارات خطة كان يُتوقع لها أن تكون طويلة الأمد، تسمح للسلطات الجزائرية الجديدة هناك بلفت الأنظار إلى «الخطر القائم على الحدود» بسبب «الحرب» التي كانت تتوقع اندلاعها بين الجيش المغربي وميليشيات الجبهة الانفصالية، إلى حين الانتهاء من إغلاق ملف حراك 2019.

محاولة جزائرية لتصدير الأزمة

لم تبدأ حكاية «الكركارات وما بعدها» من يوم العملية الميدانية، ولا حتى قبل ذلك بأسابيع حين وصل العشرات من عناصر «البوليساريو» إلى الطريق البري الرابط بين المغرب وموريتانيا، بل إن الأمر مرتبط ارتباطا عُضويا بحراك 2019 في الجزائر الذي أدى إلى استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، المريض والمُقعد، بعدما تحولت الاحتجاجات ضد ترشحه لعهدة رئاسية خامسة إلى مسيرات حاشدة غاضبة من تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلد النفطي والغازي، رافعة شعار «يتنحاو كاع»، الذي لخص مطالب الشارع برحيل النظام الحاكم بسياسييه وعسكرييه، في الوقت الذي اختارت فيه الدبلوماسية المغربية التي يقودها الملك محمد السادس، سياسة الحياد، لدرجة أن الخارجية أصدرت بلاغا شديد اللهجة ضد صلاح الدين مزوار، وزير الخارجية السابق، حين تطرق إلى الأمر بصفته رئيسا للاتحاد العام لمقاولات المغرب، ما أدى إلى استقالته.

وفي 19 دجنبر من سنة 2019 سيُنصَّبُ عبد المجيد تبون إلى رئيسا للبلاد، وبعدها بأربعة أيام سيُغادر الحياة رئيس أركان الجيش والرجل الأقوى في البلاد حينها، أحمد قايد صالح، ليحل محله قائد القوات البرية السعيد شنقريحة، الجنرال المعادي بشكل صريح للمغرب، والذي سيشرع في تطويق حراك 2019 استنادا إلى 3 أمور أساسية، الأول، استغلال جائحة كورونا لمنع الاحتجاجات في الشارع، والثاني، الاستعانة بالجنرالات السابقين بمن فيهم المتورطون في العشرية السوداء، والذين كانوا مطاردين قضائيا في عهد قايد الصالح، والثالث، العمل على تصريف الأزمة، عبر بروباغندا تتحدث عن التهديد القادم من المغرب بسبب قضية الصحراء.

تحرك ميداني غيّر قواعد اللعبة وخلط أوراق الجزائر وحوَّل قضية الوحدة الترابية إلى «معيار لصِدق الصداقات»

وإلى جانب الخطاب الداعم للبوليساريو من تبون وشنقريحة منذ وصولهما إلى كرسي السلطة، كان هناك تحرك ميداني يهدف إلى خلط الأوراق بالمنطقة، حيث لم تجد الجزائر أنسب من فتح ملف الكركارات مُجددا، وهي المنطقة التي حاول المغرب تحريك قوات الجيش والدرك باتجاهها في غشت من سنة 2016، وتحديدا في المنطقة المعروفة بقندهار، بعمق 5 كيلومترات داخل المنطقة العازلة منزوعة السلاح جنوب الجدار الأمني، بهدف السيطرة على عمليات التهريب، لكن الأمم المتحدة رفضت ذلك.

وكانت «البوليساريو» قد حركت عناصرها إلى المنطقة، كنوع من «الرد» على المحاولات المغربية، لدرجة أنها أعلنت «السيطرة» على الطريق البري حين كانت تمنع شاحنات نقل البضائع من العبور إلا بعد أن تجبر سائقيها على إزالة لوحات الترقيم المغربية عنها وحذف أي خريطة تضم الصحراء إلى أراضي المملكة، وكاد الأمر أن يتحول إلى مواجهة بين القوات المغربية وميليشيات الجبهة، إلا أن الرباط استجابت لطلب الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، بالانسحاب في فبراير من سنة 2017، وفي أبريل من العام نفسه انسحبت «البوليساريو».

إلى جانب الخطاب الداعم للبوليساريو من تبون وشنقريحة منذ وصولهما إلى كرسي السلطة، كان هناك تحرك ميداني يهدف إلى خلط الأوراق بالمنطقة

البوليساريو تنساق وراء الوهم

في أكتوبر من سنة 2020، وبدعم صريح وعلني من السلطات الجديدة في الجزائر، عادت «البوليساريو» إلى الكركارات، من خلال إرسال العشرات من الموالين لها إلى الطريق الرابط بين المغرب وموريتانيا، الذي يعد الشريان البري الوحيد الذي يصل بين المملكة ومنطقة غرب إفريقيا، زاعمة أن الأمر يتعلق بـ«محتجين سلميين»، وأنها ستتحرك للدفاع عنهم «عسكريا» في حال ما هاجمتهم القوات المغربية. وطيلة 3 أسابيع

صَدَّقت «البوليساريو» أن المنطقة أصبحت تحت سلطتها.

كانت مشاهد عناصر الجبهة وهم يمنعون شاحنات البضائع المغربية من المرور في الاتجاهين، ثم وهم يخربون الطريق رافعين أعلام «البوليساريو» عليها، قاسية على الكثير من المغاربة الذين تساءلوا ما إذا كان الملك محمد السادس سيقف موقف المتفرج أمام هذا الوضع الذي يهدد سيادة المملكة، وفي المقابل كان أنصار الجبهة منتشين بفيديوهات «رفاقهم» الذين وصلوا إلى المحيط الأطلسي لأول مرة مستمتعين بمياهه وثروته السمكية، معتقدين أن وضعا جديدا سيبدأ وأن الرباط صارت محرومة من الوصول إلى غرب إفريقيا عن طريق البر.

قاد الملك محمد السادس توجها جديدا بخصوص ملف الصحراء، مستمرا في نهج سياسة اليد الممدودة للجزائر، لكن مع التأكيد على أن مغربية الصحراء ليست أمرا يقبل النقاش، وكان ذلك هو الأساس لتحولات كبرى في المنطقة

وجاء تقرير مجلس الأمن في 30 أكتوبر 2020 بعبارة واضحة تدعو إلى «الامتناع عن أي أعمال من شأنها زعزعة استقرار الوضع في الصحراء»، وتلا دعوة غوتيريش لعناصر «البوليساريو» بالخروج من المنطقة، لكن الجبهة اعتبرت أن كل ذلك يمثل «انحيازا» للأمم المتحدة والدول الكبرى للصف المغربي، ملوحة بالعمل المسلح في حال ما تحركت القوات المسلحة الملكية باتجاه عناصرها. وفي الوقت الذي اعتقد فيه كثيرون أن الأزمة قد تطول، جاء صباح يوم 13 نونبر 2020 بواقع جديد مختلف تماما.

في أكتوبر من سنة 2020، وبدعم صريح وعلني من السلطات الجديدة في الجزائر، عادت «البوليساريو» إلى الكركارات، من خلال إرسال العشرات من الموالين لها إلى الطريق الرابط بين المغرب وموريتانيا، الذي يعد الشريان البري الوحيد الذي يصل بين المملكة ومنطقة غرب إفريقيا

ساعة الصفر.. الجيش في الكركارات

في تلك الجمعة، أبدى المغرب بشكل علني لأول مرة في عهد الملك محمد السادس، وبطريقة غير معهودة منذ الانتهاء الرسمي للأعمال القتالية قبل 30 عاما، أنه مستعد للقيام بتدخل عسكري في الصحراء عندما لا تُفلح الدبلوماسية والوساطة الأممية في إعادة الأمور إلى وضعها، حيث تحركت القوات المسلحة الملكية إلى الكركارات، وفي ظرف وجيز استطاعت استعادة السيطرة على المنطقة بعدما فَرّ الانفصاليون منها تاركين خلفهم بقايا أمتعتهم، وقبل انتصاف النهار كان الجيش المغربي يُعلن روايته للأحداث.

لم يكن الملك محمد السادس، بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، يرغب في أن يَظهر المغرب في مظهر البلد العدواني، وهو ما يفسر بلاغ للقيادة العامة للجيش الذي قال إن عناصر القوات المغربية أقاموا، ليلة الخميس – الجمعة، حزاما أمنيا من أجل تأمين تدفق السلع والأفراد عبر المنطقة العازلة للكركارات التي تربط بين المغرب وموريتانيا، وأوردت الوثيقة أن العملية «التي ليست لها نوايا عدوانية، تتم وفق قواعد التزام واضحة، تقوم على تجنب أي احتكاك مع أشخاص مدنيين وعدم اللجوء إلى استعمال السلاح إلا في حالة الدفاع الشرعي».

وأبرز البلاغ أنه «على إثر قيام نحو ستين شخصا مؤطرين من قبل ميليشيات البوليساريو المسلحة بعرقلة المحور الطرقي العابر للمنطقة العازلة للكركرات، التي تربط بين المملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية، ومنع الحق في المرور، أقامت القوات المسلحة الملكية حزاما أمنيا بهدف تأمين تدفق السلع والأفراد عبر هذا المحور».

وفي الوقت الذي كان فيه الملك يصنع للمغرب موقعا جديدا على خريطة الأمن والسلم الدوليين، من خلال العودة للاتحاد الإفريقي، والوساطة في الملف الليبي والتعاون الأمني غير المسبوق مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، خاطبت الرباط العالم بسرعة من خلال وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، التي قالت في بلاغها إنه «أمام الاستفزازات الخطيرة وغير المقبولة لميليشيات «البوليساريو» في المنطقة العازلة للكركرات في الصحراء المغربية، قرر المغرب التحرك، في احترام للسلطات المخولة له، وذلك بمقتضى واجباته وفي انسجام تام مع الشرعية الدولية».

وأوضحت الوزارة أن المملكة «بعد أن التزمت بأكبر قدر من ضبط النفس أمام استفزازات ميليشيات البوليساريو»، لم يكن أمامها من خيار آخر سوى تحمل مسؤولياتها من أجل وضع حد لحالة العرقلة الناجمة عن هذه التحركات وإعادة إرساء حرية التنقل المدني والتجاري»، مذكرة بأن الجبهة وميليشياتها، التي تسللت إلى المنطقة منذ 21 أكتوبر 2020، «قامت بأعمال عصابات هناك، وبعرقلة حركة تنقل الأشخاص والبضائع على هذا المحور الطرقي، وكذا التضييق باستمرار على عمل المراقبين العسكريين للمينورسو»، معتبرة أن هذه التحركات الموثقة «تشكل بحق أعمالا متعمدة لزعزعة الاستقرار وتغيير الوضع بالمنطقة، وتمثل انتهاكا للاتفاقيات العسكرية، وتهديدا حقيقيا لاستدامة وقف إطلاق النار».

الملك محمد السادس يُعلن واقعا جديدا

خلطت عملية الكركارات جميع الحسابات الجزائرية، وحتى بعدما أعلنت «البوليساريو» من جانب واحد الانسحاب من اتفاق وقف إطلاق النار الموقع مع الأمم المتحدة، وإعلان «الحرب» على المغرب بدعم جزائري مُعلن، استمرت الرباط في بسط سيطرتها على أجزاء جديدة من المنطقة العازلة، وأعاد المغرب تشكيل الجدار الأمني بضم أجزاء جديدة من المنطقة العازلة بما سمح له بإغلاق أي منفذ إلى الواجهة البحرية الأطلسية عبر هذه المنطقة.

وقاد الملك محمد السادس توجها جديدا بخصوص ملف الصحراء، مستمرا في نهج سياسة اليد الممدودة للجزائر، لكن مع التأكيد على أن مغربية الصحراء ليست أمرا يقبل النقاش، وكان ذلك هو الأساس لتحولات كبرى في المنطقة، أبرزها إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في إطار اتفاق ثلاثي وُقع بالقصر الملكي بالرباط، كانت الإدارة الأمريكية طرفا فيه من خلال إصدار الرئيس السابق دونالد ترامب مرسوما رئاسيا اعترفت بموجبه واشنطن بالسيادة المغربية على الأقاليم الصحراوية في دجنبر من سنة 2020.

وهكذا، أصبح الحسم في الموقف من قضية الصحراء بعد عملية الكركارات، مطلبا مغربيا مباشرا، أدى إلى سحب سفيرتي المغرب من ألمانيا وإسبانيا، الدولتان اللتان أنهتا الأزمة مع الرباط بإعلان دعم مقترح الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، وهو السيناريو الذي يتكرر الآن مع فرنسا، ولخصه الملك محمد السادس في خطابه في ذكرى ثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت 2022 حين قال «أوجه رسالة واضحة للجميع، إن ملف الصحراء هو النظارة التي ينظر بها المغرب إلى العالم، وهو المعيار الواضح والبسيط، الذي يقيس به صدق الصداقات ونجاعة الشراكات».

سنة 2020

جائحة كورونا.. معركة صحية عالمية بتبعات اجتماعية واقتصادية قادها الملك متسلحا بالموارد الذاتية للمملكة

وزير الصحة يحكي للصحيفة كيف واجهت المملكة الجائحة وما كسبته منها >>

بتاريخ 1 دجنبر 2019، أُعلن عن اكتشاف نوع جديد من فيروسات «عائلة كورونا»، بمدينة «ووهان» الصينية، وهو الفيروس الذي يُعرَف باسم فيروس المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة كورونا 2 (سارس-كوف2-)، ويُسمَّى المرض الناتج عنه بفيروس كورونا المستجد (كوفيد 19). وفي مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن هذا المرض قد أصبح جائحة عالمية.

هذا الواقع، وضع العالم في مواجهة أكبر تحد دولي منذ عقود، وجعل من المغرب يدخُل في حالة «سكون اقتصادي» بعد توالي إغلاق الدول لحدودها الوطنية لمواجهة تداعيات الجائحة، كما تم تفعيل خلايا الرصد واليقظة الوبائية التابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، لمحاولة التعامل مع مستجدات انتشار الفيروس على المستوى الدولي واحتمالية وصوله إلى المغرب عبر المنافذ الحدودية من خلال المسافرين القادمين من مختلف الدول من بينها الصين، مصدر الجائحة.

ولمواجهة هذا الوضع المعقد الذي جعل العالم يواجه وضعية استثنائية لم يعهدها، وأدخل المغرب ضمن تحديات صعبة عليه مواجهتها، ترأس الملك، بتاريخ 27 يناير 2020، بالقصر الملكي بالرباط، جلسة عمل مخصصة لوضعية المواطنين المغاربة الموجودين بإقليم «ووهان» الصيني، الذي وضعته السلطات الصينية تحت الحجر الصحي، بسبب ظهور فيروس «كورونا».

وهكذا، أعطى الملك تعليمات لإعادة المائة مواطن مغربي الذين كان أغلبيتهم من الطلبة، ممن حوصروا داخل إقليم «ووهان» بسبب الإغلاق، حيث أشرف الملك، شخصيا، على تفاصيل إعادتهم إلى أرض الوطن، كما أمر بأن تُتَّخذ التدابير اللازمة على مستوى وسائل النقل الجوي، والمطارات، والبنيات التحتية الصحية الخاصة للاستقبال، مع إصدار تعليمات لرئيس الحكومة، ومختلف المسؤولين الحاضرين، كل في مجال اختصاصه، بتأمين المتابعة والتنسيق اللازمين.

الملك يدرك مبكرا أن البلاد عليها أن تواجه كورونا بمواردها الذاتية

مع تسارع الأحداث حول انتشار الفيروس عالميا، كان الملك محمد السادس يدرك أن البلاد دخلت في أكبر تحد لها، وعليها أن تخوضه لوحدها كما فعلت العديد من الدول وفْق التحولات التي أحدثتها الجائحة، التي دفعت بالعديد من الدول لغلق حدودها الوطنية، والانكماش على نفسها، والتوقف عن تصدير منتوجاتها لتحقيق الاكتفاء الذاتي لمواطنيها، ومواجهة الجائحة بامكانياتها الذاتية، وذلك ما على المغرب أن يفعله.

ويحكي وزير الصحة والحماية الاجتماعية، خالد آيت الطالب لـ «الصحيفة»، أنه منذ بداية الجائحة العالمية وحتى قبيل تسلل الفيروس التاجي إلى المغرب واقتراب الخطر غير المسبوق، «كانت للملك نظرة استباقية جعلته منذ ذلك الحين يحرص شخصيا على تتبع وضعية المغاربة في مدينة ووهان الصينية، مع اطلاعه على تطور الوضعية الوبائية لهذا الفيروس المستجد عبر العالم وإمكانية وصوله إلى بلادنا.» وأكد الوزير أن انخراط عاهل البلاد وتوليه شخصيا مهمة تدبير خطر فيروس غير معروف، ويجهل العالم كيفية التعامل معه، جنّب المغرب سيناريوهات أسوأ.

ومنذ الإعلان عن الفيروس كجائحة، ضاعف المغرب جهوده في الرصد والتتبع الآني لكل التطورات والمستجدات المتعلقة بهذا الطارئ الصحي العالمي غير المسبوق، وبادرت السلطات العمومية، فور اكتشاف الوباء بجمهورية الصين، إلى تشكيل لجنة مشتركة تتشكل من وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، والدرك الملكي، ومصالح الطب العسكري، ووزارة الداخلية، والوقاية المدنية، ومتدخلين آخرين، لتتبع الوضعية الوبائية واتخاذ التدابير والاجراءات الاحترازية الوقائية استعدادا لأي تسلل محتمل للفيروس إلى المملكة.

> **اتخذ الملك محمد السادس قرار إعلان حالة الطوارئ الصحية بتاريخ 19 مارس 2020، وهو القرار الذي اعتبره آيت الطالب، «قرارا استباقيا جَنَّب المغرب أسوأ السيناريوهات وقلل من آثار الأزمة الصحية»**

وتم خلال المرحلة الأولى لتدبير الجائحة، تعزيز المنظومة الصحية الوطنية بمختلف وسائل الرصد والمراقبة وتفعيل خلايا الاستجابة على مستوى المديريات الجهوية، والمندوبيات الإقليمية، وكذا المراكز الاستشفائية الجامعية، وإمدادها بالموارد البشرية المتخصصة في الوبائيات، قبل أن يتم في فترة لاحقة تدعيم المختبرات والمؤسسات الصحية بالأجهزة البيوطبية ومستلزمات إجراء التحاليل المخبرية، وتوسيع نطاق إجرائها بعدما كانت تتم في مدينتي الرباط والدار البيضاء.

وفي 2 مارس من سنة 2020، تم رصد أول حالة لفيروس «كوفيد 19» في المغرب، حيث تم إبلاغ القصر الملكي، بهذا المستجد، من أجل اتخاذ قرارات تناسب الوضع الذي كان يتأزم دوليا، وهو ما تم فعليا، حيث اتخذ الملك محمد السادس قرار إعلان حالة الطوارئ الصحية بتاريخ 19 مارس 2020، وهو القرار الذي اعتبره آيت الطالب، «قرارا استباقيا جَنَّب المغرب أسوأ السيناريوهات وقلل من آثار الأزمة الصحية».

وبالموازاة مع هذا، أعطى الملك محمد السادس، بتاريخ 15 مارس 2020، تعليماته للحكومة قصد الإحداث الفوري لصندوق خاص لتدبير مواجهة وباء فيروس «كورونا»، الذي وفرت له اعتمادات بمبلغ عشرة ملايير درهم، خُصص من جهة، للتكفل بالنفقات المتعلقة بتأهيل الآليات والوسائل الصحية، سواء فيما يتعلق بتوفير البنيات التحتية الملائمة أو المعدات والوسائل التي تتعين اقتناؤها بكل استعجال.

قرارات ملكية خففت الأزمة الاقتصادية

طبع تدبيرَ جائحة فيروس كورونا بالمغرب نوعٌ من التكافل والتآزر بين مختلف قوى المجتمع المغربي. وبأمر من الملك محمد السادس، «تم توجيه الحكومة لاتخاذ خطوات جريئة وذات أثر مباشر على المجتمع، وعلى رأسها الحفاظ على الصحة العامة للمواطنين وضمان توفر العلاج، والتكفل بكل الحالات المصابة بشكل مجاني، كما وَجّه تعليماته لتوفير الموارد البشرية الضرورية للمشاركة في جهود التصدي للفيروس، فضلا عن التفضل بتوجيه الحكومة إلى توفير كل الدعم للمنظومة الصحية وإمدادها بما يتطلبه تدبير الجائحة سواء على مستوى تأمين الأدوية والمعدات الطبية، وكذا مراكز التكفل بالمصابين»، يقول وزير الصحة والحماية الاجتماعية المغربي، حول تدبير العاهل المغربي للبوادر الأولى للجائحة.

وبالموازاة مع هذه التدابير، اعتمدت المملكة على المصداقية في التواصل، إذ ظلت السلطات العمومية في تواصل دائم مع المواطنين لتتبع الحالة الوبائية بكل دقة، كما عرفت المملكة تعبئة كبيرة، إذ تزايد منسوب انخراط كل القوى المجتمعية في تفعيل التدابير الاستباقية لمحاربة الوباء، والمساهمة فيها بكل مسؤولية ووطنية لتشمل المبادرات الإنسانية، مما حقق إجماعا فريدا لحماية الأمن الصحي بالبلاد، ودعم جهود السلطات العمومية في تحصين المواطنين والمواطنات من جائحة فيروس كورونا المستجد.

> بأمر من الملك محمد السادس، تم توجيه الحكومة لاتخاذ خطوات جريئة وذات أثر مباشر على المجتمع، **وعلى رأسها الحفاظ على الصحة العامة للمواطنين وضمان توفر العلاج**، والتكفل بكل الحالات المصابة **بشكل مجاني**

وسهر الملك محمد السادس، بحسب ما أكده الوزير آيت الطالب لـ«الصحيفة»، على مواكبة مختلف الإجراءات وسيرورة التصدي للأزمة سواء على مستوى تدبيرها الصحي أو الاجتماعي والاقتصادي، مشيرا إلى أن عاهل البلاد كان «يترأس جلسات عمل تخصص لتتبع تدبير انتشار وباء فيروس كورونا ببلادنا، منذ بداية انتشاره على الصعيد العالمي، ومباشرة بعد ظهور الحالات الأولى على التراب الوطني، كما يؤكد مرارا على ضرورة مواصلة اتخاذ مزيد من الإجراءات لمواجهة أي تطور محتمل لهذا الفيروس، مع إعطاء الأولوية لجهود إنقاذ وحماية المواطنين».

وأشار آيت الطالب وهو يحكي عن تفاصيل تدبير الملك محمد السادس لأزمة كورونا، إلى أن عاهل البلاد «كان يستفسر عن آخر تطورات الوضعية الصحية ببلادنا، والطاقة الاستيعابية للمستشفيات والوحدات الصحية، بمختلف جهات المملكة، وكذا توفير جميع مستلزمات السلامة الصحية، بما في ذلك مواد التعقيم والأدوية».

> كما عمل الملك محمد السادس على **توجيه الحكومة إلى تحويل الصناعات المحلية نحو إنتاج الأقنعة الواقية واختبارات الكشف بأياد مغربية**، وكذا، تأهيل المؤسسات الاستشفائية وتعزيز البنيات الصحية المخصصة لاستقبال والتكفل بالمصابين بالفيروس.

وعمل الملك على مواكبة مختلف الإجراءات ودعا إلى تنسيق الجهود بين مختلف القطاعات المدنية والعسكرية والقطاع الخاص، للوقوف صفا واحدا في مواجهة فيروس شرس ومتجور ولا يمكن مجابهته إلا بالتعاضد والتكافلين جميع القطاعات، كما حرص الملك، على الرفع من قدرات المنظومة الصحية الوطنية في مواجهة هذا الوباء، إذ أصدر تعليماته لمصالح الصحية العسكرية قصد وضع المراكز الطبية المجهزة، التي سبق أن أمر بإحداثها لهذا الغرض، بمختلف جهات المملكة، رهن إشارة المنظومة الصحية بكل مكوناتها، كما أكد وزير الصحة، وذلك لتخفيف الضغط على المؤسسات الصحية العمومية التي التزمت بدورها بمواصلة تقديم الخدمات الطبية والتمريضية الأساسية لمواطنين طيلة مدة الجائحة خلال فرض الحجر الصحي.

وفي الوقت الذي شهد فيه العالم فوضى كبيرة لتوفير مستلزمات مواجهة جائحة عالمية أربكت سلاسل التوريد الدولية، وأنتجت حالات قرصنة كثيرة لموارد طبية وغذائية لصالح الدول الغنية على حساب الدول الفقيرة التي بقيت تواجه الجائحة بدون امكانيات وموارد كبيرة، عمل الملك على فتح قنوات تواصل مع العديد من رؤساء الدول، من بينها الصين، حيث أجرى اتصالات شخصية، مع الرئيس الصيني، شي جين بينغ، لتوفير المعدات الطبية ووسائل الكشف المخبري عن الإصابة بـ«كوفيد 19» ولدعم المنظومة الصحية الوطنية، وتأمين حصول المغرب على المستلزمات الطبية في وقت شهد فيه العالم تنافسا وصراعا شرسا بين الدول من أجل الحصول على الأدوية التي كانت مستخدمة في البروتوكول العلاجي، وكذا الأجهزة البيوطبية المخصصة لغرف الإنعاش وإجراء التحاليل المخبرية، وغيرها من الوسائل والتجهيزات. كما عمل الملك محمد السادس على توجيه الحكومة إلى تحويل الصناعات المحلية نحو إنتاج الأقنعة الواقية واختبارات الكشف بأياد مغربية، وكذا، تأهيل المؤسسات الاستشفائية وتعزيز البنيات الصحية المخصصة لاستقبال والتكفل بالمصابين بالفيروس.

قرارات ملكية لمواجهة تداعيات الجائحة بأقل الخسائر

يرى وزير الصحة والحماية الاجتماعية أن سر نجاعة التجربة المغربية في مواجهة تفشي وباء كورونا المستجد، هو وحدة مصدر القرار المتمثل في تعليمات الملك محمد السادس، الذي رأى أن الأمن الصحي للمواطنين يعد أولوية، حيث أشرف على كل التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية. هذه التدابير الاستباقية التي أطلقها الملك محمد السادس قبل تسجيل أول إصابة، ثم القرارت الحاسمة بعد تأكد الإصابة الأولى، حظيت بإشادة كبيرة في التعامل مع وضع استثنائي كان يحتاج لقرارات استثنائية، لهذا، قرر الملك، إلى جانب إجراء دعم القطاع الصحي والإجراءات الاجتماعية المصاحبة، مثل إلزامية ارتداء الكمامات الوقائية، وضعَ سيناريوهات واقعية للتعامل مع الجائحة جنبت المغرب الأسوأ كما حصل مع العديد من دول العالم التي تتوفر على أنظمة صحية واجتماعية جد متطورة.

وفي هذا السياق خصص العاهل المغربي خطاب الذكرى الـ67 لـ«ثورة الملك والشعب»، ليدعو المواطنين إلى استحضار روح المواطنة التي سادت آنذاك، وذلك من أجل مواجهة معركة آنية، تمثلت في وباء كورونا، حيث أكد في خطابه أنه «بدون سلوك وطني مثالي ومسؤول، من طرف الجميع، لا يمكن الخروج من هذا الوضع، ولا رفع تحدي محاربة هذا الوباء».

وحمل الخطاب الملكي نبرة تحذير تراهن على التعبئة واليقظة، عندما قال في خطابه «إذا استمرت أعداد الإصابات بوباء كوفيد 19 في الارتفاع، فإن اللجنة العلمية المختصة بهذا الوباء

قد توصي بإعادة الحجر الصحي، بل وزيادة تشديده». وفي هذا الصدد، استحضر آيت الطالب في تصريحه لـ«الصحيفة»، الصدى الإيجابي الذي عبّرت عنه مكونات المواطنين مع خطاب أعلى سلطة في البلاد، انسجاما أيضا مع واقع التفاني الكبير لمختلف مكونات المنظومة الصحية في سبيل إنقاذ الأرواح والتصدي لهذا للوباء.

حملة التلقيح.. الملك يتلقى الجرعة الأولى

بعد الإعلان عن توصل الأبحاث إلى لقاح مضاد للفيروس، وبتعليمات ملكية، انخرط المغرب في جهود التجارب السريرية وتأمين الحصول على الجرعات الكافية لتلقيح مواطنيه، ليواصل تميزه في المعركة، بتنظيمه حملة تلقيح وطنية ضد كوفيد 19 مميزة وتتوفر على كل مقومات النجاح، وهو ما اعترفت به منظمة الصحة العالمية ونوهت به، كما أمر الملك محمد السادس بجعل اللقاح مجانيا للجميع دون استثناء.

وكان المغرب من البلدان الأولى التي وقعت على اتفاقيات لإجراء تجارب سريرية للقاحات مضادة لكوفيد 19، الأمر الذي يرجع فضله الكبير، بحسب وزير الصحة والحماية الاجتماعية، لـ «الملك محمد السادس، الذي تدخل شخصيا لتمكين بلادنا من الحصول على نسبة مهمة من جرعات التلقيح التي تم التوصل إليها، إذ دخلت بلادنا في سباق تأمين مخزون متنوع من التلقيح المضاد لفيروس، وهو ما مَكّن من تأمين تغطية تلقيحية كبيرة لمختلف الشرائح والفئات المستهدفة، حيث انطلقت العملية بتاريخ 22 يناير 2021 وما تزال مستمرة إلى يومنا هذا».

ولطمأنة المواطنين على نجاعة اللقاح المضاد لـ«كوفيد 19»، تلقى الملك محمد السادس، أولى جرعة منهي مشهد نقلته جميع وسائل الإعلام العمومية والخاصة، وهو ما ساهم، حسب وزير الصحة المغربي في «تشجيع المواطنات والمواطنين على الانخراط في هذه حملة التلقيح، ما أدى إلى تسجيل تراجع مهم في نسبة انتشار الفيروس ببلادنا، وتراجع عدد الإصابات اليومية بالوباء والوفيات الناجمة عنه، خاصة وأن هذه الحملة ساهمت بشكل كبير في خفض حالات الإصابة بالفيروس، ولاسيما الحالات الحرجة، ومكنت هذه الحملة من العودة إلى الحياة الطبيعية بشكل تدريجي.»

دروس كورونا.. أوراش إصلاحية

شكلت جائحة فيروس كورونا المستجد، فرصة حقيقة لتسليط الضوء على نقط ضعف وقوة المنظومة الصحية المغربية، وهو ما مهد لإجراء ثورة في هذا القطاع بقيادة الملك محمد السادس، تجسيدا لإرادته المُعبر عنها في أكثر من محطة للقيام بإصلاح جذري للمنظومة الصحية الوطنية، حيث أكد آيت الطالب أن الملك جعل إصلاح قطاع الصحة من المبادرات المستعجلة التي يجب مباشرته، وتم في هذا الصدد إخراج القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية الذي «يعتبر فرصة تاريخية لبناء نظام صحي بشحنة إنسانية قوية، أكثر صلابة وإنصافا، تماشيا مع ما يبتغيه العاهل المغربي الذي أمر بإجراء إصلاح جذري وعميق للمنظومة الصحية وتعبيد الطريق لتعميم التغطية الصحية والحماية الاجتماعية».

ويضيف الوزير المغربي في حديثه لـ«الصحيفة» أن هذا القانون الإطار «ترجمة فعلية لالتزام السلطات الحكومية المضمن في بنود قانون الإطار رقم 21.09 المتعلق بالحماية الاجتماعية الذي حدد الأهداف الأساسية لعمل الدولة في مجال الحماية الاجتماعية، والتي تعمل الحكومة بمختلف مكوناتها على تنزيله وفق الأجندة المسطرة له».

وشدّد المسؤول الحكومي، على أن عملية إعادة هيكلة القطاع الصحي، شكّلت «خطوة أساسية لرفع منسوب الثقة والمصداقية في المنظومة الوطنية الصحية التي تشهد اليوم، رغم إكراهات الظرفية وأوجه القصور والنواقص التي اعترتها على مدى السنوات الماضية، دينامية كبيرة لتقوية قدراتها على التنظيم والصمود وبلوغ السيادة والأمن الصحيين، واستحضار مبادئ حسن التدبير والحكامة الجيدة واستباق رهانات التعميم والاستدامة لورش الحماية الاجتماعية وجعل بلادنا نموذجا يحتذى به في هذا المجال على الصعيدين الإقليمي والدولي».

الجائحة تُعري الواقع وترفع ميزانية الصحة والتعليم وتؤسس للدولة الاجتماعية

وممّا لا شك فيه، فقد عرّت الجائحة الواقع المر وكشفت جليّا الاختلالات التي تعاني منها كل من المنظومة الصحية والتعليمية، وأيضا منظومة الحماية الاجتماعية، ما قاد المغرب وبتعليمات ملكية إلى استلهام دروس من نزر تجربته الخاصة وتدبيره للأزمة الصحية العالمية التي لا يزال يجابه تحدّياتها، وإطلاق مشروع الدولة الاجتماعية.

> + ⋯ ·
> من الدروس التي تعلمها المغرب من أزمة كورونا التي مازال العالم يتعافى منها تدريجيا، هي الحاجة إلى **تحقيق سيادة دوائية تجعل المملكة قادرة على تجاوز الأزمات الصحية المقبلة،** حيث عمل على تكوين مخزون استراتيجي وطني من الأدوية

ونبّه الملك محمد السادس، إلى هذه الاختلالات في خطاب العرش لسنة 2020، حينما أكد أن تداعيات أزمة كوفيد 19 «كشفت عن مجموعة من النواقص، خاصة في المجال الاجتماعي، ومن بينها حجم القطاع غير المهيكل، وضعف شبكات الحماية الاجتماعية، خاصة بالنسبة للفئات الأكثر هشاشة»، مؤشرا بذلك على مشروع الحماية الاجتماعية الذي ينبثق من روح دستور 2011 الذي يُنص في المادة 31 على «حق المواطنين في الحصول على قدم المساواة، على العلاج والعناية الصحية وعلى الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية».

وأعطى الملك محمد السادس إشارة انطلاق تنزيل أضخم مشروع اجتماعي في تاريخ المغرب الحديث، ويتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية على جميع المغاربة، بميزانية سنوية قُدّرت بـ 51 مليار درهم منها 23 مليار درهم ستمول من الميزانية العامة للدولة.

وكان أول تحدّ جابهته الدولة لتنزيل ورش تعميم التغطية الصحية الملكي، هو ضعف معدل التأطير الطبي والعجز الكبير في الموارد البشرية وعدم تكافؤ توزيعها الجغرافي، ما دفع المغرب نحو تعزيز الإمكانات والقدرات الطبية الوطنية، ومواجهة النقص في الأطر الصحية التي يقتضيها نجاح هذا الإصلاح، عبر فتح مزاولة مهنة الطب أمام الكفاءات الأجنبية، وتحفيز المؤسسات الصحية العالمية على العمل والاستثمار في القطاع الصحي بالمملكة، وتشجيع التكوين الجيد وجلب الخبرات والتجارب الناجحة. ولهذا، كانت أولى بوادر الإصلاح، بناءً على الرؤية الملكية، قد انطلقت بقرار رفع الحكومة لميزانية الصحة والتعليم برسم قانون المالية سنة 2021 بمقدار 4 مليارات درهم للتعليم، ومليارين درهم لقطاع الصحة، في جانب استفادتهما من 3500 فرصة عمل جديدة برسم السنة المالية 2021، قبل أن يتم رفع الرقم مرة أخرى في 2022، من خلال رصد غلاف المالي إجمالي بـ 23 مليارا و551 مليون درهم، أي بزيادة قدرها ثلاثة ملايير و741 مليون درهم ونسبة قدرت بـ19 بالمائة مقارنة بميزانية سنة 2021، إضافة إلى إحداث 5500 منصب مالي جديد، تم أخيرا عرف مشروع قانون مالية 2023 بدوره، زيادة قدرها 4,58 مليار درهم أي بنسبة 19,5 في المائة، وهذا يعني أن الدولة بدأت فعليا وبتوجيهات ملكية تولي اهتماما خاصا لقطاعي الصحة والتعليم، في سبيل تأهيل منظومتهما وتدارك الأخطاء المتوارثة التي عمّقت الجروح الاجتماعية للمغرب وعرقلت مسار التنمية المنشود.

> << **كان المغرب من البلدان الأولى التي وقعت على اتفاقيات لإجراء تجارب سريرية للقاحات مضادة لكوفيد 19**

السيادة الدوائية للمغرب والقارة الأفريقية في صلب الورش الملكي

من الدروس التي تعلمها المغرب من أزمة كورونا التي مازال العالم يتعافى منها تدريجيا، هي الحاجة إلى تحقيق سيادة دوائية تجعل

المملكة قادرة على تجاوز الأزمات الصحية المقبلة، حيث عمل على تكوين مخزون استراتيجي وطني من الأدوية، وجعله في متناول كافة المغاربة عبر تخفيض الضريبة على القيمة المضافة للأدوية، وتخفيض الرسوم على المنتجات الصحية، والمستلزمات واللوازم الطبية وشبه الطبية المستوردة، فضلا عن إنشاء مصنع لإنتاج، شرع فعليا في عملية التصنيع والإنتاج بإقليم بن سليمان.

وسيساهم هذا المشروع الهيكلي، في تأمين السيادة اللقاحية للمملكة ولمجموع القارة الإفريقية، وذلك في إطار تنفيذ رؤية الملك الرامية إلى جعل المملكة قطبا بيوتكنولوجيا لا محيد عنه على الصعيد الوطني والإفريقي، وقادر على تأمين الاحتياجات الصحية للقارة على المدين القصير والطويل، من خلال إدماج البحث الصيدلاني والتطوير السريري، وتصنيع وتسويق المنتوجات البيو-صيدلية ذات الضرورة الكبرى.

ويهدف هذا المشروع على المدى المتوسط (ما بين 2022 و2025)، إلى نقل التعبئة المعقمة وتصنيع المواد النشطة لأكثر من 20 لقاحا ومنتوجا للعلاجات الحيوية، من ضمنها 3 لقاحات مضادة لـ«كوفيد – 19»، لتغطية أكثر من 70 بالمائة من احتياجات المملكة وأكثر من 60 بالمائة من احتياجات القارة الإفريقية.

المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
Office National de l'Electricité et de l'Eau Potable

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

بمناسبة عيد العرش المجيد

يتشرف السيد المدير العام وكافة أطر ومستخدمي
المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

بتقديم آيات الولاء والإخلاص للسدة العالية بالله
حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
دام له النصر والتمكين

ويغتنم هذه المناسبة السعيدة لتجديد تعلقه المتين بالعرش العلوي المجيد وتجنده الدائم وراء عاهله المفدى من أجل البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة السعيدة

سائلا الله تعالى أن يحفظه بما حفظ به الذكر الحكيم ويشد أزره بولي عهده الأمير الجليل مولاي الحسن وبالأمير السعيد مولاي رشيد وبسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

أعقـد أزمـة مع الجزائـر منـذ حرب الرمال سنة 1963

منذ أن نُصب عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية في الجزائر، في دجنبر من سنة 2019، كان واضحا أن حالة «اللاسلم واللاحرب» التي طبعت أغرب فترات العلاقات الجزائرية المغربية في زمن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والملك محمد السادس، اللذان أوصلتهما الأقدار إلى الحكم معا سنة 1999، ستنتهي في القريب العاجل، وستحل محلها فترة «الحرب الصريحة» في المعترك الدبلوماسي على الأقل.

لقد اختار تبون منذ اليوم الأول لتسلمه مهامه الإعلان بصراحة أن قضية الصحراء توجد ضمن أولى أولوياته، وهو الذي وصفها خلال حفل التنصيب بأنها «قضية تصفية استعمار»، وفي المقابل اختار الملك محمد السادس التعامل بحذر مع ما يجري في الجزائر، مُركزا على ثنائية اليد الممدودة لجيرانه الشرقيين من جهة، والحسم الميداني ضد تجاوزات جبهة «البوليساريو» الانفصالية من جهة أخرى.

الصحراء.. مبتدأ الأمر ومُنتهاه

مع وصول الجنرال السعيد شنقريحة إلى منصب رئيس أركان الجيش، عقب رحيل سلفه أحمد قايد صالح أياما بعد تنصيب عبد المجيد تبون، أصبحت الصورة أوضح، فالأمر يتعلق برجل لم يكن يجد حرجا في دعوة «البوليساريو» إلى خوض حرب مع المغرب وهو بعدُ لا يزال قائدا للقوات البرية، ليشكل مع تبون الثنائي الذي يحكم الجزائر تحت شعار «كل الشر مصدره المغرب».

لقد كان الاثنين ينتظران فقد الشرارة الأولى لدفع الجبهة الانفصالية إلى خوض حرب بالوكالة نيابة عنها، ولمَ لا دخول الجيش الجزائري أيضا فيها تحت قيادة عسكري عاش بشكل شخصي هزيمة حرب الرمال وحمل عقدتها وهو في عقده الثامن، واعتقد أن الفرصة تراءت له أخيرا «للانتقام» في أكتوبر من سنة 2020 عندما احتل عناصر البوليساريو الطريق البري الوحيد الرابط بين المغرب وموريتانيا في الكركارات.

لقد كانت لدى الجزائر حسابات تُفضي إلى أن المغرب مُخَيَّر بين الرضى بالأمر الواقع أو الدخول في حرب مباشرة مع «البوليساريو»، لكن الملك محمد السادس كانت لديه حسابات أخرى، اتضح أنها أكثر دقة وقدرة على فهم الواقع الميداني، لذلك كان قصر المرادية على موعد مع مفاجأة صادمة صباح يوم 13 نونبر 2020، وهو يرى القوات المسلحة الملكية تطرد الانفصاليين من الكركارات في عملية بدون دماء انتهت في بضع ساعات.

وبدا أثر هذه العملية واضحا على النظام الحاكم في الجزائر، فبعدها بيومين سيظهر شنقريحة على شاشة التلفزيون الرسمي وهو يخاطب الجنود قائلا «أعول على كل واحد وهو في منصبه، من الجندي البسيط إلى ما أعلى، لديكم مهمة شريفة، الدفاع عن حدودنا ضد الإرهاب، ضد المهربين، وضد حتى عدو كلاسيكي»، في إشارة إلى ضرورة الاستعداد للدخول في حرب مع المغرب.

لكن الملك كان يرسم لقضية الصحراء مسارا آخر، سيُغير الكثير من الأمور في المعادل، إذ في الوقت الذي ظلت فيه الجزائر و«البوليساريو» ترددان لازمة «إعلان

سنة 2021

الملك محمد السادس واجه قرار قطع العلاقات والتهديد بـ «الحرب» بالدعوة للعمل المشترك

الحرب على المغرب»

وإنهاء اتفاق وقف إطلاق النار الموقع مع الأمم المتحدة، جاء إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في دجنبر من العام نفسه الاعترافَ بالسيادة المغربية على الصحراء.

لقد تم هذا الأمر في إطار «صفقة» تم بموجبها توقيع مرسوم رئاسي من طرف ترامب قبل مغادرته البيت الأبيض، والذي لا زال معمولا به في عهد الرئيس الحالي جو بايدن رغم مساعي الجزائر للتراجع عنه، وفي المقابل جرى توقيع اتفاق ثلاثي مغربي أمريكي إسرائيلي أمام الملك محمد السادس بالقصر الملكي في الرباط، عاد به العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين المملكة وتل أبيب.

يد الملك الممدودة

بالرغم من أن الموقف الرسمي للمغرب يعتبر أن الجزائر هي الطرف الرئيسي في قضية الصحراء لا البوليساريو، إلا أنّ الملك محمد السادس ظل متشبثا بعدم مهاجمة جيرانه الشرقيين، وهو ما بدا واضحا في خطاب العرش يوم 31 يوليوز 2021، حين قال «نجدد الدعوة الصادقة لأشقائنا في الجزائر للعمل سويا، دون شروط، من أجل بناء علاقات ثنائية، أساسها الثقة والحوار وحسن الجوار، ذلك، لأن الوضع الحالي لهذه العلاقات لا يرضينا، وليس في مصلحة شعبينا، وغير مقبول من طرف العديد من الدول».

> لقد كانت لدى الجزائر حسابات تُفضي إلى أن **المغرب مُخَيَّر بين الرضى بالأمر الواقع أو الدخول في حرب مباشرة مع «البوليساريو»**، لكن الملك محمد السادس كانت لديه حسابات أخرى، اتضح أنها أكثر دقة وقدرة على فهم الواقع الميداني

ووجه الملك دعوة صريحة للجزائر لطي صفحة الماضي وفتح الحدود، موردا «فقناعتي أن الحدود المفتوحة هي الوضع الطبيعي بين بلدين جارين وشعبين شقيقين، لأن إغلاق الحدود يتنافى مع حق طبيعي، ومبدأ قانوني أصيل تكرسه المواثيق الدولية، بما في ذلك معاهدة مراكش التأسيسية لاتحاد المغرب العربي، التي تنص على حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بين دوله، وقد عبرت عن ذلك صراحة، منذ 2008، وأكدت عليه عدة مرات، في مختلف المناسبات، خاصة أنه لا فخامة الرئيس الجزائري الحالي، ولا حتى الرئيس السابق، ولا أنا، مسؤولين على قرار الإغلاق، ولكننا مسؤولون سياسيا وأخلاقيا، على استمراره أمام الله، وأمام التاريخ، وأمام مواطنينا».

وفي نفي علني للاتهامات التي تقذف بها الجزائر باتجاه الرباط قال الملك محمد السادس: «أنا أؤكد هنا لأشقائنا في الجزائر، بأن الشر والمشاكل لن تأتيكم أبدا من المغرب، كما لن يأتيكم منه أي خطر أو تهديد لأن ما يمسكم يمسنا، وما يصيبكم يضرنا، لذلك، نعتبر أن أمن الجزائر واستقرارها، وطمأنينة شعبها، من أمن المغرب واستقراره»، وأضاف «ومن جهة أخرى، نتأسف للتوترات الإعلامية والدبلوماسية التي تعرفها العلاقات بين المغرب والجزائر، والتي تسيء لصورة البلدين، وتترك انطباعا سلبيا، لا سيما في المحافل الدولية، لذا، ندعو إلى تغليب منطق الحكمة والمصالح العليا، من أجل تجاوز هذا الوضع المؤسف، الذي يضيع طاقات بلدينا، ويتنافى مع روابط المحبة والإخاء بين شعبينا».

> «نجدد الدعوة الصادقة لأشقائنا في الجزائر للعمل سويا، دون شروط، من أجل بناء علاقات ثنائية، أساسها الثقة والحوار وحسن الجوار، ذلك، لأن الوضع الحالي لهذه العلاقات لا يرضينا، وليس في مصلحة شعبينا، وغير مقبول من طرف العديد من الدول»
>
> مقتطف من خطاب العرش
> 31 يوليوز 2021

الطلب على المواد الطاقية خلال جائحة كورونا، وفي زمن لا زال فيه الكثير من الجزائريين يعتقدون أن حراكهم الذي طالبوا خلاله برحيل النظام بأكمله، قد «اختُطف» من طرف من كانوا في السابق جزءا منه، لذلك استمر تبون وشنقريحة في كيل اتهامات للمغرب وتصدير الأزمة نحوه، بل وجد في عودة العلاقات مع إسرائيل منفذا آخر للحديث عن «استهداف الجزائر».

ووجدت الرباط نفسها متهمة حتى في حرائق الغابات التي ضربت البلاد صيف 2024 والتي أبانت السلطات الجزائرية عن عجز كبير في تطويقها وإخمادها، وبعد أن عرض الملك على الرئيس تبون المساعدة في إخمادها، عبر برقية تعزية ومواساة في من ماتوا جراء الفاجعة، جاء الرد الجزائري بعدها بأيام حين أعلن وزير الخارجية آنذاك، رمطان لعمامرة، باسم رئيس الجمهورية، قرار قطع العلاقات مع المملكة المغربية في ندوة صحفية اتهمها فيها بالقيام بـ«أعمال عدائية» ضد بلاده.

والمثير في هذه الخطوة، هو تأكيدها أن أصل الأزمة مع المغرب، مجموعة من العُقد التاريخية التي ترجع إلى زمن هزيمة الجزائر في حرب الرمال سنة 1963، وهو ما جاء في البيان الذي تلاه العمامرة، قبل أن يتحدث عن دعم المغرب لحركة تقرير المصير في منطقة القبائل «الماك» وحركة «رشاد» السياسية المعارضة، باعتبارهما «إرهابيتين»، إلى جانب مزاعم التجسس على مسؤولين جزائريين، بل لم يُخفِ أن قضية الصحراء وتطوراتها أيضا سبب في القرار.

أقصى درجات العداء

على الضفة الأخرى، لم تجد سياسة اليد الممدودة التي نهجها الملك صدى إيجابي، في بلد غارق في الأزمات التي فاقمها تراجع وفي محاولة لتأزيم الوضع الاقتصادي الداخلي في المغرب، صدر عن تبون بيان بتاريخ 31 أكتوبر 2021، جاء فيه أنه آمر الشركة الوطنية سوناطراك بوقف العلاقة التجارية مع الشركة المغربية، وعدم تجديد عقد لخط المغاربي الأوروبي لنقل الغاز الطبيعي، موردا أن هذا القرار اتُخذ «إثر استشارة رئيس الوزراء ووزراء الخارجية والطاقة والمال، وبالنظر إلى الممارسات ذات الطابع العدواني من المملكة المغربية تجاه الجزائر، التي تمسُّ بالوحدة الوطنية».

هل هي نقطة اللاعودة؟

مع ذلك، فإن سياسة المغرب تجاه الجزائر لم تبتعد عن الهدوء، فالرباط استمرت في توجيه الضربات الدبلوماسية لجارتها المغاربية وحصد المكاسب في قضية الصحراء، كان أبرزها إعلان رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز، في رسالة إلى الملك محمد السادس بتاريخ 18 مارس 2022، دعم بلاده لمخطط الحكم الذاتي المغربي في الصحراء، كما أصبحت مدريد المزود الرئيس للرباط بالغاز الطبيعي من خلال الاستعمال العكسي للخط المغاربي الأوروبي. لكن المملكة، وإن كانت تتفادى في جميع التصريحات الرسمية، بما في ذلك الخطب الملكية، إشهار أي عداء للجزائر، إلا أنها على أرض الواقع أضحت تُجابه الخطاب الجزائري الماس بمصالحها أو الذي يحمل تهديدات لأراضيها، بخطاب لا يخلو من تحد، على غرار استحضار السفير الممثل الدائم للمغرب في الأمم المتحدة، عمر هلال، لملف تقرير المصير في منطقة القبائل بشكل متكرر، وأيضا من خلال ضم منطقة المحبس المجاورة لتندوف إلى قائمة المواقع التي تحتضن مناورات الأسد الإفريقي العسكرية مع الجيش الأمريكي.

> **سياسة المغرب تجاه الجزائر لم تبتعد عن الهدوء، فالرباط استمرت في توجيه الضربات الدبلوماسية لجارتها المغاربية وحصد المكاسب في قضية الصحراء**

ومع اقتراب تبون من إتمام السنة الرابعة من عمر ولايته الأولى الممتدة لـ5 سنوات، لا زالت جَزائر ما بعد الحراك ترسم المغرب على أنه «العدو» الأكبر، رافضة التجاوب مع دعوات المصالحة والحوار التي وجهها الملك محمد السادس مرارا والتي عرضها على الرئيس الجزائري في خطاب العرش لسنة 2022، حين قال «إننا نتطلع للعمل مع الرئاسة الجزائرية، لأن يضع المغرب والجزائر يدا في يد لإقامة علاقات طبيعية، بين شعبين شقيقين، تجمعهما روابط تاريخية وإنسانية والمصير المشترك».

لكن لا يبدو أن الرجل الذي يعاني من تبعات ضربات الرباط الدبلوماسية المتتالية في قضية الصحراء، والذي لم يستسغ بعد المكاسب التي حققها الجيش المغربي على الميدان، ينوي النظر إلى الأمور من منظور «المصلحة المشتركة»، لذلك لا غرابة في أن يصرح في حوار مع شبكة «الجزيرة» في مارس الماضي أن العلاقات مع المغرب بلغت «نقطة اللاعودة».

الصحيفة
ASSAHIFA.COM

#assahifa
www.assahifa.com

اكتشف...
النسخة الإنجليزية

#assahifa_english
ASSAHIFA
ENGLISH